بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

عمادة الدراسات العليا

الدور السياسي والقانوني للدولة المضيفة في حماية اللاجئين

(اللاجئون السوريون في الاردن من ٢٠١١-٢٠١٣ /حالة دراسة)

The Political and Legal Role of The Host State In Protection of Refugees

(Syrian Refugees in Jordan/ Case Study ٢٠١١-٢٠١٣)

إعداد

هاني جلال مرعي الظليفي

دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية
جامعة آل البيت – الاردن

المشرف الرئيس : الدكتورهاني اخوارشيدة .

المشرف المشارك : الدكتورة ميساء بيضون .

٢٠١٣

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

" فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع

وآمنهم من خوف "

صدق الله العظيم
سورة قريش

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى والدتي و والدي العزيزين تعبيراً عن عرفاني لفضلهما العظيم علي ...

والى زوجتي العزيزة ، تقديراً لصبرها و تحملها و وقوفها الى جانبي في اعداد هذه الرسالة و في جميع الظروف...

والى اولادي : مروان و وجدان و أيهم و ريان ، عسى أن تكون حافزاً لهم ليكملوا المشوار ...

و الى كل من ساهم بجهد من الزملاء والاصدقاء

والى كل طالب علم ، اهدي هذا الجهد المتواضع

هاني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر و تقدير

يسرني أن أعبر عن خالص الشكر و العرفان، و عظيم الامتنان و التوقير ، لكل من قدم لي العون و التشجيع ، و أفادني بالمعلومات القيمة ، و الافكار النيرة ، و ذلل لي الصعوبات و انار لي طريق العلم و المعرفة ، و لم يبخل باجابة سؤال ، أو نقد بناء ، او توجيه سديد و على رأس هؤلاء : استاذي العزيز الدكتور هاني عبدالكريم اخوارشيد المشرف على هذه الرسالة ، والذي لولا رعايته لي و توجيهه الابوي لتمكن مني اليأس و لما أكملت الطريق ، و كذا استاذتي الفاضلة الدكتورة ميساء بيضون على توجيهاتها القيمة ، و ما منحته لي من وقتها الثمين رغم انشغالاتها الاكاديمية والادارية.

كما أود أن أثني على اساتذتي الاعزاء بمعهد آل البيت ، و اخص بالذكر الدكتور محمد المقداد رئيس المعهد ، و العالم الجليل الذي كان لتوجيهاته الجليلة و لجهوده النبيلة اعظم الاثر في نفسي ، و لا انسى اساتذتي الافاضل كل من : الاستاذ الدكتور محمد هزايمه ، و الدكتور عبدالسلام الخوالده ، و الدكتور على الشرعه و الدكتور صايل السرحان و الدكتور عاهد ابو ذويب على ما بذلوه من جهد نبيل و توجيهات هادفة في اكمالى هذه الدراسة .

كما اود ان اتقدم من عطوفة السيد سامح المجالي أمين عام وزارة الداخلية ، و السيد عبدالله آل خطاب عطوفة محافظ المفرق بجزيل الشكر على ما قدموه من تسهيل و مساعدة لاتمام الدراسة الميدانية ، كما و اشكر السيدة هدى الداغساني ، و السيدة تالا قطان ، و السيد ماهر اسحاقات ، و الانسة سوبيا اوبيرغ من مكتب مفوضية اللاجئين / عمان على جهودهم و تعاونهم معي ، والشكر موصول الى ضباط و كوادر ادارة شؤون مخيمات اللاجئين ، و ادارة مخيم الزعتري : ضباطاً و أفراداً على جهدهم المتميز في خدمة و رعاية اللاجئين .

و الحمد لله رب العالمين ،،،

هاني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس
Contents

الفهرس..... ه

الملخص..... ي

Summary..... ل

المقدمة :..... ١

أهمية الدراسة :..... ٣

أهداف الدراسة..... ٤

مشكلة الدراسة و اسئلتها..... ٥

الاطار النظري و الدراسات السابقة :..... ٦

منهج الدراسة..... ١٢

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة :..... ١٢

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات..... ١٣

الفصل الاول : اللاجئون في القانون الدولي..... ١٤

١-١ قواعد القانون الدولي التي تحدد مفهوم اللاجئين :..... ١٤

١-١-١ الوثائق الدولية التي تضع احكاماً خاصة بمشكلة اللاجئين..... ١٥

١-١-٢ المواثيق الدولية الخاصة باللاجئين :..... ١٦

١-٢ التعريف بمفهوم اللاجئ..... ١٨

١-٢-١ التعريف الدولي لمصطلح اللاجئ قبل عام ١٩٥١..... ١٨

١-٢-٢ التعريف الدولي لمصطلح اللاجئ بعد عام ١٩٥١..... ١٩

١-٣ شروط تحديد صفة اللاجئ..... ٢٣

١-٤ ملتمسو اللجوء (طالبو اللجوء)..... ٢٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٥ النازحون داخليا (اللاجئون داخليا)..... ٢٥
١-٦ عديمو الجنسية :..... ٢٥
١-٧ المنظومة الدولية لقانون اللاجئين :..... ٢٦
١-٨ انواع اللجوء ٢٦
الفصل الثاني : حماية اللاجئين..... ٢٨
٢-١ الحماية الدولية للاجئين..... ٢٨
٢-٢ الحماية الدولية للاجئين بموجب قانون لحقوق الانسان..... ٣٠
٢-٣ الحماية الدولية للاجئين..... ٣٢
٢-٤ التشريعات العربية وحماية اللاجئين: ٣٤
٢-٥ المركز القانوني للمفوضية في الاردن..... ٣٧
٢-٦ المركز القانوني للاجئين في الاردن : ٣٩
الفصل الثالث : حقوق اللاجئين..... ٤٢
٣-١ حقوق اللاجئين..... ٤٢
٣-٢ الحقوق المستمدة من كونهم أجانب..... ٤٣
٣-٣ الحقوق العامة..... ٤٥
٣-٤ الحقوق الخاصة..... ٤٦
٣-٥ حقوق اللاجئين المستمدة من اتفاقيات حقوق الإنسان..... ٥٠
الفصل الرابع : الازمة السياسية في سوريا..... ٥٤
٤-١ نبذة عن الوضع السياسي في سوريا..... ٥٤
٤-٢ الوضع السياسي ٥٥
٤-٢-١ عهد الرئيس حافظ الأسد..... ٥٧
٤-٢-٢ عهد الرئيس بشار الاسد ٥٨
٤-٣ الازمة السورية..... ٦١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس : الدور السياسي للدولة المضيفة في حماية اللاجئين..... ٦٤

٥-١-١ الاجانب في القانون الاردني..... ٦٤

٥-١-٢ دخول الأجانب إلى الاردن وإقامتهم فيه..... ٦٧

٥-١-٣ واجبات الاجنبي تجاه الدولة..... ٦٨

٥-١-٤ إبعاد الأجنبي من إقليم الدولة..... ٦٩

٥-٢-١ تجارب الاردن السابقة في استضافة اللاجئين..... ٧٠

٥-٢-٢ ازمة دخول اللاجئين السوريين الى الاردن..... ٧٣

٥-٢-٣ مخيم رباع السرحان..... ٧٧

٥-٢-٤ مخيم منشية العليان للاجئين السوريين العسكريين..... ٧٩

٥-٢-٥ مخيمات الطوارئ في مدينة الرمثا..... ٨٠

٥-٣ الخدمات المقدمة للاجئين من جانب الحكومة الاردنية..... ٨٢

٥-٣-١ الخدمات الادارية والامنية..... ٨٢

٥-٣-٢ التعليم..... ٨٤

٥-٣-٣ الصحة..... ٨٥

٥-٣-٤ الطاقة..... ٨٩

٥-٣-٥ المياه..... ٨٩

٥-٣-٦ التموين والمواد المدعومة..... ٩٢

٥-٤ الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لازمة اللجوء السوري على الاردن..... ٩٣

٥-٤ -١ قطاع العمل..... ٩٤

٥-٤ -٢ قطاع التربية والتعليم..... ٩٧

٥-٤ -٣ قطاع الصحة:..... ٩٨

٥-٤ -٤ قطاع المياه:..... ١٠٠

٥-٤ -٥ قطاع الطاقه:..... ١٠٢

٥-٤ -٦ قطاع الامن :..... ١٠٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٥ ٧- قطاع الزراعه : ١٠٤
٤-٥ ـ ٨ قطاع البلديات : ١٠٦
٤-٥ ـ ٩ قطاع الاشغال العامه : ١٠٧
٥-٥ سياسات الحكومة الاردنية في التعامل مع اللاجئين ١١٠
١-٥-٥ انشاء مخيم الزعتري ١١٩
٢-٥-٥ دور وزارة الداخلية في ادارة مخيم الزعتري للاجئين السوريين : ١٢٨
٣-٥-٥ نظام الخروج من المخيم بكفالة ١٣٠
٦-٥ واقع حقوق اللاجئين السوريين في الاردن ١٣٤
١-٦-٥ الحق في التعليم و العمل والرعاية الصحية : ١٣٧
الفصل السادس : الدراسة الميدانية ١٤٠
١-١-٦ مجتمع الدراسة: ١٤٠
٢-١-٦ معايير الحماية الدولية : ١٤٠
٣-١-٦ أداة الدراسة : ١٤٢
٤-١-٦ صدق الاداة : ١٤٤
٥-١-٦ اسلوب التحليل الاحصائي ١٤٤
٢-٦ مجال الحماية من العنف والاستغلال : ١٤٤
١-٢-٦ تاثير الصراعات المسلحة ١٤٤
٢-٢-٦ انفاذ القانون ١٤٨
٣-٢-٦ ادارة الامن في المجتمع ١٥١
٤-٢-٦ حماية الطفل والمرأة والعاجزين ١٥٨
٣-٦ مجال تأمين الاحتياجات الاساسية والخدمات : ١٦١
٤-٦ مجال الرضا العام : ١٧١
٥-٦ الخاتمة ١٧٥
٦-٦ النتائج: ١٧٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦-٧ التوصيات :..... ١٨٢
٦-٨ دراسات مستقبلية :..... ١٨٤
٦-٩ المراجع :..... ١٨٥
ملاحق..... ١٩٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

الظليفي ، هاني جلال ، الدور السياسي والقانوني للدولة المضيفة في حماية اللاجئين، اللاجئون السوريون في الاردن ٢٠١١-٢٠١٣ دراسة حالة، رسالة ماجستير بجامعة آل البيت ، ٢٠١٣ ، (اشراف الدكتور : هاني اخو ارشيده) .

دراسة حالة لتجربة الاردن كدولة مضيفة في احتضان اللاجئين السوريين من عام ٢٠١١-٢٠١٣ ، و هدفت الدراسة الى توضيح الدور القانوني والسياسي للدولة المضيفة في تقديم الحماية للاجئين وابراز الحقوق التي يحددها القانون الدولي للاجئ المقيم على اراضي الدولة المضيفة ، و الوقوف على مدى التزام الدولة المضيفة بالمعايير الدولية التي تحدد حقوق اللاجئ و معرفة ملامح و محددات السياسات العامة للجوء التي تتبناها الدولة المضيفة ، و قد جاءت الدراسة في ستة فصول تناول الفصل الاول منها قواعد القانون الدولي في تحديد مفهوم اللاجئ و تناول الفصل الثاني مفهوم حماية اللاجئين، بينما استعرض الفصل الثالث حقوق اللاجئين في القانون الدولي ، و جاء الفصل الرابع لاعطاء نبذة عن الازمة السياسية التي ادت الى اللجوء السوري في الاردن ، بينما تناول الفصل الخامس الدور السياسي للدولة الدولة المضيفة في حماية اللاجئين ، و جاء الفصل السادس كدارسة ميدانية لاختبار مدى التزام الدولة المضيفة بمعايير الحماية الدولية ، و قد توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات اهمها انه في حال عدم امتلاك الدولة المضيفة للامكانيات الاقتصادية الكافية للقيام باعباء حماية اللاجئين مصحوباً مع عدم وجود اطار وطني للجوء لدى الدولة المضيفة فانه من الصعب على تلك الدولة ادارة ازمة اللاجئين بما يضمن الايفاء بالمعايير الدولية لحماية اللاجئين و ضمان حقوقهم الاساسية التي يضمنها القانون الدولي ، و تجنب الاثار السلبية للجوء على المجتمع المحلي في نفس الوقت ، مما يحدو بهذه الدول إلى تبني سياسة عزل اللاجئين في مخيمات ، و التي من شأنها التسبب بمعاناة شديدة القسوة للاجئين ، و حرمان من حقوقهم الانسانية الاساسية ، كما أن سياسة الأردن تجاه اللاجئين السوريين جاءت متوازنة إلى حد معقول ، حيث أنها وبالرغم من صعوبة الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدولة الأردنية و عجزها عن منح كامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحقوق للاجئين إلا أنها سمحت بدخول اللاجئين السوريين إلى أراضيها ، و احتضنت أعداد كبيرة منهم ضمن مجتمعاتها المحلية ، و حاولت التكيف بشكل ملائم مع الآثار السلبية التي خلفها هذا اللجوء بالرغم من عدم تناسب شدة هذه الأعباء مع الإمكانيات الوطنية ، و أوصت الدراسة بضرورة انتهاج خيارات بديلة لسياسة العزل ، و العمل على ادماج اللاجئين في السياسات التنموية للدولة المضيفة ، مع وجوب وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته في المشاركة بتحمل المسؤليات تجاه حماية اللاجئين ، و تفعيل مبدأ التضامن الدولي في رفع المعاناة عن اللاجئين، و مساعدة الدول المضيفة لهم في اعباء المسؤلية القانونية والاخلاقية عن هذا الواجب الانساني ، وخصوصاً اذا كانت الدولة المضيفة من الدول النامية ، كما هو الحال في اغلب الحالات .

الكلمات المفتاحية : حماية اللاجئين ، حقوق اللاجئين ، القانون الدولي واللاجئين ، حقوق الانسان ، السياسة العامة ، الازمة السورية ، الاردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Summary

the legal and the political role of the host state in the protection of refugees , Syrian refugees in Jordan ٢٠١١-٢٠١٣ Study Case.

The study aimed to clarify the role of the legal and political role of the host state to provide protection to refugees and to highlight the rights prescribed by the international law of refugees resident in the territory of the host state , and to assess the commitment of the host state protection's policies to the international standards that define the rights of refugee and the features and determinants of public policy for asylum adopted by the host state , the research had come in six chapters, the first chapter is about the rules of international law in defining the concept of refugee and second chapter the concept of refugee protection , while Chapter III is focused on the rights of refugees in international law , then came the fourth chapter to give the profile of the political crisis that led to the Syrian asylum in Jordan , while Chapter Five is highlighting the political role of the State of the host state in the protection of refugees , and sixth chapter is a case study to test the commitment of the host state against the international standards of protection , the study reached several conclusions , mainly that if the host state is lack of the adequate economic potentials to afford the burdens of refugee protection besides the lack of a national framework for asylum , it will be so difficult for it to ensure the fulfillment of international standards for the protection of refugees and ensure the basic rights guaranteed by international law , and to avoid the negative effects on the host community as well , and that the adoption of isolation policy of the refugees in the camps would cause great suffering and cruelty to refugees , and deprive them from the minimum of basic human rights ,besides that The Jordan policy toward Syrian refugees were reasonably balanced , as in spite of the difficult economic and political conditions experienced by the Jordanian state, but it has allowed the entry of Syrian refugees into its territory, and has embraced a large number of them within their local communities, and tried to adapt properly with the negative impact of this refuge although the severity of this burden doesn't fit with the national resources and capabilities of the Jordanian state.

the study recommended the need to pursue alternative options for the policy of isolation and to work on the integration of refugees in the development policies of the host state , with the necessity of the international community`s fulfillment of the of its obligations to participate the assumed responsibilities towards the protection of refugees , and to activate the principle of international solidarity in alleviating the suffering of the refugees and share the burden of of the legal and ethical responsibility for this humanitarian duty , especially if the host state is one of the developing countries , as the case in Jordan .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدور السياسي والقانوني للدولة المضيفة في حماية اللاجئين

(اللاجئون السوريون في الاردن من ٢٠١١-٢٠١٣ /حالة دراسة)

The political and legal Role of the Host State in Protection of Refugees

(Syrian Refugees In Jordan/ Case Study ٢٠١١-٢٠١٣)

إعداد

هاني جلال مرعي الظليفي

الدكتور هاني اخوارشيـــــــــــدة ..... مشـــرفـــــــــاً .

جامعة آل البيت/معهد بيت الحكمـــــــــــــة.

الدكتورة ميساء بيضـــــــــــون ..... مشرفاً مشاركاً .

جامعة آل البيت / عميد كلية القانـــــــــــون .

الاستاذ الدكتور محمد المقـــــــداد ..... عضـــــــــواً .

جامعة آل البيت/معهد بيت الحكمـــــــــــــة.

الاستاذ الدكتور أمين مهنا المشاقبة ..... عضـــــــــواً .

الجامعة الاردنية / عميد كلية القانـــــــــون .

تاريخ المناقشة : ٢٠/آذار/٢٠١٤

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة :

في بداية العام ٢٠١١ انطلقت شرارة الاحتجاجات الشعبية في تونس احتجاجاً على سوء الاوضاع الاقتصادية ، و انعدام الحريات ، و انتهاك حقوق الانسان ، واستشراء الفساد السياسي و الاستبداد في الحكم ، و انتهت في ١٤ كانون ثاني ٢٠١١ بسقوط نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي بعد حكم استمر قرابة الخمسة وعشرين عاماً ، و على اثر ذلك توالت الاحتجاجات الشعبية في اكثر من بلد عربي ، فيما بات يعرف باحداث الربيع العربي ، اذ سريعاً ما اندلعت الاحتجاجات في مصر في ما يعرف بثورة ٢٥ كانون ثاني ٢٠١١ ، و نتج عنها سقوط نظام الرئيس المصري محمد حسني مبارك بعد تنحيه عن الحكم ، تلاى ذلك اندلاع الثورة الليبية في ١٧ شباط ٢٠١١ ، التي سُرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة قام بها الثوار الليبيون بمساعدة من قوات حلف الناتو ، انتهت بمقتل الزعيم الليبي معمر القذافي ، و انهيار النظام السياسي .

في ١٥ آذار ٢٠١١ اندلعت حركة احتجاجات سلمية واسعة النطاق في سوريا ، وانتشرت المظاهرات للمرَّة الأولى لتعمَّ العشرات من مدن سوريا بتاريخ ٢٥ آذار ٢٠١١ لتشمل دمشق و ريفها ، وحمص واللاذقية ودرعا وبانياس والقامشلي ومناطق أخرى عدة ، واستمرَّت المظاهرات بعدها بالتوسع والتمدد شيئاً فشيئاً ، و أسبوعاً بعد أسبوع ، وادعى النظام السوري تعرضه لمؤامرة خارجية ، تنفذها قوى اقليمية و دولية متعددة ، تستغل المظاهرات بزرع عناصر ارهابية مسلحة تقوم باطلاق النار على قوات الامن السورية ، و تنفذ اعمالاً تخريبية للمصالح العامة والخاصة بهدف نشر الاضطراب و الفوضى ، واخراج المظاهرات التي تنفذها المعارضة السورية عن سلميتها ، و قامت القوات الامنية السورية بالتصدي لهذه الانتفاضة التي تحولت سريعاً الى اعمال مسلحة ، وتبادل الطرفان : النظام السوري و المعارضة المسلحة اعمالاً قتالية ، طالت آثارها المأساوية معظم مناطق سوريا ، وحصل دمار هائل في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معظم المدن والقرى ، و تطور الصراع المسلح بعد دخول العشرات من المنظمات الارهابية الى ساحة الصراع الى حرب شاملة ، بين قوات الجيش السوري و قوات المعارضة المسلحة ، و التنظيمات الاسلامية ،و الجماعات الارهابية ، و خرجت مناطق واسعة تشمل محافظات و مدن كبيرة من سيطرة الحكومة السورية، لتتنازع السيطرة عليها التنظيمات المسلحة ، و قوات المعارضة المسلحة في ما سمي بالجيش الحر ، بالاضافة الى وصول الصراع الدموي الى عمق العاصمة دمشق ، التي نالها نصيب كبير من الدمار نتيجة لتبادل القصف المدفعي و الصاروخي و التفجيرات الانتحارية ، وحتى الهجوم باسلحة كيماوية ، و نتج عن هذا الصراع الذي ما زال مستمراً بين قوات الحكومة السورية و قوات المعارضة المسلحة لجوء مئات الآلاف من السوريين الى البلدان المجاورة : تركيا و العراق ولبنان و الاردن[١] .

و استقبل الاردن منذ اندلاع الاحداث المسلحة في سوريا (١٥ آذار ٢٠١١) مئات الآلاف من اللاجئين السوريين ، بالرغم من المصاعب الكبيرة التي يواجهها اقتصاده ، و عدم قدرته على مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي خلفتها ضغوطات الاعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين على اقتصاده المثقل بالأعباء والديون ، ولما يحمله هذه اللجوء من تهديدات اقتصادية وسياسية و امنية بالدرجة الاساس ، و ترتب كلفاً مالية كبيرة ، تضاف الى كلف اللجوء الضخمة جدا ، فقد اتخذ الاردن

---

١ في تموز ٢٠١٢ أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بياناً قالت فيه "إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر وصلت إلى نتيجة مفادها أن ثمة حالياً نزاعاً مسلحاً غير دولي (داخلي) في سوريا بين قوات الحكومة وعدد من جماعات المعارضة المسلحة المنظَّمة العاملة في أجزاء عدة من البلاد (ومنها حمص وإدلب وحماة)" في أجزاء متعددة من سوريا: اللجنة الدولية للصليب الأحمر السوري والهلال الأحمر السوري يبذلان جهوداً للإغاثة وسط تزايد حدة القتال، ١٧ تموز ٢٠١٢ (على الموقع الالكتروني لمنظمة الصليب الاحمر على الرابط:.(http://www.icrc.org/eng/resources/documents/update/٢٠١٢/syria-update-٢٠١٢-٠٧-١٧.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدة اجراءات لمواجهة التحديات التي يلقيها هذا اللجوء ، اذ قام و بالتعاون مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين باقامة مخيم طوارئ في بلدة الزعتري ، بالقرب من الحدود الاردنية –السورية ، على ارض صحراوية مساحتها حوالي ٥٥٠٠ دونم ، بحيث يتسع هذا المخيم لحوالي(١٢٠) الف شخص ، ليكون قادراً على ايواء الاعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين الذين يعبرون يومياً الحدود بطريقة غير مشروعة ، و قد تم افتتاح هذا المخيم من قبل المسؤولين الحكوميين الاردنيين و مسؤولي المفوضية السامية للامم المتحدة في نهاية شهر تموز ٢٠١٢ ، وقد بدى واضحاً أن الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات المجتمع الدولي لم تكن في ذلك الحين تواكب الوتيرة المرتفعة لاعداد اللاجئين السوريين الواصلين للمخيم ، مما اثار بشدة استياء اللاجئين المقيمين في المخيم ، حيث راحوا ينادون بتحسين ظروف المعيشة في المخيم ، و يقومون باحتجاجات يومية على سوء الخدمة ، و عدم توفر العديد من الاحتياجات الاساسية لهم ، و مع توافد زيارات المسؤولين الدوليين ، و سفراء بعض الدول ، و قيام الفرق الاعلامية ممثلة بالصحافة الدولية وشاشات التلفزة بالاطلاع على معاناة هؤلاء اللاجئين ، ونقلها عبر مختلف وسائل الاعلام ، استمرت احتجاجات اللاجئين على الظروف المعيشية الصعبة لهم داخل المخيم .

أهمية الدراسة :

مرت ثلاث سنوات منذ آذار عام ٢٠١٣ على الازمة السياسية في سوريا ، و لا تزال البلاد تعيش تحت وطأة صراع مسلح دامي و مدمر ، نتج عنه سقوط مئات الالاف من الضحايا ، بين قتيل و جريح و مفقود ، و بات الملايين من ابناء الشعب السوري مهجرين من بيوتهم ، و مدنهم و قراهم ، بين نازح و لاجئ ، و نظراً لتعقيدات الاوضاع الدولية والاقليمية لا يبدو أن نهاية هذه الصراع قريبة المنال ، وفي غضون ذلك يحتضن الاردن مئات الآلاف من اللاجئين السوريين ، و الذين يرزحون تحت معاناة شديدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة للاوضاع الاقتصادية السيئة التي تمر بها المملكة، و المنطقة و العالم ، و لا يستطيع احد أن يتكهن الى متى ستستمر معاناة هؤلاء اللاجئين ، و تأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على جوانب هذه المعاناة ، لتحاول الوقوف على اسباب نشوئها ، و البحث عن سبل التخفيف منها قدر الامكان ، و تكمن الاهمية العملية لهذه الدراسة انها تسهم في تعميق الفهم لدى صناع القرار السياسي والاداري بحقوق اللاجئ ، و خيارات التعامل مع هذه الازمة الانسانية دون المساس بمعايير الحماية الدولية التي يكفلها القانون الدولي ، و بما يتناسب مع النهج السياسي الاردني القائم على الالتزام بالمواثيق الدولية نصاً و روحاً ، و التمثل بالقيم العليا لرسالة الثورة العربية الكبرى ، و مبادئ رسالة عمان الوسطية ، كما تصلح لأن تكون بمثابة مراجعة نقدية ، و تغذية عكسية لمجمل السياسات التي تم اتباعها في معالجة هذه الازمة الانسانية .

بينما تكمن الاهمية العلمية لهذه الدراسة ، في كونها توفر للباحثين و المهتمين في مجال حماية اللاجئين الفرصة للاطلاع على تجربة الاردن في حماية اللاجئين السوريين ، ما لها و عليها ، كما انها ستوفر اساساً و منطلقاً لمزيد من التساؤلات البحثية التي لم يتسنى للدراسة الاحاطة بها .

أهداف الدراسة

تتمثل الاهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها فيما يلي :

١. التنبيه للوضع القانوني و الانساني الذي يعاني منه اللاجئون السوريون في الاردن .

٢. محاولة الوصول الى افكار وحلول منطقية وقانونية ، تساهم في منح اللاجئين السوريين حقوقهم القانونية ، و تحسن من معيشتهم في البلد المستضيف .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. محاولة التعرف على الاطار الوطني لحماية اللاجئين السوريين ، و مرتكزاته القانونية والسياسية .

٤. محاولة الوصول الى افكار و حلول تساهم في تحقيق الموائمة بين الحفاظ على متطلبات السيادة ،و مقتضيات الامن والنظام العام ، ومع تقديم الحد الادنى من الحقوق التي يكفلها مبدأ الحماية الدولية للاجئ .

مشكلة الدراسة و اسئلتها

ان البحث في موضوع حماية اللاجئين ، من الناحية القانونية و السياسية ، و طبيعة دور الدولة المضيفة في تقديم الحماية للاجئين ، و تقاطع هذا الدور مع ادوار الجهات الاخرى ذات العلاقة مثل المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، و المنظمات الدولية و هيئات المجتمع الدولي ، يمتاز بأهمية قصوى ؛ كونه يطرح جملة من التساؤلات حول النظام الدولي الذي يرعى اللجوء، وبناءً على ما سبق فأن الاسئلة التي تطرح للبحث المناقشة هي:

١. ما هي القوانين والأحكام الناظمة لتأمين الحماية للاجئين ؟

٢. ما هي معايير الحماية الدولية ، و ما تتضمنه هذه المعايير من حقوق و التزامات على الدولة المضيفة تجاه اللاجئين ؟

٣. ما هي اسباب ازمة اللاجئين في الاردن ؟

٤. ما هي الاطر القانونية والسياسية و الاجراءات الادارية التي اتخذتها الاردن كدولة مضيفة لحماية اللاجئين ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. ما مدى التزام السياسات التي تبنتها الاردن كدولة مضيفة للاجئين مع المعايير الدولية لحماية اللاجئين ؟

٦. ما هي محددات دور الدولة فيما يتعلق بسيادة الدولة ، و مقتضيات الحفاظ على الامن والنظام العام ، و ضمان حقوق مواطنيها و مصالحها الوطنية في تقديم الحماية للاجئين ، و ما اثر تلك المحددات على حقوق اللاجئين ؟

الاطار النظري و الدراسات السابقة :

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع اللاجئين ، اذ لا تخلو منطقة من ارجاء العالم في أي من الاوقات من مشكلة لاجئين ، و بالاخص دول العالم الثالث و منها منطقة الشرق الاوسط تحديداً ، حيث يعد الصراع سمة مميزة لهذه المنطقة التي تزدهر فيها الصراعات و الحروب على مدار التاريخ .

١. خليل مصطفى البزايعة [٢] ، دراسة ماجستير بعنوان : تأثير اللاجئين العراقيين على الاردن (٢٠٠٣-٢٠١١) ، وهدفت الدراسة الى الوقوف على حجم تاثير اللاجئين العراقيين على الاردن من سنة ٢٠٠٣ و لغاية ٢٠١١ ، و تناول الباحث في دراسته تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق ، و تأثير هذا الاحتلال على الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق ، و عرض تأثيرات اللجوء العراقي على الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية داخل الاردن ، و خلص فيها الى ضرورة عد مشكلة اللاجئين مشكلة اجتماعية وانسانية من

٢البزايعة ، خليل مصطفى ،دراسة ماجستير بعنوان : تأثير اللاجئين العراقيين على الاردن (٢٠٠٣-٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث الطابع ، وبالتالي ليست سبباً للتوتر بين الدول ، و ضرورة ان تلتزم الدول المضيفة للاجئين بايجاد نظم للجوء من شأنها أن تحدد من هو اللاجئ ،و من لا يستحق الحماية ، بحيث يتم اعادته الى وطنه الاصلي باسلوب آمن و كريم ، و اوصى الباحث في نهاية دراسته بأن يتم دعم اللاجئين العراقيين، سواءاً على المستوى العربي أو الاسلامي ،و على كافة الصعد ، و أن يتم ممارسة ضغوط على الدول المؤثرة لارسال حماية دولية للشعب العراقي.

٢. الدراجي ، د. ابراهيم ، دراسة بعنوان مشكلات اللاجئين وسبل علاجها ، صدرت عن جامعة نايف العربية للعلوم الامنية[٣] ، عام ٢٠١١ و هي عبارة عن ورقة علمية مقدمة الى ملتقى علمي بعنوان "اللاجئون في المنطقة العربية : قضاياهم و معالجتها " و الذي نظمته الجامعة المذكورة بتاريخ ٣-٢٠١١/١٠/٤ ، وقد عالجت الدراسة واقع اللاجئين في العالم العربي و سعت لطرح إشكالية تتعلق بمسألة أن عددا كبيراً من لاجئي العالم هم من المنطقة العربية وفيها ، في ظل عدم مصادقة عدد كبير من الدول العربية على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بقضايا اللاجئين وافتقاد الدول العربية- أيضاً - لتشريعات وطنية خاصة بها، لتنظيم تواجد اللاجئين على إقليمها، مما يطرح التساؤل هنا عن الإشكاليات الناجمة عن هذا الواقع، في ظل غياب منظومة تشريعية وقانونية مناسبة.

و قد ركزت الدراسة على حالة عملية تتعلق باللاجئين العراقيين في سورية ،حيث شكلت تلك الحالةُ مثالاً حياً على الواقع العربي من جهة تدفق لاجئين عرب إلى دول عربية غير مصادقة على أي من

---

٣ دراجي، ابراهيم ، مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها ، جامعة الامير نايف للعلوم الامنية ، الرياض ،٢٠١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتفاقيات الدولية ذات الصلة باللاجئين ، وأبرزت الدراسة حقيقة ضعف انضمام الدول العربية إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين ، و ظاهرة غياب التشريعات الوطنية والمعاهدات الإقليمية العربية الخاصة باللاجئين مما عزز من حالة الفراغ القانوني والتشريعي الذي نشهده حالياً .

و تعرضت الدراسة لواقع اللاجئين العراقيين في الجمهورية العربية السورية ، وطرحت الإشكاليات المرتبطة بتحديد أرقام اللاجئين العراقيين في سورية ومدى تمتعهم بالحقوق والخدمات الأساسية، لتصل أخيراً إلى النتائج التي وصلت لها، والتي أكدت على أنه لا يمكن إصدار حكم قاطع وحاسم على واقع اللاجئين بالمجمل في العالم العربي؛ إذ يختلف وضعهم من دولة لأخرى ، بل إنه ضمن الدولة الواحدة تختلف أحياناً معاملة اللاجئين حسب جنسيتهم وبلدهم الأصلية ، علماً أن سوء المعاملة لا يعود – أحياناً– إلى الرغبة في عدم منح اللاجئين حقوقهم الأساسية بمقدار ما هو العجز عن منح هذه الحقوق بسبب ضعف الإمكانيات والموارد المتاحة.

٣. دراسة مرابط زهرة بعنوان : الحماية الدولية للاجئين في الصراعات المسلحة[٤] ، و هي اطروحة ماجستير مقدمة لجامعة مولودي معمري بالجزائر عام ٢٠١١ ، تناولت فيها الباحثة المركز القانوني للاجئين اثناء الصراعات المسلحة ، وناقشت الدراسة فعالية القواعد القانونية في ارساء حماية كافية للاجئين ، حيث تناول الموضوع تنفيذ الحماية الدولية على اللاجئين الفلسطينيين ، و استعرضت فيه دور منظمة الصليب الاحمر ، و دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين مقيمةً نشاطها، كما تطرقت لازمة التمرد المسلح في اقليم دارفور

---

٤ زهرة ، مرابط ، الحماية الدولية للاجئين في النزاعات المسلحة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام ، جامعة مولودي معمري ، الجزائر ، ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوداني ، و دور المنظمات الدولية في الوضع الانساني للاقليم المضطرب، و تدخل مجلس الامن في حماية ضحايا الازمة ، و قد خلصت الدراسة الى أن النزاع المسلح يبقى سمة بارزة لواقعنا السياسي المعاصر، و عليه تبقى مسألة حصول اللاجئين و عديمي الجنسية على حقوقهم الاساسية و ضمانها في القانون الدولي هو جوهر الحماية الدولية ، وانه ليس من السهولة ايجاد حلول دولية لمشاكل اللاجئين لاتصالها بعدة مسائل اخرى مثل حماية حقوق الانسان، وادارة الهجرة الدولية ، كما اشارت الى ضعف اداء المنظمات الدولية في اغاثة اللاجئين ، و توفير الحلول لمشكلة اللجوء ، و ضعف الالتزام السياسي لدى دول العالم بحل قضايا اللاجئين .

٤. كاترينا جرابزسكا ، دراسة بعنوان حقوق اللاجئين في مصر و سياساتهم و رفاهيتهم[٥]، صدرت عن مركز دراسة اللاجئين والهجرة القسرية بالجامعة الامريكية بالقاهرة عام ٢٠٠٦، تناولت الدراسة كيفية تفاعل السياسات الدولية والوطنية لتشكل عالم اللاجئين والمؤسسات والمجتمعات المضيفة ، و هدفت الدراسة الى شرح سبب تبني بعض السياسات و كيفية تأثير هذه السياسات في سبل معيشة اللاجئين ، وقد تم اعتماد منهج قائم على الحقوق في ميدان العمل ، و كذلك تحليل البيانات للوصول الى نتائج بديلة ، و لاختبار قدرة السكان في تشكيل سبل المعيشة و اختياراتهم ، وقد عرضت الدراسة للبيئة السياسية والهيكلية للاجئ في مصر ، كما اخذت بالاعتبار لمنظور اللاجئين الخاص بشأن سياسات اللجوء وكيفية تأثيرها على حقوقهم ، كما طرحت ايضاً نتائج تعبئة اللاجئين للحصول على الحقوق والعواقب الخاصة بنظام

---

٥ جرابزكا، كاترينا ، حقوق اللاجئين في مصر و سياساتهم و رفاهيتهم ، مركز دراسات اللاجئين والهجرة القسرية ، الجامعة الامريكية، القاهرة ، ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللاجئين في مصر ، واخيراً ناقشت جدوى اقرار سياسات اللاجئين القائمة على الحقوق مع الاخذ بالاعتبار التعقيدات الخاصة بعملية اتخاذ القرار، و قد اعتمدت الدراسة على جانب عملي ميداني اعتمد على اجراء مقابلات مع لاجئين و صانعي سياسات سواء حكوميين او من المنظمات الدولية و مجموعات مناقشة ، و على ملاحظات المشاركين من القائمين على تنفيذ السياسات ، و كذلك مع مانحين ، وخلصت الدراسة الى أن تنفيذ السياسات القائمة على حقوق اللاجئين في دولة مثل مصر يعد تحدياً بالنسبة للمنظور المؤسسي لنظام اللاجئين ، نظراً لسجل مصر الضعيف فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان لمواطنيها ، حيث يتم الربط بين الحماية و حكم الحقوق من ناحية ، و بين الموارد المتاحة للبلد المضيف ، حيث يخلق معاملة اللاجئين معاملة خاصة نوعاً من التوتر مع المجتمع المضيف .

٥. جوانا هوثهوف ، رسالة ماجستير بعنوان أمن الحدود الأوروبية مقابل حماية اللاجئين– قدرة الاتحاد الأوروبي على حماية اللاجئين خلال الربيع العربي[٦]، صدرت عام ٢٠١٢ م ، تناولت فيها الباحثة سياسات الهجرة وامن الحدود و حماية اللاجئين و السياسة الداخلية ، وناقشت سياسات الحدود الخارجية للاتحاد الاوروبي، وسياسات الحدود البحرية ، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أدوات السياسة الحدودية للاتحاد الأوروبي كانت ضعيفة جدا في مجال حماية اللاجئين.

---

٦ European Border Security vs. Refugee Protection. The ability of the EU to protect refugees during the Arab Spring on : https://openaccess.leidenuniv.nl/handle/١٨٨٧/١٩٣٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. اليكساندرو نارتيا ، توافق مبادئ حماية اللاجئين مع القانون الدولي لحقوق الانسان / حالة لاجئي ميانمار في تايلاند[٧] ،والدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والاوروبية ، جامعة لينكوبنغ ، ٢٠٠٣، و تركز الدراسة على أحكام حقوق الإنسان الدولية ومبادئ حقوق اللاجئين ،وتتبع أثر المعايير الدولية على مشكلة وضع اللاجئين، وهدفت إلى تقييم مدى الامتثال لحقوق الإنسان، والمبادئ الدولية لحماية الاجئين في حالة ميانمار وتايلاند، الدولية ، و خلصت الى عدم توافق السياسة المتبعة لحماية اللاجئين مع مبادئ قانون حقوق الانسان ،لأن ممارسات النظام العسكري القائم في ميانمار الذي يدعي بأن اولوياته هي تحقيق وحدة البلاد والحفاظ على سيادتها و استقلالها تتعارض مع مبادئ حقوق الانسان.

---

٧ compliance with international human rights and refugee rights principles. The Case of Myanmar and its Refugees in Thailand, Alexandru Nartea. linköping university منشورة على الموقع الالكتروني www.etd.fcla.edu/UF/UFE٠٠٠٤٧٦١/george_e.pdf.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهج الدراسة

تم توظيف المنهج القانوني لاستقراء وتحليل النصوص القانونية الدولية التي تحمي اللاجئين ، ومطابقتها على الواقع من خلال ما هو متحقق حالياً في ازمة دخول اللاجئين السوريين الى الاردن ، وذلك لكون هذه الدراسة تهدف الى ايجاد حلول قانونية للمشاكل التي تعترض تقديم الحماية للاجئين السوريين في الاردن ، كما وظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتتبع اجراءات الحماية الدولية للاجئين التي اعتمدتها الدولة الاردنية اثناء ادارتها لازمة دخول اللاجئين السوريين ، و تتبع الاجراءات السياسية والادارية المتخذة في صناعة القرارات المتعلقة بادارة الازمة المشار اليها ، و تفاعل الحكومة الاردنية مع الاجراءات التي قامت بها المفوضية السامية للاجئين و شركائها الدوليين للقيام بواجبات الحماية .

واخيراً تم استخدام منهج الاستقصاء لدراسة مدى رضى اللاجئين عن الاجراءات الحكومية في حماية اللاجئين ، وذلك بتوزيع استبانة على عينة عشوائية من اللاجئين السوريين المقيمين في مخيم الزعتري ، بحيث تم طرح عدة تساؤلات تقيس مدى التزام الاجراءات الحكومية التي اتخذتها الدولة الاردنية بالمعايير الدولية لحماية اللاجئين للوصول الى استنتاجات الدراسة.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة :

تشمل الحدود الزمانية للدراسة الفترة الممتدة من بداية نشوء الازمة السورية في آذار من عام ٢٠١١ ، و لغاية الانتهاء من اعداد هذه الدراسة في نهاية عام ٢٠١٣م ، بينما تشمل الحدود المكانية اراضي المملكة الاردنية الهاشمية ، و بشكل خاص محافظات شمال المملكة : المفرق و اربد ، بينما اقتصرت الدراسة الميدانية على اللاجئين السوريين المقيمين في مخيم الزعتري بمحافظة المفرق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات

انها الدراسة الاولى في الاردن التي ستتناول موضوع اللاجئين السوريين في الاردن ، من خلال دراسة الحقوق الواجبة لهم من الدولة الاردنية كدولة مضيفة ، و كيف تعاملت معهم الدولة الاردنية ، و بالتالي ما يقدم لهم بالفعل من هذه الحقوق ، و سيعزز ذلك بدراسة ميدانية تقيس مدى التزام الدولة الاردنية بتقديم هذه الحقوق من وجه نظر اللاجئين السوريين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول : اللاجئون في القانون الدولي

يتناول هذا الفصل موضوع اللاجئين في القانون الدولي ، حيث يتناول البحث الاشارة الى قواعد القانون الدولي التي تحدد مفهوم اللاجئين ، و يتطرق الى جملة من الوثائق الدولية التي تناولت مشكلة اللاجئين ، كما سيتم التوصل الى تحديد مفهوم اللجوء ، و تعريف اتفاقية اللاجئين لهذا المفهوم ، و شروط تحديد صفة اللاجئ ، و تمييزها عن غيرها من مصطلحات اللجوء ، و يختم البحث في تحديد ادوات قانون اللاجئين ، و ذكر انواعه .

١-١ قواعد القانون الدولي التي تحدد مفهوم اللاجئين :

لم يقر المجتمع الدولي حتى الحرب العالمية الأولى إلا بعدد قليل ومحدود من الاتفاقيات التي تمس حقوق الإنسان ، و من ضمنها قضايا اللاجئين ، و بينما تمكنت الدول الكبرى من إنشاء عدد من المؤسسات والأنظمة الدولية التي تتيح لها حماية رعاياها ، أو من تعتبرهم كذلك في الخارج ، ظلت العلاقة بين الفرد والدولة التي ينتمي إليها إلى عهد قريب تخرج عن أطار القانون الدولي العام ، لتدخل في الاختصاص المطلق للدولة [٨] ، اما بالنسبة للإعلانات الوطنية والتشريعات التي تتعلق بحقوق الإنسان والحريات العامة ، فلم يكتب لها أن تحقق الضمان المنشود لحقوق الإنسان ، لكن الاعتراف الدولي بهذه الحقوق احرز تقدماً هاماً بعد الحرب العالمية الثانية ، من خلال انشاء منظمة الأمم

---

٨ عشوش ، احمد ، الوسيط في القانون الدولي العام ، مؤسسة الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٩٠، ص٤٩. Microsoft Word 2010.lrk

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة ، التي تضمن ميثاقها عدة نصوص تتعلق بشأن حقوق الانسان[٩] ، بالاضافة الى انشاء أليات لتنفيذ و ترسيخ ثقافة مشروعية واحترام حقوق الانسان[١٠] .

و نستعرض تلك القواعد الخاصة بتحديد مفهوم اللاجئين في اهم المعاهدات الدولية العامة و الإقليمية .

١-١-١ الوثائق الدولية التي تضع احكاماً خاصة بمشكلة اللاجئين

باستقراء اهم النصوص الدولية ذات العلاقة بالمعاهدات والاعلانات الدولية التي تنطوي على احكام تهم اللاجئين تم حصر الوثائق الدولية العامة التالية :

١. معاهدة جنيف بخصوص حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لسنة١٩٤٩، المواد(٤٤ و ٧٠).

٢. برتوكول إضافي لمعاهدات جنيف في ١٩٤٩/٨/١٢ ، بخصوص ضحايا الصراعات العسكرية الدولية (برتوكول ١) (١٩٧٧) (المادة٧٣) .

٣. معاهدة عام ١٩٥٤ الخاصة بمركز الاشخاص عديمي الجنسية .

٤. معاهدة عام ١٩٦١ للحد من حالات انعدام الجنسية .

---

٩ وقع ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ حزيران ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية وأصبح نافذاً في ٢٤ تشرين الأول ١٩٤٥، و قد جاء في ديباجته ما يلي : نحن شعوب الامم المتحدة و قد آلينا على انفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية،وأن نبيّن الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي،وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

١٠ شطناوي ، فيصل ، حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، ط٢، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠٠١ ص ٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. اعلان الامم المتحدة سنة ١٩٦٧ بشأن الملجأ الاقليمي.

١-١-٢ المواثيق الدولية الخاصة باللاجئين :

هنالك العديد من الوثائق الدولية التي تحدد في حكم تطبيقها من هم اللاجئون ، كما تحدد الحدود الدنيا للمستويات الاساسية لمعاملة اللاجئين ، و منها :

١. اتفاقية (١٩٥١) الخاصة بوضع اللاجئين.

تعتبر هذه الاتفاقية الدولية اساس القانون الدولي للاجئين ، وتغطي معظم الجوانب الأساسية من حياة اللاجئ ، فقد وضعت تعريفاً للاجئ ، ونصت على مجموعة من حقوق الإنسان والتي تساوي تلك التي يتمتع بها الأشخاص الأجانب في الدولة على الأقل ، وفي أحيان كثيرة تساوي تلك التي يتمتع بها مواطنو الدولة نفسها ، و تحظر طرد الاشخاص المتمتعين بمركز اللاجئين او اعادتهم قسراً ، وقد اعترفت بمشاكل اللاجئين في العالم والحاجة للتعاون الدولي بهذا الخصوص – بما في ذلك توزيع المسؤولية بين الدول – لمعالجة المشكلة ، و بحلول ٢٠٠٩/٥/٣١ ، فإن (١٤١) دولة صادقت على هذه المعاهدة.

٢ برتوكول بخصوص وضع اللاجئين (١٩٦٧).

و هذا البروتوكول وضع اصلاً لازالة القيود الجغرافية والزمنية المذكورة في معاهدة وضع اللاجئين الأصلية التي في ضوئها تشمل الأوروبيين الذين كان لهم علاقة بأحداث حصلت قبل ١٩٥١/١/١، فخلال الخمسينات والستينات ظهرت مجموعة اخرى من اللاجئين ، و خاصة في افريقيا و آسيا ، و هؤلاء اللاجئون في حاجة الى حماية لم يكن من المستطاع توفيرها لهم في ظل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحديد الزمني المنصوص عليه في اتفاقية ١٩٥١، و من ثم جاء هذا البروتوكول ليمد تطبيق احكام تلك الاتفاقية على حالات اللاجئين الجدد[١١] .

٣ الاتفاق الاوروبي سنة ١٩٥٩ بعدم استلزام تأشيرات للاجئين .

٤ القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ بمنح حق الملجأ للأشخاص المعرضين لخطر الاضطهاد.

٥ الاتفاق الأوروبي لسنة ١٩٨٠ إلى نقل المسؤولية عن اللاجئين .

٦ توصية الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٨١ للتنسيق بين الإجراءات الوطنية الخاصة بمنح حق اللجوء.

٧ توصية سنة ١٩٨٤ بشأن حماية الأشخاص المستوفين لاشتراطات معاهدة جنيف ممن لم يعدوا لاجئين قبل سنة ١٩٨٤.

٨ معاهدة دبلن لسنة ١٩٩٠.

٩ المعاهدة الخاصة بالقانون الدولي الجنائي و الموقعة في مونتفيديو بالاورجواي عام ١٨٨٩ ، وكانت اول وثيقة اقليمية تتناول اللجوء .

١٠ اتفاقية هافانا بكوبا بشأن اللجوء عام ١٩٢٨ .

١١ اتفاقية اللجوء السياسيي الموقعة في مونتفيديو عام ١٩٣٣ .

١٢ اتفاقية كراكاس بفنزويلا بشأن اللجوء الدبلوماسي واللجوء الاقليمي والموقعتان عام ١٩٥٤.

١٣ اعلان قرطاجنة لسنة ١٩٨٤.

١٤ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية في ١٠ أيلول عام ١٩٦٩.

---

١١ دليل القانون الدولي للاجئين ، مكتب مفوض الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، منشورات الاتحاد البرلماني الدولي ، مؤسسة الاهرام ،٢٠٠٢، ص ١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٥ اعلان القاهرة حول حماية اللاجئين و الاشخاص النازحين في العالم العربي لعام ١٩٩٢.

١٦ مبادئ بانكوك حول وضع اللاجئين و معاملتهم لعام ١٩٦٦ ، و تم تحديثه في ٢٠٠١.

١-٢ التعريف بمفهوم اللاجئ

بداية الامر لم يكن ثمة اجماع على اعتماد تعريف محدد للمقصود باللاجئ في القانون الدولي، إلا أن الجهود الدولية والإقليمية ساهمت في بلورة مفهوم للاجئ بناءاً على اعتبارات خاصة ، حيث نلاحظ أن مفهوم اللاجئ اختلف وفقاً للظروف والوقائع التي يعيشها ، أو وفقاً للضروف السياسية ، فنجد أن مفهوم اللاجئ السياسي يختلف عن اللاجئ المطرود من وطنه بفعل العدوان أو الاحتلال ، واللاجئ المطرود يختلف عن اللاجئ بفعل سياسة التطهير العرقي، ولاجئ التطهير العرقي يختلف عن لاجئ الكوارث الطبيعية... وهكذا .

١-٢-١ التعريف الدولي لمصطلح اللاجئ قبل عام ١٩٥١

تم تحديد مصطلح اللاجئ في الفترة ما بين عام ١٩٢٠ و١٩٣٥ بمصطلحات قانونية بحتة ، أي بالتعامل معهم كأعضاء في مجموعة تم حرمانها من الحماية الرسمية التي تقدمها دولهم الاصلية ، اذ انه وفي تلك الفترة لم يكن القانون الدولي يعترف بالأفراد مواضيعاً للحقوق والالتزامات الدولية ، وبذلك كانت الدول غير راغبة بالاعتراف بمسؤليتها عن الافراد المقيمين على اراضيها ، و لا يربطها بهم صفة قانونية ، و بذلك انكرت الدولة مسؤوليتها عن حماية الاجئين ، سواءً من حيث اعطائهم الحقوق الاساسية ، او

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حتى تقديم التسهيلات الدبلوماسية لهم من اوراق ثبوتية و جوازات سفر ، لهذا جاء التعريف الدولي للاجئ لحل هذه الاشكالية الموجودة في النظام الدولي[١٢] .

في الفترة الواقعة بين عام ١٩٣٥ و عام ١٩٣٩ بدأ تعريف مصطلح اللاجئ يأخذ منحاً اجتماعياً ، حيث بدأ النظر اليهم كضحايا احداث سياسية و اجتماعية، تم فصلهم عن مجتمعاتهم الاصلية ، و هم بحاجة الى المساعدة الدولية ، نظراً لعدم تمكنهم من الحصول على المساعدة القانونية الرسمية التي يستوجب على دولهم الاصلية توفيرها لهم ، و سعت المعاهدات بهذا الخصوص لحماية الاشخاص الذين وقعوا ضحية الظواهر السياسية من ثورات ، و اضطرابات سياسية سببها النظام النازي في المانيا [١٣].

١-٢-٢ التعريف الدولي لمصطلح اللاجئ بعد عام ١٩٥١

اضافة الى التعريفات السابقة لمصطلح اللاجئ ، و بحسب المادة (١) من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين والتي تم صياغتها خلال الفترة من عام ١٩٤٨ و لغاية ١٩٥١ من قبل اتحاد من عدة دول اعضاء في الامم المتحدة ، و لجان تابعة لمنظمة الامم المتحدة ، و مؤتمر لمبعوثين سياسيين و التي عرّفت اللاجئ بإنه :

"كل شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من كانون اول/ يناير ١٩٥١، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه او دينه او جنسيته أو انتمائه الى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية

---

١٢ A .Grahl madsen, The status of refugees in international law , ١٩٦٦,page ٥٧.

١٣ Sir John Hope Simpson, The Refugee Problem, Oxford University Press, London,١٩٣٩, p. ١٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك البلد، أو كل شخص لا يتمتع بجنسيته، ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة مثل تلك الاحداث، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب هذا الخوف أن يعود إلى ذلك البلد " [١٤] ، و يلاحظ من هذا التعريف أن هذه الاتفاقية تقتصر على توفير الحماية بصفة أساسية للاجئين الأوروبيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وعليه فإنها – ورغم صفتها الدولية – اتفاقية خاصة بشعوب محددة، هي شعوب أوروبا المتضررة من ويلات الحرب العالمية الثانية، لهذا كان التعريف وفقاً لمفاهيم أوروبية و قيم سياسية مؤيدة للغرب ، ومن أجل إيجاد حل لمشكلة اللاجئين الأوربيين الذين تركوا ديارهم نتيجة الحرب [١٥] ، اذ بدأ استقبال اللاجئين عملاً إعلامياً لدول الغرب محاولين إظهار تفوق نظامهم السياسي الليبرالي الذي يرتكز على تكريس الفردانية و حقوق الإنسان .

ومن جهة أخرى ، ركزت الدول الاوربية على تقليص حدود ولاية الحماية الدولية تحت هذا الميثاق ، لينص هذا التعريف على تحديد زمني لتاريخ اللجوء، مما يعني أن اللاجئ بعد كانون ثاني من عام ١٩٥١ لا تشمله الاتفاقية، كي لا يشمل التعريف كل المهجّرين واللاجئين في العالم ، وبخاصة لاجئي دول العالم الثالث[١٦] .

وقد استشعر خبراء القانون الدولي في الأمم المتحدة بقصور هذه الاتفاقية عن تحقيق مرادها؛ بسبب التحديد الزمني الوارد في التعريف، لهذا تم تجاوز هذا الشرط بعد خمسة عشر عاماً في البروتوكول

---

١٤ المادة رقم (١) من اتفاقية ١٩٥١عام الخاصة بوضع اللاجئين .

١٥ G.loescher and L.Monahan , Refugees and international relations , (١٩٨٩)p٣٧٤-٣٧٥

١٦ مارتن جريفيش و تيري اوكالا هان ، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للابحاث ، الامارات العربية المتحدة ،٢٠٠٨ ، ص ٣٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاص باللاجئين، الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٧، ليصبح لفظ اللاجئ ينطبق على كل من تتوفر فيه الشروط الأخرى دون تحديد للفترة الزمنية ، او للمكان الجغرافي ، ليشمل اللاجئين من جميع دول العالم، و لكن التعريف لم تجر عليه أية تعديلات ،بحيث تنص المادة الأولى منه:

" ١. تتعهد الدول الأطراف في هذا البروتوكول بتطبيق المواد ٢ إلي ٣٤ من الاتفاقية على اللاجئين الذين يرد تعريفهم في ما يلي:

٢. لغرض هذا البروتوكول تعني لفظة "لاجئ" باستثناء حالة تطبيق الفقرة الثالثة من هذه المادة، كل شخص ينطبق عليه التعريف الوارد في المادة ١ من الاتفاقية كما لو لم ترد في الفقرة (٢) من الفرع ألف منها الكلمات "نتيجة أحداث وقعت قبل أول كانون الثاني/يناير ١٩٥١" وكلمات "بنتيجة مثل هذه الأحداث".

٣. تطبق الدول الأطراف هذا البروتوكول دون أي حصر جغرافي باستثناء أن الإعلانات الصادرة عن الدول التي هي بالفعل أطراف في الاتفاقية ، و وفقا للفقرة الفرعية (١) (أ) من المادة ١ باء من الاتفاقية تبقي سارية المفعول في ظل هذا البروتوكول ما لم يكن قد وسع نطاقها وفقا للفقرة (٢) من المادة ١ باء من الاتفاقية المذكورة ، وعليه يتبين إن هذا البروتوكول قد أزال الحدود الجغرافية والزمنية الواردة في الاتفاقية الأصلية (اتفاقية ١٩٥١) ، التي كان لا يسمح بموجبها إلا للأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة لأحداث وقعت في أوروبا قبل ١ كانون الثاني ١٩٥١، بطلب الحصول على وضع اللاجئ.

ورغم أهمية هذا التعديل الذي أدخله بروتوكول ١٩٦٧ على اتفاقية ١٩٥١، فلا زال نظام الحماية في المعاهدة مبنيّاً على مغادرة الوطن على ارضية الخوف من الاضطهاد القائم على اسباب تتعلق بالحقوق السياسية والمدنية ، مما يعني استثناء معظم لاجئي دول العالم الثالث الذين غالباً ما تكون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اسباب لجوئهم :الكوارث الطبيعية ،والحروب ،و الصراعات السياسية ،و اعمال العنف المعمّم ، لا مجرد الخوف من الاضطهاد ، ولذلك فإن محاولات إقليمية إضافية أخرى قد حاولت صياغة تعريف أكثر تحديداً وشمولاً نابعاً من ظروف طبيعية، أو استثنائية تعرضت لها الأقاليم المعنية.

في ١٠ أيلول عام ١٩٦٩، صاغت منظمة الوحدة الأفريقية معاهدة خاصة باللاجئين، وذلك اثر تزايد أعداد للاجئين الأفارقة الهاربين من الحروب والنزاعات الداخلية ،التي نشبت في إفريقيا منذ أواخر الخمسينيات، وهذه الاتفاقية تناقش أوضاع هؤلاء اللاجئين وتنظم الجوانب الخاصة بمشاكلهم في القارة الأفريقية، و يُلحظ انها قد وضعت تعريفاً للاجئ، استندت فيه إلى اتفاقية الأمم المتحدة عام ١٩٥١، ولكنها أضافت إليه ما يتفق مع ظروف القارة السياسية.

اذ نص تعريف اللاجئ على: "**أي شخص بسبب عدوان أو احتلال خارجي أو سيطرة أجنبية أو أحداث تخل بشدة بالنظام العام، إما في جزء أو كل من الدولة التي ينتمي إليها بأصله أو جنسيته، أجبر على ترك مكان إقامته المعتادة للبحث عن مكان آخر خارج دولة أصله أو جنسيته**"(١٧) ، ما يعني أن الاشخاص الهاربين من اضطرابات مدنية، أو اعمال عنف واسعة الانتشار، هم مؤهلون ليصبحوا لاجئين في الدول الموقعة على الاتفاقية، حتى و ان لم يكونوا في حالة خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد .

و في عام ١٩٨٤ اجتمع ممثلو مجموعة دول في امريكا اللاتينية ، و اكاديميون و محامون في قرطاجنة بكولومبيا ، و تبنوا ما عرف باعلان قرطاجنة ، و من بين العديد من التوصيات أقترح الاعلان

---

١٧ مارتن جريفيش ، المرجع السابق ، ص ٣٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يتضمن التعريف المعتمد للاجئ في المنطقة اضافة لما هو موجود في تعريف اتفاقية الامم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١ على أنهم: "**الأشخاص الفارون من بلادهم بسبب تهديد حياتهم ،أو أمنهم أو حريتهم، بسبب أعمال العنف ،أو عدوان خارجي، أو نزاعات داخلية ،أو خرق عام لحقوق الإنسان، أو أية ظروف أخرى أخلت بشدة بالنظام العام في بلادهم**"[١٨].

١-٣ شروط تحديد صفة اللاجئ

مما تقدم يتضح إن اللاجئ يتضمن أربعة شروط يمكن من خلالها تحديد من هو اللاجئ وهي:

١- يجب أن يكون في حالة خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد.

٢- سبب الخوف هو الاضطهاد القائم على اساس عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه للسياسية ، او أن يكون بلده واقعاً تحت عدوان خارجي او احتلال[١٩] ، او سيطرة اجنبية ، او احداث تؤدي بشكل خطير الى اضطراب النظام العام في جزء من بلد منشئه او جنسيته او فيه كله ، أو لأن حياته أو سلامته او حريته صارت مهددة بالعنف العام ،او العدوان الاجنبي او المنازعات الداخلية ، او الانتهاك الجسيم لحقوق الانسان ، او بظروف اخرى تثير الاضطراب في النظام العام بدرجة خطيرة [٢٠] ، واذ لم تقدم أي من الاتفاقيات تعريفاً محدداً للاضطهاد ادراكاً من

---

١٨ زكريا ، جاسم محمد ، حق العودة في الرؤية الغربية دراسة تحليلية في وجهة النظر الأوربية- الأمريكية، مجلة الفكر السياسي ، العدد ٢٤ السنة الثامنة ،٢٠٠٦ ، منشور على الموقع الالكتروني http://www.awu-dam.org/politic/٢٤/fkr٢٤-٠٠٧.htm

١٩ اضافة تضمنتها اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تحكم الجوانب الخاصة بمشكلات اللاجئين في افريقيا عام ١٩٦٩.

٢٠ والي ، عبد الحميد ، اشكالية اللجوء على الصعيدين العربي والدولي و تطبيق على اتفاقية الامم المتحدة الخاصة باللاجئين ، بيسان للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واضعي هذه الاتفاقيات لاستحالة تعداد اشكال المعاملات القاسية ، و غير الطيبة التي من الممكن ان يتلقاها أي انسان في بلده ، و تمكنه بالتالي من ان يحصل و بشكل قانوني على حماية دولة اجنبية ، و في بادئ الامر كان المقصود بمفهوم مصطلح الاضطهاد :هو ذلك الطيف من الظواهر التي تحث الناس على الهجرة غير الطوعية اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ، والذي يتراوح بين الحرمان من الحياة والحرية الذي مارسته النازية على شعوب الدول التي تعرضت للاجتياح من قبل الجيوش النازية، الى ما تم ممارسته من قبل الدول الشيوعية ، من فرض ايديولوجية وحيدة على شعوبها ، و كل ما من شأنه الحط من الكرامة الانسانية، من اجراءات تمارسها الدول [٢١].

٣- يجب أن يكون خارج البلد الذي يحمل جنسيته، في حالة عديمي الجنسية خارج البلد الذي يحمل جنسيته السابقة ، أو يضطر الى ترك بلده .

٤- يجب أن يكون لا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف او كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد [٢٢].

فاللاجئون اذن هم : " الأفراد الذين يضطرون لمغادرة ديارهم ، بحثاً عن ملجأ ؛ حفاظا على حرياتهم أو انقاذا لأرواحهم، فهم لا يتمتعون بحماية دولتهم – لا بل غالباً ما تكون حكومتهم هي مصدر تهديدهم بالاضطهاد ، وفي حال عدم السماح لهم بدخول بلدان أخرى ، وعدم تزويدهم في حال دخولهم

---

٢١ سروجي ، فؤاد ، مختارات من حقوق الانسان الدولية ، الدار الاهلية ، عمان ، ٢٠٠٧، ص ١٨٨.

٢٢ الموقع الالكتروني لمفوضية الامم الامتحدة لشؤون اللاجئين http://www.unhcr-arabic.org/pages/٤be٧cc٢٧٤c٩.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالحماية والمساعدة (الملجأ) ، تكون هذه البلدان قد حكمت عليهم بالموت – أو بحياة لا تطاق ، دون الحصول على سبل الرزق ودون أي حقوق" [٢٣].

١-٤ ملتمسو اللجوء (طالبو اللجوء)

غالباً ما يتم الخلط بين مصطلحي ملتمس اللجوء واللاجئ: فملتمس اللجوء هو شخص يقول أنه لاجئ ، غير أن ادعاءه أو طلبه لا يكون قد تمّ تقييمه، أو البت فيه بشكل نهائي [٢٤].

١-٥ النازحون داخليا (اللاجئون داخليا)

هم أشخاص أو جماعات من الأشخاص أجبروا على أو اضطروا إلى الفرار – دون أن يعبروا حدودا دولية معترفا بها – من ديارهم ، أو من أماكن إقامتهم المعتادة، أو تركها بصفة خاصة بسبب حدوث صراع مسلح في بلادهم، أو حالات لتفشي العنف، أو انتهاكات لحقوق الإنسان، أو كوارث طبيعية، أو كوارث من صنع البشر ، و يقدر عددهم حالياً بين ٢٠-٣٠ مليون شخص[٢٥] . ويحتفظ النازحون كمواطنين بكامل حقوقهم، بما في ذلك الحق في الحماية، وفقاً لقوانين حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وغالباً ما تطلق بشكل خاطئ تسمية "لاجئون" على الأشخاص النازحين داخلياً [٢٦].

١-٦ عديمو الجنسية :

---

٢٣ شطناوي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٤-٢٤٥.

٢٤ موقع مفوضية اللاجئين على شبكة الانترنت على الرابط : http://www.unhcr-arabic.org/pages/٤e٧cc٧٢٧١e.html

٢٥ دليل القانون الدولي للاجئين ، مرجع سابق ، ص ٢٦.

٢٦ Refugee protection :a guide to international refugee law ,UNHCR ,p٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجنسية هي الرابط القانوني بين الدولة والفرد ، ويُقصد بانعدام الجنسية: حالة الفرد الذي لا يعتبر مواطناً من قبل أي دولة ، وعلى الرغم من أن عديمي الجنسية قد يكونون أيضاً لاجئين في بعض الأحيان، فثمة تباين بين الفئتين، فقد ينتج انعدام الجنسية عن مجموعة متنوعة من الأسباب، بما في ذلك التمييز ضد الأقليات في التشريعات المتصلة بالجنسية ، وعدم إدراج كافة السكان المقيمين ضمن مجموعة المواطنين عند إعلان استقلال دولة ما (خلافة الدول) وتنازع القوانين بين الدول[٢٧].

١-٧ المنظومة الدولية لقانون اللاجئين :

١. الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام (١٩٥١).

٢. البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين لعام (١٩٦٧).

٣. اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا لعام (١٩٦٩) .

٤. اعلان قرطاجنة لعام (١٩٨٤) .

١-٨ انواع اللجوء .

للجوء عدة أنواع ، ولكل نوع منه أسباب معينة ، فهناك :

١. اللجوء الديني والذي تقف ورائه أسباب دينية أو مذهبية ، إذ كثيرا ما يلجأ الإنسان إلى مغادرة بلده والبحث عن موطن آمن بسبب الاضطهاد الديني [٢٨].

---

٢٧ Ibid,p٢٧.

٢٨ لبيب ، هاني ، ازمة الحماية الدينية – الدين والدولة في مصر ، كتبكم للنشر ، ٢٠٠٠، ص ٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. اللجوء الإقليمي ، و هو اللجوء الذي يقف ورائه البحث عن الأمن والآمان في بلد الملجأ بسبب الحرب أو الاضطرابات الداخلية، أو التهديد بالاضطهاد لأسباب عرقية أو قومية أو عنصرية ، ويمكن القول أن هذا النوع من اللجوء هو الأكثر انتشارا في العالم اليوم[٢٩] .

٣. اللجوء الدبلوماسي الذي تمنحه الدولة للاجئين الأجانب في سفارتها أو قنصليتها أحيانا وعلى ظهر سفنها الحربية ،وطائراتها العسكرية المرابطة في الخارج .

٤. اللجوء الدستوري ، أستحدث المشرع الفرنسي بموجب قانون رقم ٧/٢٥ لسنة ١٩٥٢ نوع جديد من اللجوء وهو اللجوء الدستوري ، وبموجب هذا النوع يخضع اللاجئ لذات النظام القانوني الذي يخضع له اللاجئ السياسي[٣٠].

٥. اللجوء السياسي ، وهو اللجوء الذي تقف وراءه أسباب سياسية ، كالاتهام بارتكاب جريمة سياسية ، أو لانتماء اللاجئ لصفوف المعارضة السياسية، أو كما يعتقدها القابضون على السلطة في الأنظمة الشمولية ، أو بفعل خشية اللاجئ من الاضطهاد، والبطش، والتنكيل لأسباب سياسية ، مثل (الجريمة السياسية – المعارضة السياسية – الاضطهاد السياسي) [٣١] .

---

٢٩ الغنيمي ، محمد طلعت، الأحكام العامة في قانون الأمم ، منشأة المعارف ،الإسكندرية ، ١٩٧١، ص ٢٨٢.

٣٠ إسماعيل ،عصام نعمة، ترحيل الأجانب ، دراسة تحليلية في ضوء القانون الدولي ، ط١،٢٠٠٣،ص ٦٥.

٣١ , Liza Schuste , The Use and Abuse of Political Asylum in Britain and Germany, crownhouse, London, ٢٠٠٣, p٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : حماية اللاجئين

يتناول هذا الفصل موضوع حماية اللاجئين ، حيث سيتم البحث في تعريف الحماية ، و تاريخ تدويل قانون اللاجئين ، و حماية اللاجئين بموجب القانون الدولي الانساني و اتفاقياته و بروتوكولاته ، كما سيتم البحث في حماية اللاجئين بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان ، ثم يتم استعراض الحماية الدولية ، وسيتطرق البحث الى موقع حماية اللاجئين في بعض التشعريعات العربية ، ويختتم الفصل في البحث عن المركز القانوني للاجئين في الاردن .

٢-١ الحماية الدولية للاجئين

يعد مبدأ الحماية من المبادئ القديمة قدم الانسان نفسه ، و تعني كلمة الحماية: الدفاع أو الحراسة من الخطر أو الإصابة ، أو الدعم والمساعدة ضد عمل عدائي أو ضار؛ والوقاية من هجوم، اضطهاد ، أو مضايقة ، وما إلى ذلك، كما يعني الحفاظ على السلامة، وتقديم الرعاية[٣٢].

لقد كان مبدأ الحماية اساسياً لتطور القانون الدولي الانساني، حيث ظهرت أول مكونات مبدأ الحماية من الحاجة لحماية الجنود الجرحى والاسرى الذين يسقطون خلال الصراعات و الحروب ، وقد جرى توسيع القانون الدولي الانساني في عام ١٩٤٩ ، ليشمل اجراءات لحماية المدنيين، و منذ ذلك

---

٣٢ Ibid , p ٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحين قامت اللجنة الدولية للصليب الاحمر بتوسيع نشاطاتها لتشمل بالاضافة الى اسرى الحروب و الجنود الجرحى حماية المدنيين، و الذين لا يشاركون فعلياً في العمليات القتالية[٣٣].

المكون الثاني من مكونات الحماية ظهر على اثر الحروب التي دارت في اوروبا في القرن العشرين ،عندما جاءت حماية اللاجئين كاستجابة للمحن التي تعرض لها الافراد ، جراء الهجرات القسرية ، واللجوء هرباً من ويلات الحروب، و معاناة الاضطهاد في اوطانهم .

المكون الثالث للحماية أتى من القانون الدولي لحقوق الانسان ، الذي اعتبر حجر الزاوية للنظام الدولي الناشئ بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث اشار الاعلان العالمي لحقوق الانسان الى مبدأ الحماية عشر مرات[٣٤].

و في حين أن القانون الإنساني الدولي ينظم حماية الأشخاص، وسير العمليات العدائية في النزاعات المسلحة، يركز القانون الدولي للاجئين تحديدا على حماية الأشخاص الذين فروا من بلدانهم ؛ بسبب الاضطهاد ، بينما يفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان معايير يجب أن تلتزم بها الحكومات في معاملتها للأشخاص في أوقات السلم والحرب على حد سواء.

---

٣٣ Ibid ,p ١٣

٣٤ Gary D. Solis ,The Law of Armed Conflict: International Humanitarian Law in War, Cambridge University Press,newyork ٢٠١٠,p٢٢.

.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد شملت كل من الفروع الثلاثة اتفاقات دولية ملزمة تحدد الأشخاص المعنيين بالحماية، ومعايير هذه الحماية ، والاطراف المسؤولة عن توفير الحماية ، و كل منها تباعد من مفهوم سيادة الدولة والذي يعد منذ معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ حجر الزاوية في النظام الدولي .

أن كل فرع من هذه الفروع الثلاثة المشار اليها تختص به مؤسسة دولية محددة : فاللجنة الدولية للصليب الأحمر هي الوصية على القانون الدولي الإنساني، و المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لها دور في الإشراف على اتفاقية الامم المتحدة لعام١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي تم أعادت صياغتها في عام ٢٠٠٥ بمجلس حقوق الإنسان الذي بات يشرف على الآليات المعنية بتنفيذ صكوك حقوق الإنسان القانونية [٣٥] .

٢-٢ الحماية الدولية للاجئين بموجب قانون لحقوق الانسان

تقوم حقوق الإنسان على احترام كرامة كل شخص وقيمته، ويتألف القانون الدولي لحقوق الإنسان من مجموعة من القواعد الدولية ، بموجب معاهدة أو عرف سائد، ويمكن للأفراد والمجموعات أن يتوقعوا و/ أو يطلبوا على أساسها من الحكومات انتهاج سلوك معين، أو تقديم منافع محددة، وبالتالي، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان يضع التزاما على الدول بأن تعمل بطريقة معينة ، و يمنعها من القيام باجراءات معينة، وتتمثل إحدى الوظائف المهمة لقانون حقوق الإنسان في تمكين الأفراد والمجموعات من اتخاذ إجراء إيجابي للمطالبة بتعويضهم عن الانتهاكات التي ارتكبت ضد حقوقهم المعترف بها دولياً

---

٣٥ James C. Hathaway, The Rights of Refugees under International Law, Cambridge University Press.٢٠٠٥,p١١٣.

.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣٦) ، وقد تم وضع معاهدات حقوق الإنسان دوليا، عادة برعاية الأمم المتحدة، أو إقليميا (منظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الاتحاد الأفريقي، ومجلس أوروبا)، كما أن هناك مجموعة كبيرة من نصوص القانون الدولي المرن لحقوق الإنسان ، ومن اهمها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وهو أول وثيقة وضعتها الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتم إقرارها في عام ١٩٤٨ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتشكل أغلب نصوصها اليوم القانون الدولي العرفي(٣٧).

ويهدف قانون حقوق الإنسان في المقام الأول إلى حماية الأفراد من إساءة المعاملة من قبل الدولة ، وهو لا يعتبر بصفة عامة ملزماً للأعضاء الفاعلة التي ليست بدولة، غير أن هناك قدراً متنامياً من الآراء يجوز وفقا لها أن تراعي هذه الأعضاء الفاعلة حقوق الإنسان، لاسيما إذا كانت هذه الأطراف تمارس وظائف مشابهة لوظائف الحكومات في إقليم معين(٣٨).

وجميع حقوق الانسان عالمية ، وغير قابلة للتجزئة ، ومترابطة ، ومتشابكة ويعزز بعضها البعض ، وان يعامل بموجبها الانسان اينما كان معاملة عادلة ومنصفة[٣٩] ، كما ينطبق القانون الدولي

---

٣٦ حسن، ايمان محمد ,قنديل، اماني ، التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته على المنظمات الحقوقية ، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، ٢٠٠٦ , ص ٨٩.

٣٧ على، جعفر عبدالسلام ، القانون الدولي لحقوق الإنسان ، دار الكتاب المصري، ١٩٩٩ ، ص ٨٧.

٣٨ بيانات عن حماية اللاجئين منشور على الموقع الالكتروني www.icva.ch/ro_٢٧_handouts_ar.doc آخر تصفح يوم ٢٠١٢/١٢/٢٣.

٣٩ الموقع الالكتروني للمفوضية السامية للامم المتحدة لحقوق الانسان
http://www.ohchr.org/AR/Issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx آخر تصفح يوم ٢٠١٢/١٢/٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لحقوق الإنسان في جميع الظروف وفي كل الأوقات، بما فيها أوضاع الصراع المسلح، إلا أنه يجوز في حالات الطوارئ أن تقوم الدول الأعضاء في معاهدات دولية معينة بتقييد (تعليق التزاماتها مؤقتا) حقوق مدنية وسياسية معينة تحت ظروف محددة بدقة،ومع ذلك فهناك حقوق معينة لا يمكن تعليقها مطلقا – ولا حتى في الحرب.

وينص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على عدم جواز تقييد الحقوق التالية مطلقا:

- الحق في الحياة.
- حظر التعذيب أو المعاملة أو المعاقبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- حظر الرق والعبودية .
- حظر التطبيق الرجعي للقانون الجنائي .
- الحق في حرية الفكر والرأي والعقيدة الدينية .

ولا تنص أغلب معاهدات حقوق الإنسان، ومنها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو اتفاقية حقوق الطفل، مطلقا إمكانية تقيد هذه الحقوق [٤٠].

٢-٣ الحماية الدولية للاجئين

---

٤٠ دونللى ، جاك ، حقوق الانسان العالمية بين النظرية و التطبيق ، المكتبة الاكاديمية ، ١٩٩٨، ص ٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتعين على الدول والحكومات أن تحترم مواطنيها كافة ، وان تعاملهم بالحسنى ، وبما يحفظ لهم كرامتهم كآدميين ، وألا تعرضهم للقبض أو الاعتقال ، أو العقوبات او المعاملات القاسية أو الوحشية، الأمر الذي يعبر عن انتهاك خطير لحرياتهم ، ولحقهم في العيش بحرية وكرامة، لاسيما داخل بلدهم ، حيث انه تقع بالاساس على عاتق الدول المسؤولية عن حماية مواطنيها[٤١] ، فقد جاء في المادة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ بأن "لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو ألحاطة بالكرامة" ،وصرحت المادة ١٤ (من ذات الإعلان بأن : "١- لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى، أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد"، الا انه عندما تكون الحكومات غير راغبة او غير قادرة على حماية مواطنيها ، فان الافراد يكونون عرضة لانتهاكات خطيرة لحقوقهم ،على نحو يدفعهم الى مغادرة اوطانهم؛ بحثاً عن ملجأ آمن في بلد آخر، فرادى او برفقة عائلاتهم ، ولا يمكن القول بان الإنسان الذي يضطهد داخل بلده ،وتنتهك حقوقه بصورة صارخة ،لا يكون له الحق- عندما يعجز تماماً- في أن يبحث عن ملجأ آمن ، يأمن فيه على حياته ، وحياة أسرته ، ويصون فيه كرامته، وبما أن الأخيرتين انتهكتا وبشكل صارخ من قبل دولته ، وهذا هو عينه ماقررته المادة ١٤ فقرة رقم١ من الإعلان العالمي المشار لها أعلاه، والتي تبين وبكل وضوح إنه يحق لكل شخص طبيعي تعرض للاضطهاد داخل دولته، أو داخل دولة أخرى كان مقيماً فيها، في إن يلتمس لنفسه ملجأ آمناً ، وحين تصبح الحكومات في الدولة الاصلية على وجه التحديد لم تعد تحمي الحقوق الاساسية للاجئين ، فأن المجتمع الدولي يتدخل لضمان احترام هذه الحقوق ، وذلك استناداً الى اطار

---

٤١ الرشيدي ، احمد (محرر) و آخرون ، الحماية الدولية للاجئين: اعمال ندوة الحماية الدولية للاجئين: القاهرة ١٧-١٨ نوفمبر ١٩٩٦ جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – مركز البحوث و الدراسات السياسية ١٩٩٧ ، ص ٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من القوانين والمعايير الدولية يشمل الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في عام ١٩٤٨ ، و اتفاقيات جينيف الاربع لعام ١٩٤٩ بشأن القانون الانساني الدولي ، فضلاً عن مجموعة من الاتفاقيات و الاعلانات ،و البروتوكولات الدولية و الاقليمية الملزمة ، وغير الملزمة ، التي تعالج تحديدا احتياجات اللاجئين.

١. و اذ يحق للاجئ ابتداءاً الحصول على ملجأ آمن ، غير أن الحماية الدولية لا تقتصر فقط على مجرد السلامة البدنية ، بل يجب أن يحصل اللاجئون على الاقل على نفس الحقوق والمساعدة الاساسية التي تستحق لأي أجنبي آخر يتمتع بحق الاقامة الشرعية ، بما في ذلك حقوق جوهرية معينة لكل فرد ، و هكذا فأن للاجئين حقوقاً مدنية ، منها: حرية الاعتقاد ،و التفكير ، والحركة ، وعدم التعرض للتعذيب والمعاملة المهينة ، و بالمثل تنطبق الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية على اللاجئين ، مثلما تنطبق على الافراد الآخرين ، ويحق لكل لاجئ الحصول على الرعاية الطبية ولكل لاجئ بالغ الحق في العمل كما لا ينبغي حرمان أي طفل لاجئ من التعليم[٤٢].

٢-٤ التشريعات العربية وحماية اللاجئين:

يعتبر الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين من قبل الدول العربية ضعيفاً جداً ، اذا ما قورن بدول العالم الاخرى ، وإن كان هناك بعض التباين بين الدول العربية الإفريقية من جهة والأسيوية من جهة أخرى حول هذه المسألة ، إذ أن غالبية الدول العربية الإفريقية ، وفيما عدا ليبيا و

٤٢ دليل القانون الدولي للاجئين ، مرجع سابق ، ص ٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موريتانيا ، قد انضمت إلى معاهدة جنيف لسنة ١٩٥١ الخاصة باللاجئين ، وبروتوكول عام ١٩٦٧ ، وذلك خلافاً للدول العربية في أسيا ، باستثناء اليمن [٤٣].

و بصرف النظر عن الأسباب والمبررات لعدم الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، فإن غياب تشريعات وطنية ، ومعاهدات إقليمية عربية خاصة باللاجئين هو أمر عزز من حالة الفراغ القانوني والتشريعي الذي نشهده حالياً ، وهو ما يتنافى مع التراث الإسلامي والعربي، الغني عموماً بالمبادئ والقيم والممارسات التي كفلت أرقى درجات الحماية والدعم للاجئين ، وملتمسي الحماية، وفق ما تؤكده وتثبته العديد من الدراسات العلمية والحقائق التاريخية[٤٤].

و بمراجعة معظم الدساتير العربية يلاحظ أنها غالباً ما اهملت الاشارة الى موضوع اللجوء ، لكن بعضها ذهبت إلى النص صراحة على حق اللجوء السياسي ، فقد نص الدستور المصري لعام ١٩٧١ على أنه "تمنح الدولة حق الالتجاء السياسي لكل أجنبي اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أوحقوق الإنسان أو السلامة أوالعدالة ، وتسليم اللاجئين السياسيين محظور"[٤٥]، ونص الدستور السعودي لعام ١٩٩٢ على أنه " تمنح الدولة حق اللجوء السياسي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، وتحدد الأنظمة والاتفاقيات الدولية قواعد وإجراءات تسليم المجرمين العاديين"[٤٦] ، بينما أحالت دساتير لبلاد

---

٤٣ والي ، عبد الحميد ، مرجع سابق ، الدار البيضاء ، ص ٨٩.

٤٤ أبو الوفا ،أحمد، حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين " دراسة مقارنة " دراسة، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٥.

٤٥ مادة (٥٣) من الدستور المصري لسنة ١٩٧١.

٤٦ مادة (٤٢) من الدستور السعودي لسنة ١٩٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عربية اخرى كل ما يتعلق بتنظيم حق اللجوء السياسي على القانون الداخلي ، وذلك منطقي باعتبار أن الدستور ينظم المبدأ ، ويحيل في التفاصيل على القانون المختص ، ومن بين الدساتير العربية التي تبنت هذا الاتجاه ، الدستور القطري لعام ٢٠٠٣ ، والدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .

كما نص الاتجاه الغالب من الدساتير العربية على حظر تسليم اللاجئ السياسي ، دون النص صراحة على حق اللجوء السياسي ، ومن المؤكد أن نية المشرع الدستوري انصرفت هنا إلى ضمان حق اللجوء السياسي بدليل أنه حظر تسليم اللاجئ السياسي ، وإلا فمن غير المقبول النص على حظر التسليم دون ضمان هذا الحق أصلاً ، و من بين الدساتير التي تبنت هذا الاتجاه الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ (١- لا يسلم اللاجئون السياسيون بسبب مبادئهم السياسية أو دفاعهم عن الحرية -٢- تحدد الاتفاقيات الدولية والقوانين أصول تسليم المجرمين العاديين "[٤٧]، و معنى هذا أن الاردن ، و تماشياً مع ما استقر عليه العمل الدولي في شأن قبول اللاجئين ، يفتح الابواب امام دخول طالبي اللجوء لاراضيه ، و يعترف لهم بالحق في طلب اللجوء، و يمنحهم الملجأ الآمن اذا ما توفرت الاسباب التي توجب ذلك .

و الاردن طرف في العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان ، و لكنه ليس طرفاً لغاية الآن بالاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ ، و لا في البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام ١٩٦٧ ، ولكنه يمنح اللجوء بمحض ارادته لاناس هجروا اوطانهم هرباً الصراعات المسلحة والحروب و من الاضطهاد والظلم [٤٨].

٤٧المادة(٢١) من الدستور الاردني لسنة ١٩٥٢.

٤٨ bill frelick, jordan, the silent treatment, human rights watch, ٢٠٠٦,p١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و يستضيف الاردن أعدادا كبيرة من اللاجئين على أراضيه ، إلا أن نظامه القانوني لا يشتمل على إطار تشريعي ينظم العلاقة بينهما بصورة تتناسب والمعايير الدولية المعترف بها في هذا السياق؛ فما يحتويه النظام القانوني الأردني من نصوص في هذا الشأن: إما أنها جاءت عامة مقتضبة كنص المادة ١/٢١ من الدستور الأردني ، و نصوص المواد ٦ و ٨ من قانون تسليم المجرمين الفارين، وإما أنها لا تراعي خصوصية وضع الأجنبي اللاجئ كقانون الإقامة و شؤون الأجانب.

و قد وافقت الحكومة الاردنية في تشرين اول من عام ١٩٩١ على افتتاح مكتب المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، و ذلك لتقديم الحماية الدولية والمساعدة للاجئين العراقيين و غيرهم ، كما جرى التوقيع بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٩٧ على اتفاق للتعاون بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية و مكتب المفوضية ، وفي الخامس من نيسان ١٩٩٨ جرى التوقيع على مذكرة التفاهم بين المفوضية والحكومة الأردنية ، و يتضمن اتفاق التعاون مجموعة من النصوص التي تحدد مركز المفوضية في عمان ، و الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها في المملكة ، اما مذكرة التفاهم فهي التي تختص اساساً بتحديد المركز القانوني للاجئين [٤٩].

٢-٥ المركز القانوني للمفوضية في الاردن

يهدف اتفاق التعاون المعقود بين الحكومة الاردنية والمفوضية في ٣٠ تموز ١٩٩٧ ضمن جملة امور لتحديد الشروط الاساسية التي ستضطلع المفوضية السامية بموجبها ، ووفقاً لولايتها بالتعاون مع الحكومة، وبانشاء مكتب لها في الدولة ، وتمكينها من مباشرة انشطتها المتعلقة بالحماية الدولية ،

---

٤٩ الجندي ، شذى : اللاجئون السوريون: هل هم لاجئون .. نازحون .. طالبو لجوء...أم ضيوف ؟، الحوار المتمدن-العدد: ٣٧٢٥ ، ٥/١٢/ ٢٠١٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمساعدة الانسانية لصالح اللاجئين ، والاشخاص الاخرين المشمولين بعنايتها في المملكة [٥٠]، و تضع المادة (٣) من الاتفاق اسس التعاون بين الحكومة الاردنية والمفوضية السامية ، حيث يجري التعاون بين الحكومة والمفوضية السامية في مجال الحماية الدولية ، والمساعدة الانسانية للاجئين، والاشخاص الآخرين المشمولين بعناية المفوضية السامية ، طبقاً للنظام الاساسي للمفوضية السامية ، وللقرارات والمقررات المعتمدة من فروع الامم المتحدة المتعلقة بالمفوضية السامية، ولغاية تحقيق التعاون وتمكين المفوضية السامية او أي وكالة اخرى تابعة للامم المتحدة قد تخلفها ، تتعهد الحكومة الاردنية بأن تزودها في الشكل المناسب بالمعلومات والبيانات الاحصائية التي تطلبها والمتعلقة بها والمتمثلة ب:

أ. وضع اللاجئين فيما عدا اللاجئين الفلسطينيين .

ب. القوانين والانظمة والقرارات الخاصة باللاجئين والنافذة او التي قد تنفذ فيما بعد .

و بموجب نفس المادة يواصل مكتب المفوضية السامية التشاور والتعاون مع الحكومة الاردنية ، فيما يتعلق باعداد ومراجعة المشاريع الخاصة باللاجئين ، كما أن المشاريع التي تقوم بتنفيذها الحكومة الاردنية بتمويل من المفوضية السامية سوف يتم وضع بنودها وشروطها ، بما في ذلك التزام كل من الحكومة الاردنية والمفوضية السامية فيما يتعلق بتزويدها بالاموال والمعدات والخدمات ، أو أي مساعدة اخرى للاجئين في اتفاقيات مشاريع يتم التوقيع عليها من قبل الحكومة والمفوضية السامية ، كما تعهدت الحكومة الاردنية أن لا تعيق وصول موظفي المفوضية في أي وقت الى اللاجئين والاشخاص الاخرين المشمولين بعنايتها، والى مواقع مشاريع المفوضية ، وذلك للاشراف على كافة مراحل التنفيذ (المادة ٣

٥٠ Hearing , Plight of Iraqi refugees ,DIANE Publishing,٢٠٠٧,p١٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقرة ٤ من الاتفاقية). والواقع ان هذه التعهدات التي اخذتها الحكومة الاردنية على عاتقها مستقاة من نص المادة ٣٥ من اتفاقية عام ١٩٥١ والمتعلقة بتعاون السلطات الوطنية مع الامم المتحدة ، ومعنى ذلك أن المملكة الاردنية ملزمة بمضمون هذه المادة على الرغم من انها ليست طرفاً في الاتفاقية المذكورة[٥١]. و يلاحظ أن النص يستثني من نطاق تطبيقه اللاجئين الفلسطينيين، و هو في هذا لا يختلف عن اتفاقية عام ١٩٥١ التي تستثني هي الاخرى من نطاق تطبيقها الاشخاص الذين يتمتعون حالياً بحماية او مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للامم المتحدة غير مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ا(لمادة١ دال).

اما بقية نصوص الاتفاق فتختص بالمزايا والحصانات التي يتمتع بها مكتب المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين (المادة ٤) و موظفي المفوضية الاسمية المعتمدين (المادة ٥) والتسهيلات الخاصة بتنفيذ البرامج الانسانية للمفوضية السامية (المادة ٦) والامتيازات والحصانات (المادة ٧) .

٢-٦ المركز القانوني للاجئين في الاردن :

توافقت مذكرة التفاهم المعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية للامم المتحدة عام ١٩٩٨ مع اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ ، و كذلك بروتوكول عام ١٩٦٧ في تعريفها للاجئ ، ونظراً لعدم تبني المملكة لقانون ينظم اللجوء في الاردن وعدم انضمامه إلى اتفاقية ١٩٥١و بروتوكول عام ١٩٦٧ ، وخلو نظامه القانوني من تشريع ينظم أوضاع اللاجئين، و عدم وجود آلية وطنية للنظر

---

٥١ علوان ، محمد ، اللاجئون في القانون الدولي والتشريعات المحلية : مؤسسة اللجوء في الاردن ، منشورات مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٤، ص ٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في طلبات اللجوء في المملكة[٥٢] ، فقد اتفق على ان تكون الجهة المخولة بتحديد صفة اللاجئ هي المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك وفقاً للبند الثالث من مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين ، والتي تنص على : اتفق الطرفان "على السماح لمكتب المفوضية بمقابلة ملتمسي اللجوء الذين يتم حجزهم بواسطة الاجهزة الامنية المختصة ؛ بسبب دخولهم اراضي المملكة الاردنية الهاشمية بطريقة غير مشروعة ، على أن يقوم مكتب المفوضية بتحديد موقفه منهم بالقبول او الرفض خلال مدة لا تتجاوز سبعة ايام ، ما عدا الحالات الاستثنائية التي تستدعي اجراءات اخرى ، و لمدة لا تتجاوز الشهر ، والغاية من الاحتجاز من قبل الاجهزة الامنية المختصة و من المقابلة الشخصية الاولية التي يجريها موظفو المفوضية مع ملتمسي اللجوء الذين يدخلون اراضي المملكة بصورة غير مشروعة هو: التحقق من الهوية ، و تقدير العناصر التي يستند اليها من يطالب بمركز اللاجئ، والتصدي لحالات اتلاف ملتمسي اللجوء وثائق سفرهم او هوياتهم او استخدامهم وثائق مزورة بغية تضليل سلطات الدولة التي يعتزمون طلب اللجوء اليها .

ويلاحظ ان الفقرة الثانية من المذكرة يختص فقط بملتمسي اللجوء الذين يدخلون اراضي المملكة بصورة غير مشروعة ، و لكنه لا يشير من قريب او بعيد الى هؤلاء الذين يدخلون البلاد بصورة مشروعة، و لكن التطبيق العملي يظهر ان هؤلاء بدورهم يتم تحديد صفتهم من قبل المفوضية ودون ان يكون للسلطات الاردنية أي دور في تحديد هذه الصفة[٥٣].

---

٥٢ Five decades of responsibility in the refugee camps of Jordan, Jordan. Dept. of Palestinian Affairs,٢٠٠٠,p٨.

٥٣ علوان ، المرجع السابق ، ص ١٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و قد اتفق الطرفان على ان يتم التعامل مع المشاكل المتعلقة باللجوء واللاجئين من خلال مكتب التنسيق لدى وزارة الداخلية ، وعلى قيام مكتب المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين بتزويده بالطاقم اللازم و الامكانات الفنية اللازمة لعمله .

كما اتفق على ان يقوم مكتب المفوضية باخبار مكتب التنسيق عن جميع حالات طلب اللجوء ، و بأن تتم المخاطبات بخصوص قضايا اللجوء الانساني مع الجهات الامنية الاردنية ، من خلال مكتب منسق شؤون اللاجئين لدى وزارة الداخلية (البند الثالث عشر)، واخيراً فقد التزمت الحكومة الاردنية لغايات المحافظة على مؤسسة اللجوء بالنظر في امر قيام آلية وطنية في طلبات اللجوء (البند الثالث عشر) ، و لكن النص لا يوجب على الحكومة الاردنية اكثر من ان تنظر في امر قيام آلية وطنية دون أن يتعدى ذلك الى انشاء هذه الآلية (هذا الالتزام هو التزام ببذل عناية و ليس التزاماً بتحقيق نتيجة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : حقوق اللاجئين

يستعرض هذا الفصل أهم حقوق اللاجئين ، حيث سيتم تناول هذه الحقوق في عدة مباحث ، المبحث الاول يتناول حقوق اللاجئين المستمدة من كونهم اجانب ، و هي جملة من الحقوق العامة و الخاصة ، ثم يستعرض المبحث الثاني حقوق اللاجئين المستمدة من اتفاقيات اللاجئين ذات الصلة ، و يفرد الباحث مبحثاً خاصاً بمبدأعدم الرد ، ثم يختم الفصل بسرد حقوق اللاجئين المستمدة من اتفاقيات حقوق الانسان .

٣-١ حقوق اللاجئين

اللاجئون هم اجانب ، و بهذه الصفة فهم مشمولون بالمواثيق الدولية لحقوق الانسان ، العالمية منها أو الاقليمية التي تنطبق على "كل شخص " أو " كل فرد " ، و لا يقتصر مصدر حقوق اللاجئين على اتفاقيات اللاجئين فحسب باعتبار أن كثيراً من الحقوق الممنوحة للاجئ إنما يكتسبها بصفته البشرية كإنسان، فكون الإنسان لاجئاً لا يعني أنه قد فقد صفته الإنسانية ، وحقوقه المتفرعة عنها ، ولهذا ينبغي البحث عن التزامات الدول تجاه اللاجئ بوصفه إنسان، مما يقتضي تمتعهم بالحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية ، مع الإشارة هنا إلى أن اللاجئ عندما يدخل إقليم أي دولة فإنه سيكون فيها أجنبياً؛ مما يقتضي أيضاً البحث عن حقوقه بصفته هذه ، أي كأجنبي، خاصةً في ظل التوافق الدولي على منح حد أدنى من الحقوق للأجانب، لا يجوز النزول عنها ، وبالتالي فإن تحديد حقوق اللاجئين في الاردن ، وأي دولة أخرى بذات ظروفها القانونية لجهة المصادقة على اتفاقيات اللاجئين، وحقوق الإنسان ذات الصلة ، يقتضي البحث في محاور متعددة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يقتضي الأمر النظر إلى اللاجئ ، تارةً، بصفته أجنبياً موجود في إقليم الدولة وهو ما يمنحه طائفةً من الحقوق ، وتارةً أخرى بصفته لاجئاً، أو طالب لجوء ، مما يقتضي البحث عن حقوقه في هذا الإطار، و أخيراً يقتضي الأمر النظر للاجئ كإنسان، وهو ما يمنحه أيضاً الحقوق والمزايا المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية، التي صادقت عليها حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والتزمت بها .

٣-٢ الحقوق المستمدة من كونهم أجانب

الأجنبي في دولة معينة هو كل شخص لا يتمتع بجنسيتها [٥٤] ، سواء أكان يحمل جنسية دولة أخرى أم كان لا يحمل جنسية دولة ما ، أي عديم الجنسية ، وسواء أكان مقيماً على إقليمها أم لا[٥٥] .

وفي العادة تحدد الدول ضمن نصوص تشريعاتها الوطنية ما يمكن أن يتمتع به الاجانب على إقليمها من الحقوق ، وذلك استناداً إلى مبادئ القانون الدولي ذات الصلة بهذا الشأن، دون أن تخل بالتزاماتها الدولية التعاقدية أو غيرها[٥٦] ، كماً أنه ليس هناك اتفاق موحد حول تحديد مضمون الحد الأدنى الذي يجب أن تلتزمه دول العالم، و عندما تتولى الدول تنظيم المركز القانوني للأجانب فان كل دولة تنتهج سياسة وطنية خاصة بها عن غيرها، متأثرة في ذلك بعوامل متعددة سياسية وديموغرافية واقتصادية واجتماعية وعقائدية ودينية ، فهي في الدول التي تعاني من زيادة السكان أو من البطالة مثلاً

---

٥٤ شباط ، فؤاد، المركز القانوني للأجانب في سورية منشورات جامعة دمشق ١٩٨٦ ص ٧.

٥٥ ديب ، فؤاد ، المركز القانوني للأجانب ، هيئة الموسوعة العربية ،سورية.

٥٦ خربوط ، .مجد الدين ، القانون الدولي الخاص الجنسية ومركز الأجانب، منشورات جامعة حلب كلية الحقوق، ٢٠٠٦، ص ٣٤٦ وما بعدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تغاير ما في الدول الفقيرة إلى السكان، وهي في الدول التي تعاني من الاضطرابات الاجتماعية أو السياسية تختلف عما في الدول ذات الاستقرار الاجتماعي والسياسي[٥٧].

تاريخياً لم تكن المجتمعات القديمة تعترف بأية حقوق للأجانب في أقاليمها، وظل الأجنبي زمناً طويلاً محروماً من الشخصية القانونية في نظر هذه المجتمعات، ومن أبسط الحقوق الملازمة لوجوده ولإنسانيته كحق الزواج والإرث والتصرف والتملك[٥٨] .

ولم يتحسن وضع الأجنبي إلا مع تطور علاقات الأفراد والمجتمعات البشرية، وتطور حاجاتها وأفكارها ومشاعرها، مما أدى إلى إيلاء وجود الأجنبي بعض الاهتمام[٥٩] ، وهكذا بدأ وضع الأجانب بوجه عام بالتحسن تدريجياً، ولكن هذا التحسن لم يصل إلى حد انتزاع شعور الكراهية من النفس البشرية تجاه الأجنبي والحذر منه ، خاصةً في ظل وجود اتجاه فقهي قانوني طغى في مرحلة سابقة، و كان يرى أن للدولة أن تعامل الأجانب في إقليمها على النحو الذي تراه مناسباً ، و دون أن تتقيد في ذلك بأي التزام دولي ، سوى التزامها باحترام تعهداتها في هذا الشأن بمقتضى المعاهدات والاتفاقات الدولية [٦٠]، لكن الفقه والتعامل الدولي الحالي بمجمله بات يرفض وجهة النظر تلك، باعتبار أن حرية الدولة ليست مطلقة في معاملة الأجانب خارج إطار المعاهدات والاتفاقات الدولية ،كما تصور الرأي السابق، إذ تلتزم الدولة بالاعتراف للأجانب في إقليمها بحد أدنى من الحقوق لا يجوز النزول عنه، وهو التزام يفرضه العرف

---

٥٧ ديب ، فؤاد، المركز القانوني للأجانب ، هيئة الموسوعة العربية، سورية.

٥٨ خربوط ، مرجع سابق ، ص ٣٤٥ وما بعدها.

٥٩ شباط ، مرجع سابق، ص ٨ وما بعدها.

٦٠ صادق ،هشام ، الجنسية والموطن ومركز الأجانب ، المجلد الثاني في مركز الأجانب ، منشأة المعارف ،الإسكندرية، ط١، ١٩٧٧، ص ١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولي، وعلى ذلك فإذا كان للدولة أن تمنح الأجانب من رعايا الدول الأخرى كلها أو بعضها حقوقا أو امتيازات تجاوز الحد الأدنى للحقوق المعترف بها دولياً، فليس لها بحال من الأحوال أن تحرم أي أجنبي في إقليمها من حق من الحقوق التي تدخل في مضمون هذا الحد الأدنى، و وفقاً لذلك فأن حرية الدولة في تحديد ومنح هذه الحقوق ليست مطلقة ، بل هي مقيدة بالتزامات دولية وإنسانية تفرضها العدالة الدولية، وتقضي بضرورة الاعتراف للأجنبي بالحقوق الأساسية التي ترافق الإنسان وتلازمه أينما وجد [٦١] ، فالحد الأدنى للحقوق القانونية للأجانب على هذا النحو هو قدر معين من الحقوق المقررة بمقتضى العرف الدولي ، والتي لا يصح للدولة المساس بها، وإلا تعرضت للمسئولية الدولية ، وبهذا المفهوم يتخلص هذا الحد الأدنى من سلطة المشرع الوطني، ويستمد قوته وإلزامه من المبادئ الوضعية في القانون الدولي العام.

أمّا فيما يتعلق بمضمون الحد الأدنى من هذه الحقوق فليس هناك إجماع دولي أو فقهي على تحديدها بدقة، ولكن يميز غالبية الفقه والتعامل الدولي بالنسبة للحقوق التي يتصور أن يتمتع الأجانب وفقاً لأحكام التشريعات الدولية ما بين الحقوق العامة و الحقوق الخاصة اللازمة لحياة الأجنبي في إقليم الدولة[٦٢].

٣-٣ الحقوق العامة

---

٦١ ديب ، مرجع سابق ص ١٩ .

٦٢ صادق ،مرجع سابق ، ص ٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتم التأكيد هنا بصورة خاصة على وجوب تمتع الأجنبي بالحريات العامة والمرافق العامة ، فبمقتضى تواجد الأجنبي على إقليم الدولة يعترف له بالحريات اللازمة والمرتبطة بكونه إنسانا مثل :حرية العقيدة ،والديانة ، والانتقال داخل إقليم الدولة المضيفة دون قيود أو شروط ، كذلك يتمتع الأجنبي بحرية التعبير عن الرأي [٦٣].

وبالتالي فإن القاعدة العامة هي تمتع الأجانب بالحريات العامة مساواة بالمواطنين لأنها تعتبر من الحريات اللصيقة بشخص الإنسان ، وترتبط به انطلاقا من أن جميع الناس يولدون أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، وعلى أن لكل الناس حق التمتع بكافة الحقوق والحريات دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة أو الدين، أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر ، أو الأصل القومي أو الاجتماعي ، أو الثروة أو الميلاد أو غير ذلك من الأوضاع[٦٤].

٣-٤ الحقوق الخاصة

يستوجب وجود الأجنبي على إقليم الدولة ضرورة تمتعه بالحقوق الخاصة اللازمة لكونه إنسانا، فهو يتمتع بالتالي بالشخصية القانونية، والاعتراف الدولي للإنسان بصفة عامة وطنيا كان، أو أجنبيا بالشخصية القانونية، يترتب عليه الاعتراف له بالحقوق اللازمة لممارسة هذه الشخصية لوظيفتها، و من أبرز هذه الحقوق :

---

٦٣ صادق ،مرجع سابق ، ص ٧٣ وما بعدها.

٦٤ خربوط ، مرجع سابق ، ص ٣٦٠ -٣٦٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ حقوق الأسرة : حيث أن الاعتراف بالشخصية القانونية للأجنبي يترتب عليه كافة الآثار المرتبطة بها ، فيما يتعلق بالحقوق التي يمكن للأجنبي التمتع بها في إقليم الدول الأجنبية ، ولعل حقوق الأسرة يعد من أهم الحقوق المرتبطة بوجود الإنسان، فالأجانب لهم الحق في إبرام عقود الزواج في إقليم الدول المضيفة ، ولهم الحرية في تكوين علاقات القرابة ، وكل ما تقتضيه الأسرة[٦٥].

٢ الحقوق المالية : تعد الحقوق المالية إحدى الحقوق الخاصة التي تمنح للأجنبي لما لها من حتمية السماح له بمباشرة التصرفات المالية اللازمة لحياته ، وحياة أسرته في إقليم الدولة الأجنبية، هذا وفيما يتعلق بحق الملكية بغير طريق الميراث كحق مكفول للأجنبي فإن الأمر يختلف بحسب ما إذا كان المال منقولا أو عقارا ، فبالنسبة للمنقول ذهب الاتجاه العام لغالبية الدول في السماح للأجانب بالتملك ما عدا بعض المنقولات على سبيل الاستثناء التي من شأنها المساس بسلامة وأمن الدولة، أما ما يتعلق بالعقارات فهناك اختلاف فيما بين الدول منها من يمنع تملك الأجانب ، ومنها من يضع شروطا خاصة لتملك الأجانب للعقارات، أما ما يتعلق بحق الملكية الأدبية والفنية والصناعية فإن الاتجاه الغالب يسمح للأجانب بالتمتع بها.

علماً أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد اعتمدت " الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه " وذلك بموجب قرارها رقم ١٤٤/٤٠ المؤرخ في١٣ / كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

---

٦٥ صادق ، مرجع سابق، ص ٨٥ وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أبرزت الجمعية العامة في هذا الإعلان مجموعة من الحقوق الأساسية التي لا يجوز أنُ يحرم الأجنبي من ممارستها والتمتع أو الانتفاع بها وأبرزها[٦٦] :

١. الحق في الحياة والأمن الشخصي، ولا يتعرض أي أجنبي للاعتقال أو الاحتجاز على نحو تعسفي، ولا يحرم أي أجنبي من حريته إلا بناء على الأسباب المحددة في القانون ووفقا للإجراءات الواردة فيه.

٢. الحق في الحماية من التدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصيات أو العائلة أو السكن أو المراسلات.

٣. الحق في المساواة أمام المحاكم بأنواعها وأمام سائر الهيئات والسلطات المختصة بإقامة العدل، والحق، عند الضرورة، في الاستعانة مجانا بمترجم شفوي في الإجراءات القضائية والإجراءات الأخرى التي ينص عليها القانون.

٤. الحق في اختيار زوج، وفي الزواج، وفي تأمين أسرة.

٥. الحق في حرية الفكر والرأي والضمير والدين، ولا يخضع الحق في الجهر بدينهم أو معتقداتهم إلا للقيود التي ينص عليها القانون والتي تكون ضرورية لحماية الأمن العام أو النظام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حماية حقوق الآخرين وحريا تهم الأساسية .

٦. الحق في الاحتفاظ بلغتهم وثقافتهم وتقاليدهم.

---

٦٦ الفقرة الاولى من المادة ٢٥ من الاعلان الصادر بقرار الحمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٤٤/٤٠ تاريخ ١٩٨٥/١٢/١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحق في تحويل المكاسب والمدخرات أو غيرها من الأصول النقدية الشخصية إلى الخارج، مع مراعاة أنظمة النقد المحلية.

و حيث أن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية لم تصادق على أي من الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية ذات الصلة بقضايا اللاجئين ، وهي ليست عضوا في اتفاقية ١٩٥١ والتي تشكّل المصدر الاساسي دولياً لحماية حقوق اللاجئين وتنظيم أوضاعهم ، كما لم تصادق أيضاً على بروتوكول ١٩٦٧، و حيث أن السيادة لا يمكن أن تكون مطلقة تماما، و اذ لا يمنع أن يكون للدول التزامات دولية تحد من سيادتها ، خصوصاً عندما تنظم الدول إلى الاتفاقيات الدولية[٦٧] ، فالقانون الدولي هو في الواقع نظام التزامات، تلتزم الدول عبره بتقييد حريتها في العمل، ومن ثم تقييد استقلالها السياسي الداخلي، خصوصاً أن المآسي الإنسانية التي نجمت عن الحروب واستخدام القوة كوسيلة لحل المنازعات من ناحية، وتطور علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول من ناحية أخرى، رسخت الاقتناع بنسبية مفهوم السيادة، وباستحالة، بل بخطورة الادعاء بوجود سيادة مطلقة على أرض الواقع، فالسيادة هي في جوهرها أداة لتنظيم العلاقات بين الدول، وليست حقّا مكتسبا لفرض الإرادة المنفردة على الآخرين[٦٨].

و على ذلك فإن المنطق يقتضي القول بأن بعض الحقوق الخاصة باللاجئين قد اكتسبت صفة القاعدة العرفية، فأصبحت ملزمة لكافة الدول بمعزل عن المصادقة والانضمام ،بل أن بعضها الأخر قد ارتقى

---

٦٧ رشيدي، احمد ، حق التدخل: هل يعني اعادة النظر في مفهوم سيادة الدولة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،٢٠٠٥ ، ص ٣٤.

٦٨ العيسى ،طلال ،السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر"دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر" ، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية ،المجلد ٢٦، العدد الاول ،٢٠١٠ ، ص ٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى مصاف القواعد القانونية الآمرة المُلزمة للكافة ، و لا يجوز لأحد تجاوزها أو انتهاكها ، أو الاتفاق على ما يخالفها[٦٩].

٣- ٥ حقوق اللاجئين المستمدة من اتفاقيات حقوق الإنسان

كما سبق الإشارة فإن البحث عن حقوق اللاجئين لا ينبغي أن يقتصر فحسب على اتفاقيات اللجوء ذات الصلة باعتبار أن كثيراً من حقوق اللاجئين سنجد منشأها ومصدرها في اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية، والتي ينبغي أن يستفيد منها اللاجئ كإنسان أوّلاً قبل أن يكون لاجئاً ، فصفة اللجوء لا تحجب عن اللاجئ حقوقه كإنسان، وإنما ينبغي أن تضيف له حقوقاً جديدة، ناجمة عن الظروف التي استجدت .

ويزداد أهمية هذا الموضوع عندما تكون الدولة غير مصادقة على اتفاقيات اللاجئين الأساسية ، كما هو الحال بالنسبة للمملكة الاردنية الهاشمية ، مما يزيد من أهمية إبراز التزامات الدولة تجاه اللاجئين والمستمدة من اتفاقيات حقوق الإنسان.

هذا وقد انضمت المملكة الاردنية الهاشمية إلى اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان وهي:

١. "العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية"، و"الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٩" .

---

٦٩ غيل بولنغ ، حق العودة الفردي واللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ دراسة في القانون الدولي. بيت لحم: بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، شباط ٢٠٠١. الدراسة مؤرشفة على موقع مركز بديل على شبكة الانترنت www.badil.org :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٩.

٣. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٤. اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٩٣ ، و انضمت كذلك إلى" البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل"، بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبيع الأطفال، واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية لعام ٢٠٠٣.

٥. اتفاقية حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم) "٢٠٠٥"

٦. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ١٠ تموز ٢٠٠٩ .

علماً أن الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المُلحقة والتي تنضم لها المملكة لها قوة القانون ، وتعتبر مقدمة على التشريعات المحلية في حال وجود أي تعارض بينهما .

وبالعودة إلى تحليل الالتزامات المفروضة على الدول بمقتضى تلك الاتفاقيات فإننا نصل إلى نتيجة أنه وبعيداً عن اتفاقيات اللاجئين وإشكالية المصادقة من عدمها ومدى وجود التزام ، فإن أي شخص موجود على إقليم الدولة سواء أكان موطناً أم أجنبياً .. لاجئاً أو مهاجراً .. أو مغترباً .. فإن ثمة حقوق أساسية ينبغي أن يتمتع بها في إقليم الدولة المصادقة على اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية ، كما هو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحال بالنسبة للاردن ، وتشتمل هذه على الحق في أعلى مستوى متاح من الصحة[٧٠] ، وفي التعليم [٧١] ،والسكن الكافي ، والغذاء والماء الكافيين ،وكذلك في العمل وفي حقوق العمل .

ويؤكد القانون الدولي على أنه ينبغي ممارسة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أي تمييز على أسس من قبيل" الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو غير ذلك من الأسباب[٧٢] ، ولذا فإن من واجب الدول المضيفة، سواء داخل الإقليم أو خارجه، فعل كل ما في وسعها، بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان لضمان الحماية لجميع الحقوق الإنسانية للاجئين الموجودين في بلدانها، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٧٣] .

وبالعودة إلى تطبيق هذه المبادئ على المملكة الاردنية الهاشمية كدولة غير مصادقة على أي من اتفاقيات اللاجئين الأساسية فإنها لن تكون ملزمة بمنح اللاجئين إلا ماُ يمكن اعتباره بمثابة القواعد العرفية أو القواعد ذات الطبيعة الآمرة ، في حين أنها وبحكم مصادقتها على اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية، فأنها ستكون ملتزمة بمنح كل لاجئ موجود على إقليمها ، بوصفه إنسان ، ما تقضي به تلك

---

٧٠ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ١٢ ؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المادة ٥)هـ)(٥)اتفاقية القضاء عل جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادة ١٢ والمادة ١٤ (ب)؛ اتفاقية حقوق الطفل المادتان ٢٤ و ٢٥ ؛ الاتفاقية الخاصة بالعمال المهاجرين المادة ٢٨.

٧١ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ١٣و المادة ١٤ ؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المادة ٥)هـ)(٥) ؛ اتفاقية حقوق الطفل المادتان ٢٨ و ٢٩ ؛ الاتفاقية الخاصة بالعمال المهاجرين المادة ٢٨.

٧٢ المادة ٢(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.المادة ٢(٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٧٣ Anne Fruma Bayefsky, Human Rights and Refugees, Internally Displaced Persons and Migrant Workers, ،martinus nijhoff publishers,٢٠٠٦ ,p ٢٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتفاقيات من حقوق ومزايا للأشخاص الموجودين على إقليم الدولة وبمعزل عن جنسيتهم ، فضلاً عن الالتزام العام بمنح الأجانب الموجودين على إقليم الدولة الحد الأدنى من الحقوق الُمعترف بها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع : الازمة السياسية في سوريا

يتناول هذا الفصل موضوع الازمة السورية التي كانت سبباً في ازمة اللاجئين السوريين موضوع الدراسة ، حيث يتناول هذا الفصل الوضع السايساسي في سوريا في عهد الرئيس حافظ الاسد ، وعهد الرئيس السوري بشار الاسد ، و يستعرض الاحداث التي ادت الى هذه الازمة .

٤-١ نبذة عن الوضع السياسي في سوريا

الجمهورية العربية السورية : دولة عربية تقع في الجزء الغربي من قارة آسيا ، نالت استقلالها عن الانتداب الفرنسي عام ١٩٤٦م ، و هي عضو في الجمعية العامة للامم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ ، و عضو مؤسس في جامعة الدول العربية منذ عام ١٩٤٥ ، و تقع على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ، في منطقة تعتبر صلة الوصل بين آسيا و أوروبا و إفريقيا، بين خطي عرض ٣٢-٣٧ شمالاً وخطي طول ٣٥-٤٢ شرق غرينيتش ، لها حدود مشتركة مع الأردن جنوبا ، العراق شرقا، تركيا شمالا، لبنان غربا، وتحاذي هضبة الجولان في الجنوب الغربي فلسطين المحتلة ، و لسوريا ساحل على البحر المتوسط يمتد غرب البلاد بطول ١٨٣ كم و تبلغ مساحة سوريا ١٨٥.١٨٠ كم٢ ، و يبلغ عدد السكان فيها ٢١,٩٣٢,٩٣٤ مليون نسمة[٧٤] ، وتحتل المركز ٧ عربيًا ، و٥٢ عالميًا من حيث عدد السكان ، و بكثافة سكانية تبلغ ١١٨,٣ /كم مربع.

أغلب سكان سوريا هم عرب ، و يشكلون ٩٠% من السكان، مقابل ٨% من الأكراد و٢% من الأثنيات والمجموعات العرقية الأخرى، التي تشمل الأرمن والتركمان والشركس [٧٥].

---

٧٤ المكتب المركزي للاحصاء ، رئاسة مجلس الوزراء ، على الموقع الالكتروني http://www.cbssyr.org.

٧٥ Flynt Lawrence Leverett,Inheriting Syria: Bashar's Trial By Fire, Brookings Institution Press, ٢٠٠٥,p٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنظام السياسي في سوريا نظام جمهوري رئاسي، والرئيس السوري هو بشار الأسد الذي انتخب في استفتاء عام سنة ٢٠٠٠ ، وأعيد انتخابه عام ٢٠٠٧ ، والحزب الحاكم هو حزب البعث العربي الاشتراكي ، وسوريا عضو مؤسس في الأمم المتحدة وانتخبت مرتين كعضو في مجلس الأمن الدولي ، كما أنها عضو مؤسس في جامعة الدول العربية ، وعضو مؤسس في منظمة المؤتمر الإسلامي، وعضو في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، و المنظمة الدولية للطيران المدني ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومجموعة الأربع وعشرون ، ومجموعة سبعة وسبعون وحركة عدم الانحياز والمنظمات المنبثقة من جامعة الدول العربية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وغيرها.

٤-٢ الوضع السياسي

أعلن النظام الجمهوري في البلاد عام ١٩٣٢ ، وعاشت البلاد فترة من الحكم التعددي والديموقراطي والانفتاح الاقتصادي حتى دعيت «يابان الشرق»، و في عام ١٩٤٦ نالت سوريا جلاء القوات الفرنسيّة عن أراضيها وزوال الانتداب، لتعرف الفترة اللاحقة باسم «فترة الحكم الوطني» الذي كان عماده الرئيس الكتلة الوطنية وحزب الشعب[٧٦]، غير أنّ ما عكّر صفو تلك المرحلة تدخل الجيش والانقلابات العسكريّة ، بدءًا من عام١٩٤٩ والتي لم تنته فعليًا إلا في ٢٥ شباط ١٩٥٤ ، مع استقالة أديب الشيشكلي ، إثر انشقاق الجيش بين دمشق وحلب[٧٧] ، و تنامت في البلاد في أعقاب عودة الديموقراطيّة والتعدديّة أفكار القوميّة العربيّة ، التي توجت بإعلان الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨ ، والتي سرعان ما انفصمت عراها

---

٧٦ حداد ، رشاد محمد وغسان حداد ، أوراق من تاريخ سوريا المعاصر ١٩٤٦ – ١٩٦٦، مركز المستقبل للدراسات، عمان ٢٠٠١. ص١٦.

٧٧ حداد ، المرجع السابق ص ٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسبب «غياب الديموقراطية وتهميش السوريين» عام ١٩٦١، كما كانت خلال تلك الفترة محطة من محطات الحرب الباردة والصراع الاشتراكي – الرأسمالي ، والتي انتهت بما يسمى (ثورة الثامن من آذار) ، و هو الانقلاب العسكري الذي جرى في سوريا بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، في ٨ آذار ١٩٦٣ ، ضد الرئيس ناظم القدسي ، والحكومة المنتخبة برئاسة خالد العظم[٧٨]، وذلك بسبب الانفصال عن مصر، و كان من نتائج هذه الثورة (الانقلاب) ، إلغاء التعددية السياسية والاقتصاديّة، وقيام دولة الحزب الواحد في سوريا ، وإنفاذ قانون الطوارئ منذ عام ١٩٦٣ ، كما فرضت الثورة تبني شعارات البعث وسياسته ، كشعارات عاملة للدولة السورية.

و قد شارك حزب البعث العربي الاشتراكي في الحياة السياسية في سوريا منذ تأسيسه عام ١٩٤٧، وأحرز في الانتخابات النيابية لعامي ١٩٥٤ و١٩٦١ المركز الثالث بعد حزب الشعب والكتلة الوطنية، وشارك في عدد من الحكومات خلال عهد الرئيس شكري القوتلي ، و وافق على الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨ ، رغم أنها أدت إلى توقيف نشاط الحزب داخل سوريا بشكل علني، إذ كانت من شروط عبد الناصر للوحدة حل كافة الأحزاب السورية، ونقل البعث مقرّه خلال تلك الفترة إلى بيروت[٧٩] .

في أعقاب استلامه السلطة، برزت تيارات متناقضة وانشقاقات داخل صفوف الحزب حول مسعى تطبيق أهدافه الثلاث «الوحدة والحرية والاشتراكية» بين مؤيد للديمقراطية والحريّة الحزبيّة ومعارض لها، وبين مؤيد للوحدة مع مصر أو العراق البعثي ومعارض لها، وحول السبل الأنجع للتحول نحو الاشتراكية، وقد شهد عام ١٩٦٦ محاولة انقلاب فاشلة، ثم خسرت سوريا الجولان عام ١٩٦٧، وعقدت أربع مؤتمرات

---

٧٨ حداد، المرجع السابق ، ص.١٩٣.

٧٩ حداد ، المرجع السابق، ص.٢٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قوميّة وقطرية بين عامي١٩٦٦ و١٩٧٠ لرأب الصدع داخل أجنحة البعث غير أنها بالمجمل فشلت، فتدخل الجيش للمرة الثانية بانقلاب عسكري أوصل حافظ الأسد إلى السلطة وهو وزير الدفاع ، وقد كان حافظ الأسد يمثل معسكر الاشتراكية الكاملة ، والخطوات التدريجية نحو الوحدة العربية[٨٠].

٤-٢-١ عهد الرئيس حافظ الأسد

أسس حافظ الأسد نظامًا قويًا معتمدًا على القبضة الأمنيّة داخليًا وسلسلة من التحالفات خارجيًا ، كما انشأ قاعدة سلطة موازية في نظامه ، حيث سعى اولاً الى توسيع الدعم له من خلال تأمين مساحة للنخب القديمة من رجال الاعمال ، والسماح للاحزاب الصغيرة والضعيفة بالاضطلاع بدور محدود في (الجبهة الوطنية التقدمية) ، وهي ائتلاف من أحزاب يسارية تحالفت مع البعث في بداية «ثورته» . وكفل دستور ١٩٧٣ الذي أصدره صلاحيات واسعة له، و كرّس حزب البعث قائدًا للدولة والمجتمع ، وعيّن أهداف الدولة بالوحدة والحرية والاشتراكية، وألغى التعددية السياسية والاقتصادية ، كما أن القيادة القطرية للحزب هي التي تقترح على مجلس الشعب اسم المرشح للرئاسة[٨١] .

حاول الأسد من خلال ذلك توسيع قاعدة المساندة السياسية والشعبية لنظامه القائم ، وبنفس الوقت إضفاء الصفة الشرعية عليه عبر إكسائه إكساء المؤسسات المدنية ، لكنه قام وبالتوازي مع ذلك في بناء هياكل مؤسسية هدفها ترسيخ النظام تمتلك السلطة الفعلية خلف واجهة المؤسسات المدنية[٨٢]، وبنفس الوقت أيضًا كان لابد من إعادة بناء المنظمات الشعبية مثل اتحاد العمال ،والفلاحين والنقابات وغيرها

---

٨٠ حداد ، المرجع السابق ص ٢٠٦.

٨١ Nohlen, D, Grotz, F & Hartmann, C (٢٠٠١) Elections in Asia: A data handbook, Volume I, p٢٢١ .

٨٢ Volker Prethes, The Political Economy of Syria under Asad, P ١٤٠-١٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحزب البعث على أسس تضمن الولاء الكامل ، وذلك عبر توسيع الإدارة الحكومية، الجيش والأجهزة الأمنية ، مترافقًا مع تزايد القدرة المالية للدولة جراء المعونات العربية الهائلة التي قدمت إلى سورية بعد حرب ١٩٧٣ ، ثم العائدات النفطية السورية التي اكتشفت فيما بعد، وهو ما سمح للأسد في بناء الكوادر البيروقراطية التي ملأت المؤسسات السورية المختلفة ، التي أنشأها بشكل هرمي يكون فيه رئيس الدولة رأس الهرم ، أما أضلاعه الثلاثة التي تنتهي إليه بشكل تام فهي الإدارة الحكومية، والجيش ، وأجهزة الأمن (المخابرات) ، وثالثًا الحزب [٨٣] .

بدأت المعارضة في سوريا في وقت مبكر من عمر نظام حافظ الاسد ، غير أنّ أكبر مفاصلها كانت عام ١٩٧٨ بعد انطلاق «احتجاجات النقابات العمالية» التي طالبت برفع حالة الطوارئ ،وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، فردت السلطة بحل النقابات ، وتشكيل نقابات جديدة موالية ، كما استطاعت السلطة القضاء على الحركة الاحتجاجيّة التي رافقت هذه المطالبات، غير أنها وجدت نفسها عام ١٩٧٩ مع تمرد شعبي شكّل الإخوان المسلمون عماده الرئيسي مطالبًا «بدولة إسلامية»، ثم انعطف نحو تمرد مسلّح واستهدافات على خلفية طائفية[٨٤] ، وتفجيرات في دمشق واللاذقية وطرطوس ، و انتهى بدخول الجيش إلى حماه في شباط ١٩٨٢ معقل الاحتجاج الرئيسي، ليتم له القضاء على هذا التمرد بشكل حاسم.

٤-٢-٢ عهد الرئيس بشار الاسد

---

٨٣ Ibid, P .١٣٨.

٨٤ الحاج صالح ، ياسين، في الجذور الاجتماعية والثقافية للفاشية السورية ، الحوار المتمدن–العدد: ٣٨١٩ – ٢٠١٢ / ٨ / ١٤ منشور على موقع الحوار المتمدن الالكتروني : www.alhewar.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تولى بشار الاسد الرئاسة بعد وفاة والده في ١٠ تموز ٢٠٠٠، حيث منحه حزب البعث والبرلمان دعمهما[٨٥] ، و مع قدوم الرئيس بشار الأسد إلى السلطة نشأ نوع من الازدواجية داخل حزب البعث ، ومصدر هذه الازدواجية يعود إلى احتفاظ معظم أعضاء القيادة القطرية السابقين أنفسهم بمواقعهم في القيادة الجديدة التي انبثقت بعد المؤتمر القطري التاسع ، وهم من أطلق عليهم في وسائل الإعلام العربية والغربية بأنهم "الحرس القديم"، وغالبًا ما اتصفت هذه القيادة بالركود ، وعدم الاستجابة تجاه أفكار الانفتاح السياسي والاقتصادي ، وأحيانًا العرقلة ، واتهمت المعارضين السياسيين والناشطين خاصة خلال فترة (ربيع دمشق) بالعمالة ، وغير ذلك من الاتهامات التي باتت شائعة في اللغة السياسية البعثية[٨٦].

وفي بداية حكم الرئيس بشار الأسد حاول أن يتساهل مع التيارات والقوى السياسيّة التي عرفت باسم «ربيع دمشق» في عام ٢٠٠٥ ، و ذلك بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان ، حيث قام معارضون سوريون من مختلف الأطياف بمن فيهم شخصيات ليبراليّة ويساريّة ومن المجتمع المدني والأكراد والإخوان المسلمون بإشهار (إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي) ، الذي تمثل في عدد من المنتديات السياسية المطالبة بالسماح بالتعبير عن الرأي ، والنقد دون محاسبة أو مراقبة ، وبدأت الأصوات تتعالى داخل هذه المنتديات للمطالبة بإصلاحات سياسية شاملة ، تبدأ بوقف العمل بقانون الطوارئ المعمول به منذ عام ١٩٦٣ ، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، والسماح بتشكيل أحزاب سياسية ، وإصدار قانون عصري للإعلام ، يسمح بإصدار صحف ومجلات خاصة، وهذا يقتضي قبل كل ذلك إدخال تعديلات جوهرية على الدستور السوري، كما طالبت بتحويل البلاد إلى

---

٨٥ اوراق معهد كارنيجي للسلام ، الاصلاح في سوريا : التأرجح بين النموذج الصيني وتغيير النظام ،٢٠٠٦ ، ص ٤.

٨٦ المناضل :المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد ٣٠٦ ، كانون الثاني -شباط ٢٠٠١ ، ص٤٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطريق الديموقراطية، واعتبرت أول خطوة جامعة في المعارضة السورية ، و في عام ٢٠٠٥ انعقد مؤتمر حزب البعث ، الذي تقرر فيه فتح المجال أمام التعددية السياسيّة ، و رفع حالة الطوارئ في البلاد ، واستطاع الأسد إجراء تغييرات شملت جميع القيادات العليا داخل مؤسسات الدولة الحكومية ، مثل نائبي الرئيس ، وأعضاء القيادة القطرية في الحزب ، بما فيها منصب الأمين القطري المساعد، والقيام بتغيير حكومي شامل ضم جميع المقربين من الرئيس بشار والذي كانوا على صلة معه ضمن ما يسمى الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية ، التي أصبحت بمثابة المخزن والمحطة لكل القيادات الحكومية خلال فترة حكم الرئيس بشار [٨٧] .

حافظت السنوات الأحد عشر التي قضاها بشار الأسد في السلطة على النظام كما هو من ناحية دور حزب البعث في «قيادة الدولة والمجتمع» ، واستمرت في عهد الرئيس بشار الاسد حالة الطوارئ ، وغياب معارضة سياسيّة على الأرض وفي المؤسسات، ومنع التظاهر ، و القيود على إنشاء الأحزاب والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني [٨٨]، في الوقت الذي دعم فيه المقاومة اللبنانية المتمثلة بحزب الله ، و امدها بالتعاون مع ايران بالسلاح الذي مكنها من تحرير جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ ، و مواجهة القوات الاسرائيلية في تموز عام ٢٠٠٦ ، كما قدم الدعم للمقاومة الفلسطينية باحتضانه لقيادات حركة حماس ، و امدادها بالاسلحة والتدريب العسكري ، مواصلاً سياسة دعم محور المقاومة التي انتهجها الرئيس حافظ الاسد طيلة مدة حكمه .

---

٨٧ Daived W.lesch, The New Lion of Damascus: Bashar Al-asad and Modern (Syria (New Haven; London: Yale University press, ٢٠٠٥) P.٥٧-٨٠.

٨٨ Volker Perthes, The Political Economy of Syria under Asad , p.١٦٢-١٦٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٣ الازمة السورية

مع بداية الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح في البلدان العربية الاخرى في بداية عام ٢٠١١ فيما بات يعرف بالربيع العربي ، اعتقد الرئيس الأسد مثل العديد من المراقبين أن حالة سوريا محصنة ضد اندلاع أي احتجاجات مشابهه لما وقع في دول عربية اخرى ، و قد فشلت بالفعل دعوات محدودة في شباط من عام ٢٠١١ لتنظيم تظاهرات مطالبة بالاصلاح السياسي ، ولكن قيام الحكومة السورية كما تزعم المعارضة بتعذيب عدد من الأطفال المشاركين في حادثة معزولة في مدينة درعا في جنوب البلاد في اذار ٢٠١١ كان الشرارة الحاسمة لانطلاق المظاهرات [٨٩] ، و كان استخدام القوة ضد المتظاهرين في درعا ومدن أخرى في وقت لاحق قد ساهم بشكل كبير في خلق حالة من الغضب العارم للرأي العام[٩٠] ، و تصاعد كبير في المشاركة الشعبية في الاحتجاجات .

برر النظام السوري استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين بوجود عصابات مسلحة بين ظهرانيهم، تستهدف الامن والنظام كجزء من مؤامرة كونية تستهدف النظام وجودياً بايادي اقليمية و محلية[٩١] ، و في ٣١ آذار ٢٠١١ ألقى الرئيس بشار الأسد خطابه الأول، وتحدث فيه عن إصلاحات يعتزم القيام بها، إلى جانب تشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة ناجي عطري ، و كان من الخطوات التي قام

---

٨٩ مظاهرة احتجاج في دمشق تطالب بالحريات .البي بي سي العربية .تاريخ النشر: ١٦-٠٣-٢٠١١، تاريخ الولوج ٢-١٢-٢٠١٣ .

٩٠ناشطون حقوقيون يؤكدون سقوط أكثر من ١٠٠ قتيل في درعا السورية .جريدة الرياض .تاريخ النشر: ٢٤-٠٣-٢٠١١. تاريخ الولوج ١-١٢-٢٠١٣.

٩١ طلاق نار وانتشار كثيف لقوى الأمن مدعومة بمدرعات ودبابات في مدينة درعا .قناة فرانس٢٤ .تاريخ النشر: ٢٥-٠٤-٢٠١١. تاريخ الولوج ٣-١٢-٢٠١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بها النظام بعدها ، تجنيس آلاف الأكراد من الذين حرموا من الجنسية في محافظة الحكسة[٩٢] ، ورفع حالة الطوارئ المعمول بها منذ ١٩٦٣ ، وإطلاق سراح المعتقلين على خليفة المظاهرات ، و رغم هذه الخطوات، فلم تتوقف المظاهرات ، و قررت الحكومة ان تعتمد الحل الامني ، لملاحقة المجموعات المسلحة باستخدام مختلف الآليات البرية الثقيلة ، مثل الدبابات والمدرعات و ناقلات الجند بهدف القضاء على المجموعات الارهابية المندسة داخل مجاميع المتظاهرين[٩٣]، و التي تقوم باطلاق النار على المتظاهرين و قوات الامن لاثارة البلبلة و الفتنة كما يزعم النظام السوري ، و توالت بعد ذلك الانشقاقات في صفوف الجيش السوري ، و انشئ ما يسمى بالجيش الحر من الجنود المتمردين ، و نتيجة للتدخلات الخارجية من القوى الاقليمية التي دعمت طرفي النزاع اخذت الازمة تتفاقم يوماً بعد يوم ، معطيةً بذلك الفرصة لاعداء النظام السوري المحليين و الاقليميين و الدوليين الى استغلال الوضع المتفاقم امنيّاً لتنفيذ مخططاتهم في احلال الفوضى الخلاقة لاسقاط النظام ، و تدمير مقومات الدولة البشرية والمادية ، واضعاف المنطقة لامرار الاجندات السياسية المتفق عليها منذ وقت بعيد ، وبالرغم من تلقي النظام السوري للدعم الكبير سياسياً و اقتصادياً و عسكرياً من ايران و روسيا ، و محاولات قوات النظام السوري العسكرية المضنية لمواجهة قوات المعارضة ، والجماعات المسلحة المختلفة منذ ثلاثة اعوام، قام باطلاق عدة مبادرات سياسية لانهاء الازمة ، من قبيل العفو العام عن المتمردين الذين يلقون السلاح ، او برنامج الحكومة السياسي لحل الازمة الذي اعلنه في ٢٠١٣/١/٩ ، والمتضمن عقد مؤتمر حوار وطني، لاعتماد ميثاق وطني يضمن تحقيق المطالب السياسية للمعارضة ، مثل : التعددية السياسية، و

---

٩٢ الأسد يصدر مرسوما لتجنيس أكراد شمال شرقي سورية .بي بي سي العربية .تاريخ النشر: ٠٧-٠٤-٢٠١١. تاريخ الولوج ٢٣-٠١-٢٠١٢.

٩٣ الرئيس السوري يصدر مرسوما بإنهاء حالة الطوارئ .بي بي سي العربية .تاريخ النشر: ٢١-٠٤-٢٠١١. تاريخ الولوج ٢٣-٠١-٢٠١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحديد معالم النظام الدستوري والقضائي ، والملامح السياسية والاقتصادية للدولة ، وباعتماد الشعب لهذا الميثاق الوطني تنتهي مهمة الحكومة القائمة، وتُشكّل حكومة موسّعة ذات صلاحيات تنفيذية واسعة وفق أحكام الدستور ، تُمثّلُ فيها مكونات المجتمع السوري، وتُكلّف بتشكيل جمعية تأسيسية لصياغة مشروع دستور جديد، يلي ذلك تشكيل حكومة جديدة، وعقد مؤتمر المصالحة الوطنية، وإصدار عفو عام عن المتمردين ، و التعويض على المتضررين من المواطنين .

و لكن النظام السوري كان و لا يزال يرفض تسليم السلطة للمعارضة ، التي هي بدورها لا تثق بالنظام و باجراءاته ، وحتى كتابة هذه الدراسة كانت اصوات الدمار اليومي هي الاعلى ، وكان الجنون الذي تمارسه الجماعات المسلحة ، و تشارك فيه قوات المعارضة يأخذ بالتفاقم يوماً بعد يوم ، و تذهب سوريا الدولة و الشعب ضحية لانعدام الارادة السياسية لدى جميع الاطراف ، من نظام سوري ، و قوى اقليمية و دولية ، و مجتمع دولي للتوصل الى حل سياسي لهذه الازمة الكارثية، ذات الابعاد الاقليمية الخطيرة التي تهدد بالفعل شعوب المنطقة ، و ما التفجيرات الانتحارية ، و الاقتتال الطائفي في لبنان و العراق الا مثالاً عليها ، بالاضافة الى ما يكابده حالياً الاقتصاد الاردني جراء اللجوء السوري ، وانقطاع العلاقات الاقتصادية مع الدولة السورية جراء الاحداث الدامية فيها ، و ما يتهدده مستقبلاً من امتداد للخطر الارهابي الذي تمثله مختلف الفصائل الجهادية الناشطة حالياً في الصراع الدموي مع قوات النظام السوري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس : الدور السياسي للدولة المضيفة في حماية اللاجئين

يتناول هذا الفصل الدور السياسي للدولة المضيفة في حماية اللاجئين ، ويتطرق بداية الى بحث موضوع الجنسية والاجانب في القانون الاردني ، ثم سيتناول البحث حقوق و واجبات الاجانب في القانون الاردني ، و يستعرض في المبحث التالي تسلسل ازمة دخول اللاجئين السوريين الى الاردن ، والاجراءات التي اتخذتها الحكومة الاردنية للتجاوب مع هذه الازمة ، ثم يتم تخصيص مبحث للبحث في أثر ازمة دخول اللاجئين على مختلف القطاعات الحكومية والخدمية ، وفي فصل تالي سيتم استعراض سياسات الحكومة الاردنية في التعامل مع اللاجئين .

٥-١-١ الاجانب في القانون الاردني

في كل دولة يخضع المواطنون (وهم الاشخاص الذين يتمتعون بجنسية الدولة) لقوانين هذه الدولة و يتمتعون بحمايتها ، أي أن لهم حقوقاً على هذه الدولة وعليهم واجبات بموجب مواطنتهم تحددها الدساتير و القوانين الداخلية لكل دولة ، و تعني المواطنة اعطاء الحق ضمن قوانين دولة معينة للتمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية و يتطابق هذا المصطلح عادةً مع مصطلح الجنسية[٩٤] .

و يعتبر كل شخص مقيم في دولة معينة و يمارس نشاطاً فيها و لا يحمل جنسيتها مواطناً أجنبياً ، و كذلك كل من عبر حدود دولته الاصلية الى اراضي دولة أخرى سواءاً للمرور أو الاقامة و بطريقة

٩٤ Oppenheim's, International Law, ٩th edn, London, ١٩٩٢, pp. ٩٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشروعة أو غير مشروعة يعد أجنبياً ، و لا ينطبق عليه بالتالي نظام المواطنة ، فلا يتمتع بكامل الحقوق المدنية والسياسية التي تمنح للموطن الذي يحمل جنسية هذا البلد الا بمقدار ما يحدده القانون الداخلي لهذه الدولة ، وقد عرف قانون الاقامة و الحدود الاردني رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ في المادة (٢) منه بأن الاجنبي هو كل من لا يحمل الجنسية الاردنية[٩٥] .

ولكل دولة من الدول نظام قانوني خاص لإدارة شؤون الاجانب يحدد آليات دخول الاجانب الى هذه الدولة و حقوق و واجبات الاجانب ، حيث يعود لكل دولة الحق بأن تضع القواعد القانونية والتنظيمية لدخول الأجانب إلى إقليمها، أو إقامتهم أو خروجهم بما يتناسب مع أمنها الداخلي ، وحماية مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يجوز لها التمييز بين المواطن والأجنبي لناحية الحقوق والواجبات ، ومنع أي أجنبي من دخول إقليمها أو البقاء فيه ، بهدف الحفاظ على مصالحها وأمنها، و ذلك بموجب مبدأ السيادة بمنع الأجانب من دخول إقليمها سواء كان منعا عاما لكافة الأجانب أم مقصوراً على بعضهم دون البعض الأخر، أو كان مطلقاً أو لحالات خاصة متى ما رأى صاحب السلطة أن في ذلك مصلحة للدولة ، من دون التعسُّف في استعمال هذا الحق، وبشرط عدم الإخلال بقواعد القانون الدولي العام لا سيما تلك المرتبطة بحقوق الإنسان، فلا يجوز لها مثلاً فرض حظر شامل ومطلق على دخول الأجانب إلى إقليمها ،كما لا يحق للأجنبي دخول دولة معينة أو الاقامة فيها الا بموجب اتفاقية بين هذه الدولة و الدولة التي تتبع لها جنسية هذا الاجنبي[٩٦]، وسواءاً سمحت الدولة للأجنبي بدخول إقليمها أو الإقامة فيها بصفة دائمة او بصفة مؤقتة فانه يجب عليها أن تعامله وفقاً لأحكام معاملة

---

٩٥ قانون الاقامة و شؤون الاجانب الاردني رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣، المادة ٢.

٩٦ Anthony aust ,Cambridge Handbook of international law, cambride university press, ٢٠٠٥, p٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجانب ، التي تلزم الدولة على أن تمنحه قدرا من الحقوق بحيث لا يقل عن الحد الأدنى المقرر للأجانب ، وكما يجب أن يعامل كافة الأجانب وعلى جميع جنسياتهم بتشريع واحد بحيث لا يكون هناك اي تمييز بينهم بسبب اللون او الجنس او الديانة او الجنسية ، وهذا لا يمنع بالطبع معاملة بعض الجنسيات معاملة افضل ، وذلك ليس اعتمادا على الجنسية انما باتفاق خاص بين الحكومتين بحيث تعامل كل حكومة رعايا الاخرى معاملة خاصة، بحيث تكون معاملتهم بصورة ادنى من غيرهم ، وذلك معاملة بالمثل، والقاعدتين تعتبران استثناءاً من الاصل العام، الذي يوجب معاملة الاجانب على قدم المساواة[٩٧] .

تحدد عملية موافقة دولة معينة على دخول و اقامة الاجانب فيها بوجوب تقديم جواز سفر أو هوية تعريف بالشخصية ،و غالباً بتقديم طلب تأشيرات مرور ،و طلب اقامة محدد بالفترة المسموح بها بالاقامة و مكان الاقامة ، و تحدد احياناً شروط على التصريح بالعمل أو التوظيف أو وجوب تقديم كفالة من مواطن ، أو جهة رسمية أو أهلية في الدولة المعنية لضمان الالتزامات المشروطة على الموافقة على طلب الاقامة[٩٨] .

و يبقى الاجنبى خاضعاً لقانون و احكام قضاء الدولة التي يقيم فيها ، مع سريان بعض احكام القانون والقضاء لدولته الاصلية ، حتى وأن لم يكن ممكناً تنفيذها عليه في تلك الدولة ، لكن بعض الاحكام القضائية يمكن أن تنفذ عليه في الدولة الاجنبية عنه في بعض الجرائم و الاعمال التي قام

---

٩٧ دراجي، ابراهيم ، مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها ، جامعة الامير نايف للعلوم الامنية ، الرياض ٢٠١١، ص ١١.

٩٨ Oppenheim, p. ٨٦٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بارتكابها في تلك الدولة ما لم تمنع ذلك احكام الاتفاقية المعقودة بين الدولتين الاصلية والتي يقيم فيها هذا الاجنبي[٩٩].

وللدولة الحرية في أن تمنح المواطن الاجنبي عنها حقوقاً أقل مما تمنحه من حقوق وامتيازات لمواطنيها ، كأن تمنعه من حق التملك أو العمل في بعض المهن ، أو الوظائف الحكومية أو الترشح للمناصب السياسية أو التصويت في الانتخابات ، لكنها قد تفرض عليه دفع ضرائب محلية معينة[١٠٠] .

٥-١-٢ دخول الأجانب إلى الاردن وإقامتهم فيه

سندًا لأحكام قانون الاقامة والحدود الاردني رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ ، يسمح للأجنبي بدخول المملكة او الخروج منها اذا كان حائزا على جواز سفر او وثيقة سفر سارية المفعول ، صادرة عن بلاده ومعتبرة لدى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، وكان حاصلا على تأشيرة دخول او خروج ، وكذلك اذا كانت لديه وثيقة سفر صادرة عن حكومة المملكة بسبب وجوده فيها دون جواز سفر او وثيقة سفر صادرة عن حكومة معينة[١٠١]. و يكون دخول الاجنبي الى المملكة او خروجه منها مشروعاً اذا تم عن طريق البر او البحر او الجو من مراكز الحدود او الموانئ او المطارات الاردنية المخصصة لذلك، وبعد التأشير على جواز سفره او الوثيقة التي تقوم مقامها من موظف الحدود[١٠٢]، و في حالة الدخول الى المملكة من غير

---

٩٩ Ibid, pp. ٩١١

١٠٠ – ابو عامر ، علاء، العلاقات الدولية– الظاهرة والعلم – الدبلوماسية والاستراتيجية ، الطبعة الاول ،٢٠٠٤ ، دار الشروق ،عمان ، ص ٣٠ .

١٠١ المادة (٤) من قانون الاقامة والحدود الاردني رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣.

١٠٢ المادة (٥) من قانون الاقامة والحدود الاردني رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاماكن والطرق المعينة لذلك لأسباب قاهرة مثال الهبوط الاضطراري بالطائرة او الدخول من الاماكن التي لا يوجد فيها مراكز حدود ، على الاجنبي ان يقدم نفسه الى اقرب فرع من فروع مديرية الامن العام / فرع الاقامة و شؤون الاجانب، او اي مركز من مراكز الامن المختصة خلال مدة اقصاها ثمان و اربعين ساعة[١٠٣] .

و يوجب القانون المذكور على كل أجنبي يقيم او يرغب البقاء في البلاد ان يكون حاصلا على اذن اقامة وفق أحكام القانون ، وعليه ان يغادر أراضي المملكة عند انتهاء مدة اذن الاقامة ، ما لم يكن قد جددها، و يمنح القانون المذكور آنفاً جملة من الاعفاءات من شروط الاقامة والتأشيرات ، و من ذلك من يرى وزير الداخلية اعفاءه لاعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية او الانسانية او حق اللجوء السياسي او مراعاة لمبدأ المعاملة بالمثل[١٠٤].

٥-١-٣ واجبات الاجنبي تجاه الدولة

ومثلما للأجنبي حقوق ممنوحة له ، فإن عليه واجبات والتزامات يجب أن يوفي بها تجاه الدولة ومن أهم تلك الواجبات المفروضة على الأجانب[١٠٥].

---

١٠٣ المادة (٦) من قانون الاقامة والحدود الاردني رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣.

١٠٤ الفقرة (ح) من المادة (٢٩) من قانون الاقامة والحدود الاردني رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣.

١٠٥ البستاني ، سعيد يوسف ،المركز القانوني للاجانب و العرب في الدول العربية دراسة مقارنة –الطبعة الاولى منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت – لبنان ٢٠٠٤ ص ٣٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. مراعاة القوانين النافذة في الدولة التي يقيمون أو يوجدون فيها ، و احترام عادات شعب هذه الدولة وتقاليده، و عدم عقد الاجتماعات العامة ، أو إنشاء الجمعيات ذات الأغراض السياسية .

١. عدم إتيان أي فعل يضر بالصالح العام ، أو ممارسة الأفعال المخلة بالآداب العامة، أو أي فعل مناهض لسياسة الدولة العليا .

٢. لا يجوز لهم التجسس صالح دولتهم ، أو أي دولة أخرى.

٥-١-٤ إبعاد الأجنبي من إقليم الدولة

و يحق للدولة استنادا لمبدأ السيادة أن تبعد أي أجنبي يقيم في إقليمها بصفة مؤقتة أو بإقامة دائمة ، وللدولة حق التوسع أو التضييق من أسباب إبعاد الأجانب من إقليمها ، إذ أنها سلطة متروكة لتقدير الدولة ، كما أن لها الحق في تسبيب قرار الإبعاد أو عدم تسبيبه ، كما يحق لها الإبعاد الجماعي والإبعاد الفردي للأجانب، وللدولة حق الإبعاد للدواعي الأمنية[١٠٦] ، أو حفاظا للأسس التي تقوم عليها نظام الدولة ، أو حماية لرعاياها ولكن مع ذلك فأن فقه القانون الدولي يذهب إلى أن إبعاد الأجنبي وإن كان حقا متروكا للدولة ، يجب أن تقيد بعدم التعسف في استخدامها ، أو سوء استخدام حقها في الإبعاد في حالة السلم ، وذلك خلافا لحقها المطلق في الإبعاد في حالة الحرب ، وعموما يحرم اتخاذ أي إجراء

---

١٠٦ – اسماعيل ، عصام نعمة، ترحيل الاجانب ، الطبعة الاولى – بيروت – ٢٠٠٣ –ص٣٤-٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعسفي أو قاسي عند تنفيذ امر الأبعاد ، و إلا كان للدولة المنتسب إلى جنسيتها الأجنبي المبعد أن تحتج على ذلك ، وان تطالب بالتعويض باسمه على أساس المسئولية الدولية [١٠٧].

٥-٢-١ تجارب الاردن السابقة في استضافة اللاجئين

شهد الأردن منذ نشأة الدولة موجات مختلفة من الهجرات بين اللجوء والنزوح ، فبعد ان استقل الاردن في عام ١٩٤٦ و على اثر الحرب العربية الاسرائلية في عام ١٩٤٨ التي نتج عنها احتلال نحو ١١% من الاراضي الفلسطينية ، وظهور دولة إسرائيل على ذلك الجزء من فلسطين ، والاعتراف بها دوليا ، استقبل الاردن موجة عارمة من اللاجئين إليه، قدرت بما يزيد عن ٤٩٤ ألف من مواطني تلك المنطقة، لاجئين رسميا الى الأردن [١٠٨]، ساعين الى المأوى في مخيمات مؤقتة أو مساجد أو مدارس أو بعض المدن والقرى الأردنية، وقد قامت بعض من المنظمات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر ومن ثم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين(الأونروا) بتقديم جزء من المساعدات الطارئة ، والعمل على رعاية شؤون اؤلئك اللاجئين في حينه، حيث قامت الحكومة الاردنية باستملاك مساحات من الاراضي او استئجارها ؛ لتقوم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) باقامة وحدات سكنية مؤقته في هذه المواقع ، حيث اقيمت ١٣ مخيماً ، موزعة على ست محافظات [١٠٩]، بيد أن تلك المساكن اكتظت بنمو حجم عائلات اللاجئين ، ولم شمل العديد من العائلات ، حتى باتت مكتظة

---

١٠٧ النقبي، سالم ، ابعاد الاجانب ، جامعة المنصورة كلية التجارة ، ٢٠٠٣، ص ١٦٧.

١٠٨ ابو الهيجا،عبدالكريم ، اللجوء والتنمية و حقوق الانسان ، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ، جامعة اليرموك ، سنة ٢٠٠٠،ص ٢٤.

١٠٩ موقع منظمة الاونروا على الانترنت ، ملف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على الرابط http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=١١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومزدحمة بالناس، وقد عمل الأردن من جانبه على إنفاق أموال ومبالغ طائلة في مجال البنية التحتية والفوقية لتلك المخيمات، وقد ترتب على ذلك كله أعباء اقتصادية وسياسية جمة ، وكانت انطلاقة نحو توحيد الضفتين، حيث انضمت الضفة الغربية لنهر الأردن الى المملكة الأردنية الهاشمية في العام ١٩٥٠، ولم يكد الأردن يركن الى تنميته الاقتصادية الكلية في ظل انضمام ذلك الجزء الى كيانه الاقتصادي بما يحويه من موارد، وبما يتطلبه من التزامات تنموية على المخطط الاقتصادي ، حتى اندلعت حرب حزيران عام ١٩٦٧ ، والتي نتج عنها سقوط الضفة الغربية بيد اسرائيل ، و نزوح ما يزيد عن ١٩١ ألف مواطن ، ممن كانوا يقطنون الضفة الغربية ، ونحو ٦٩١ ألف نازح من مواطني الضفة الغربية بالانتقال الى الأردن، وقد نشأ عن ذلك بناء المزيد من المخيمات ، بما يمثله ذلك من ضغوط كبرى على البنية التحتية [١١٠] ، وعلى المزيد من الالتزامات المالية على الاقتصاد الوطني، ذلك أن مسؤولية إقامة تلك المخيمات وإدامتها قد قامت بشكل أساسي على عاتق الحكومة المضيفة، بالرغم من قيام الأونروا عبر دوائرها المعنية بالمساعدة في تحسين الطرق والبنى التحتية المرتبطة بها.

وفي عام ١٩٧٤ و على اثر نشوب الحرب الأهلية في لبنان استقبل الأردن العديد من اللاجئين والوافدين اللبنانيين، بعضهم من العائلات، والبعض الأخر من رجال الأعمال، أو من الهيئات الدولية التي كانت تتخذ من لبنان مقرا إقليميا لها، مثل الاسكوا واليونسكو وغيرهما، والجديد بالذكر أنه من غير المعروف الأعداد الحقيقية للاجئين أو الوافدين من لبنان، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا، وانتهى في

---

١١٠ أبو جابر، إبراهيم ,مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات , مركز دراسات الشرق الأوسط ٢٠٠٢ ، ص ٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معظمه الى هجرة الكثير منهم، أو انتقاله للاستقرار خارج الأردن، أو استقرار بعض منهم، بما في ذلك بعض المؤسسات الدولية في الأردن كمقيمين وليسوا كلاجئين بالمفهوم الاقتصادي أو السياسي للتعبير.

و على اثر قيام الحرب العراقية – الايرانية في عام ١٩٨٢ ، شهد الأردن كذلك موجات محدودة من اللاجئين العراقيين أو من المقيمين في العراق.

و في عام ١٩٩٠ و على اثر الغزو العراقي لدولة الكويت ، شهد الأردن موجة كبرى من النزوح، حينما نزح اكثر من ٣٦٠ ألف نسمة من الأردنيين والفلسطينيين المقيمين في الكويت ، وقد شكل ذلك زيادة مفاجئة في عدد السكان وصلت الى نحو ١١ % من السكان الذين كان على الاردن احتوائهم كنازحين، و تم استيعاب الكثير منهم كمواطنين ، وما استدعاه ذلك من ضغوط كبيرة على البنية التحتية للبلاد ، التي لم يكن من السهل عليها التعامل مع زيادة كبيرة في سكانها على النحو الذي شهدته في تلك الفترة .

وفي عام ٢٠٠٣ و على اثر الغزو الامريكي للعراق استقبل الاردن ٧٥٠ ألف من الاجئين العراقيين ، وهو رقم يصل الى نحو ١٩ % من عدد السكان وشكل ضغوطا كبيرة على البنية التحتية للاقتصاد الوطني، وبالرغم من وفود العديد من رجال الأعمال والمستثمرين العراقيين، إضافة الى العديد من أصحاب الثروات الكبيرة التي تؤهلهم للاعتماد على أنفسهم دون الحاجة للدعم المباشر من الدولة أو المؤسسات الدولية المعنية، إلا أن ذلك لم يجنب الاقتصاد الآثار الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من قبيل الضغوط على البنية التحتية، من طرق ومياه وكهرباء واتصالات وتعليم وصحة وغيرها، ناهيك عن الاستفادة من الدعم المقدم للسلع الأساسية وللمشتقات النفطية وللخدمات العامة بأشكالها كافة [١١١] .

٥-٢ -٢ ازمة دخول اللاجئين السوريين الى الاردن

بدأ الاردن باستقبال اعداد متزايدة من الاسر السورية و غالبيتهم من سكان محافظة درعا السورية التي بدأت بالنزوح الى اراضي المملكة الاردنية بعد شهور قليلة من بدء الصراع ، و كان دخولها في تلك الفترة عبر مراكز الحدود بطريقة مشروعة عبر مركز حدود الرمثا التي كانت نقطة الدخول الرئيسية لهم نظراً لقرب المسافة التي لا تزيد عن كيلو متر واحد بين مدينتي درعا السورية و الرمثا الاردنية ، و منذ بداية الازمة السورية أكدت الحكومة الأردنية استعدادها للحفاظ على حدودها مفتوحة امام تدفق المواطنين السوريين الذين كانوا لا يحتاجون اصلاً في دخولهم اراضي المملكة إلى تأشيرة دخول أو اذن إقامة او تصريح عمل [١١٢]، و في وقت مبكر من عمر الازمة السورية شكلت الحكومة الاردنية لجنة فنية لدراسة آليات الاستعداد لتطورات الوضع السوري و انعكاساته على الاردن ، فاجتمعت في ٢٠١١/٥/٢ اللجنة الفنية المكلفة من قبل مجلس الوزراء الاردني بوضع خطة للتعامل مع فرضية لجوء مواطنين سوريين و لاجئين من جنسيات اخرى من الاراضي السورية الى الاراضي الاردنية ، وقررت ان تتولى القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية و وزارات و مؤسسات الدولة المختلفة ادارة شؤون اللاجئين المسموح لهم بالدخول الى الاراضي الاردنية من خلال الشريط الحدودي و نقاط العبور الى مراكز الايواء المعدة لذلك ، و تنظيم عملية الايواء في هذه المراكز و تشكيل لجنة عليا لادارة ازمة

---

١١١ الحالة العراقية وأثرها على الاقتصاد الأردني ، الجمعية العلمية الملكية، دائرة التسويق والإعلام، قسم الدراسات الصناعية،٢٠٠٥, ص ٥٦.

١١٢ قيود متزايدة و ظروف قاسية ، محنة الفارين من سوريا الى الاردن ، تقرير منظمة العفو الدولية ، ٢٠١٣، ص ٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللاجئين يرأسها وزير الداخلية وبعضوية وزراء الخارجية والصحة و مدير المخابرات العامة و مدراء الامن العام و الدرك والدفاع المدني ، والقيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية .

و في تلك الفترة المبكرة المتمثلة بالاشهر الستة الاولى من عمر الازمة السورية كانت العائلات الاردنية تقوم باستضافة اقاربها و انسبائها من ابناء العائلات السورية النازحة بسبب الاحداث الدائرة ، بينما تسارعت الجهود الاهلية المتمثلة ببعض الجمعيات الخيرية المحلية الى تقديم المساعدة للعائلات السورية المقيمة في المدن الأردنية بجهودها الخاصة أو بالتعاون جهات اغاثية دولية تقوم بتوزيع المساعدات على الأسر السورية المستضافة في المحافظات الاردنية وذلك انطلاقا من الشعور الأخوي مع الأشقاء السوريين الذين لجأوا للمملكة طلبا للامن والامان[١١٣] ، غير أن الامور الامنية في سوريا كانت تزداد سوءاً يوماً اثر يوم ، حيث يشتد النزاع المسلح بين الحكومة و متمردي المعارضة ، و تتسع دائرة العنف المتبادل ، و تمتد المظاهرات لتشمل مدناً جديدة ، لتتبعها الحملات العسكرية و بالتالي المواجهات الدامية ، و يتواصل قصف الاحياء السكنية ، و يمتد الى احياء جديدة مخلفةً مزيداً من الضحايا و الخسائر بالارواح و الممتلكات ، ويطال الدمار الذي يخلفه القصف العشوائي الاحياء التي كانت مزدهرة باهلها و اعمالها ، لتستحيل خراباً و اطلالاً ، و في كل يوم يمر يزداد عدد النازحين من الاسر السورية ، وكل يفر الى البلد الاقرب الى جهته ، و بينما يفر اهالي الشمال السوري من محافظات ادلب وحمص و حلب الى تركيا ، تفر العائلات الدمشقية الى لبنان ، بينما تكون وجهة سكان محافظة درعا الى الاردن انطلاقاً من محافظاته الشمالية : اربد والمفرق ، و سكان الاخيرة من اشد سكان محافظات الاردن فقراً ، وقد اصبح عبء استضافتهم اقاربهم السوريين شديد الوطأة امام ضعف

---

١١٣ جريدة الدستور الاردنية ، العدد الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الامكانيات المادية لغالبيتهم ، حيث اصبحت العائلات السورية فيها في تزايد مطرد، وتواجههم عدة مشاكل جراء ذلك، أهمها توفير أجرة المنازل للاجئين ومصاريفهم اليومية ، مع كون طبيعة العائلات السوريين كثيرة الافراد ، و ممتدة و فقيرة وغالبيتهم من الاطفال و النساء غير المتعلمات ، أو ان مدخراتهم التي حملوها معهم نفذت ، خصوصاً مع ارتفاع تكاليف المعيشة في الاردن نسبة اليها في سوريا مضافاً لذلك شح فرص العمل المناسبة لهؤلاء في محافظات المفرق و اربد [١١٤] ، كما أن معظمهم يعاني من أوضاع صحية وحالات مرضية مزمنة نفسية وجسدية ويحتاجون الى تناول الادوية بشكل دائم ، وهم بحاجة الى التأمين الصحي والرعاية الصحية ليتمكنوا من دفع اثمان المعالجات وكلف الادوية المرتفعة ، و كانت المساعدات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات خيرية و نقابات مهنية و اتحادات و منظمات دولية دون المستوى المطلوب .و في ازاء الظروف الصعبة التي كان تمر بها العائلات السورية المقيمة في الاردن في تلك الفترة المبكرة من عمر الصراع الدائر في سوريا كان معظم اللاجئين السوريين يترددون كثيراً في تسجيل أسمائهم كلاجئين لدى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وذلك خوفاً على ذويهم و أقاربهم في سوريا من أن يقوم النظام السوري بالانتقام منهم .

و كاستجابة للحكومة الأردنية للجهد الذي يقوم به المواطنون الاردنيون ومنظمات المجتمع المدني، وتخفيفاً منهاً للعبء الذي يقع على كاهل مواطنيها جراء اللجوء السوري بدأت الحكومة الأردنية في مطلع العام ٢٠١٢ تعمل عبر مظلتها الهيئة الخيرية الهاشمية ، والتي أعلنت رسمياً كجهة وحيدة مخولة

---

١١٤ موقع منظمة ميرسي كوربس على شبكة الانترنت على الرابط http://www.mercycorps.org/helping-meet-needs-syrian-refugees-jordan

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بجمع التبرعات النقدية والعينية لصالح (الاشقاء السوريين) حيث لم يكن يصرح رسمياً في ذلك الحين بإطلاق مصطلح اللاجئين على السوريين الذين قدموا للملكة على اثر الإحداث السورية بالتعاون مع منظمات أهلية لتقديم المساعدات للسوريين ، و توقيع اتفاقيات مع مؤسسات المجتمع المدني في الأردن بهدف تنظيم عمليات جمع التبرعات للعائلات السورية بعد أن اعتبر قيام الجمعيات بجمع التبرعات لصالح لاجئين سوريين بشكل مباشر يشكل مخالفة قانونية ، كما بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و"اليونيسيف" بالتعاون مع الهيئة للوصول إلى المحتاجين من اللاجئين السوريين و تقديم المساعدات للمحتاجين من الأطفال السوريين كالخدمات النفسية والتعليم العلاجي بينما قدمت الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية مساعدات نقدية للأسر السورية و قامت بدفع أجور مساكنهم ، بينما قامت وزارة الصحة الأردنية بإلغاء الرسوم المفروضة على علاج اللاجئين السوريين في مستشفيات الحكومة و المراكز الطبية التابعة لها [١١٥]، وسمحت للطلبة السورين بالانتظام للدراسة في المدارس الحكومية.

و تحسباً لتفاقم أزمة اللجوء السوري و اعترافاً منها بوجود لاجئين سوريين على اراضيها كأمر واقع ، مع ما يفرضه ذلك الاعتراف من اعتبارات سياسية تتعلق بحقوق اللاجئين التي تضمنها لهم مواثيق حقوق الانسان العالمية و يحميها القانون الدولي راحت الحكومة الأردنية تفكر باتخاذ التدابير الإدارية للتعامل مع هذا الواقع و ذلك بتكليف وزير الداخلية / رئيس المجلس الاعلى للدفاع المدني بادارة ازمة دخول اللاجئين بالتنسيق مع المركز الوطني للامن وادارة الازمات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بحيث يتم غلق الشريط الحدودي مع الجمهورية السورية، و تحديد مراكز حدود الرمثا و جابر كمناطق عبور لاستقبال اللاجئين بينما يتم تجميع أي لاجئ يعبر الشريط الحدودي ليتم نقله الى مناطق التجميع و

---

١١٥ تصريح وزير الصحة الدكتور عبد اللطيف وريكات لجريدة الدستور،منشور بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقبال الاولية، حيث تم الاتفاق على إقامة مخيم للاجئين السوريين بهدف إيواء العائلات التي من المتوقع إن تنزح من سوريا خلال الفترة القادمة جراء تصاعد إعمال العنف ، و تخفيفاً للعبء المناط بالهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية و التي راحت في تلك الفترة من عمر الازمة السورية تقوم باستئجار بيوت لإيواء العائلات السورية المنتشرة في أحياء المدن و البلدات في شمال المملكة و قيامها بتوزيع المعونات عليها .

٥-٢-٣ مخيم رباع السرحان

قررت الحكومة انشاء مخيم للاجئين السوريين في منطقة رباع السرحان بمحافظة المفرق ١٠٠ كم شمال عمان و ذلك بهدف استيعاب اعداد اللاجئين السوريين التي بدأت تتزايد يوماً بعد يوم في احياء مدينة المفرق مركز محافظة المفرق و في البلدات المجاورة لها و قد قامت الحكومة الاردنية في أواخر شهر كانون ثاني ٢٠١١ بتشكيل لجنة فنية للكشف عن موقع مناسب لاقامة هذا المخيم و اشترطت ان يكون هذا الموقع قريباً من الخدمات الاساسية و تعود ملكية ارضه للدولة الاردنية ، و بالفعل تم اختيار قطعة ارض قريبة من طريق عمان – دمشق الدولي في منطقة رباع السرحان ، ١٤ كم شمال مدينة المفرق ، و تبعد مسافة ٨ كم عن الحدود الاردنية السورية[١١٦] ، و تم الإيعاز لكوادر وزارة الإشغال الأردنية بتنفيذ أعمال التسوية لأرض مخيم اللاجئين السوريين قرب بلدة رباع السرحان في محافظة المفرق والبالغ مساحتها ٣٠ دونما عائدة لأراضي الدولة الأردنية ، وتم تكليف وزارة التنمية الاجتماعية

---

١١٦ صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ٣١/١/٢٠١٢ على الموقع الالكتروني على الرابط http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%٢٠INT/٢٠٠٨%٢٠to%٢٠٢٠١٣/Alhayat_٢٠١٢/٠١-Jan-٢٠١٢/٠١-General/٢٠١٢-٠١-٣١/٣١p٠٩-٠١.xml.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتنسيق مع الهيئة الخيرية الهاشمية لتأمين خيم الايواء و بنائها و تأمين الفرش اللازم للمخيم بالتعاون مع الدوائر المعنية بتجهيز البنية التحتية و تأمين الطعام والشراب بينما يتولى الامن العام تأمين الحماية الامنية للمخيم من خلال مركز امني متكامل ، و تكليف الدفاع المدني بفتح مركز دفاع مدني للمخيم مجهّز بكافة الآليات و المعدات و الكوادر البشرية ، بينما تتولى وزارة الصحة فتح عيادة صحية للمخيم ، و على ان يقوم مركز الدفاع المدني بنقل المرضى عند الحاجة و التنسيق مع المستشفيات الحكومية و المراكز الصحية بحيث يتم استقبال الحالات المرضية المحولة اليها و تقديم العلاج اللازم مجانا[١١٧] ، و تتولى وزارة المياه والري تجهيز خزانات المياه و التمديدات الداخلية و تأمين صهاريج مياه صالحة للشرب لتزويد المخيم بها ، كما تتولى وزارة الطاقة والثروة المعدنية و بالتعاون مع شركة كهرباء محافظة اربد انارة المخيم و تكليف وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات بتأمين و سائل الاتصال اللازمة للمخيم .

و تم استكمال اعمال البنية التحتية للمخيم وتزويده بالتيار الكهربائي وبالاضاءة المناسبة وخزانات المياه وتعبيده بخلطة اسفلتية ساخنة واحاطته باسلاك شائكة و بكلفة مليون دينار من اموال الخزينة .

و قد اعلنت دولة الامارات العربية المتحدة استعدادها لمساندة الجهود الاردنية ، وتقديم المساعدة في تزويد مخيم رباع السرحان بالكرافانات اللازمة لايواء العائلات السورية اللاجئة في الاردن[١١٨] ، وبالفعل فقد اعلنت الحكومة الاردنية عن موافقتها على التبرع الاماراتي لكنها تراجعت بعد فترة و جيزة وبقي المخيم المذكور خالياً ، و لعل قرب المخيم المذكور من الحدود الاردنية السورية ، و تحسباً من

---

١١٧ موقع في المرصاد الالكتروني بتاريخ ٢٠١٢/١/١٧ على الرابط الالكتروني http://www.filmirsad.com/opinions/٦٠٠

١١٨ زيارة السفير الاماراتي لمخيم رباع السرحان ، جريدة الدستور العدد المنشور بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استهدافه بالقصف و لدواعي أمنية اتخذت الحكومة الأردنية قرارها بتجميد المخيم المذكور[١١٩] ، وقد استخدم فيما بعد كنقطة لفرز و استقبال اللاجئين و حفظ و ثائقهم الثبوتية و اعادة من يرغب من اللاجئين بالعودة الطوعية الى بلده سوريا ، و كذلك لقذف الاشخاص غير المرغوب فيهم من اللاجئين الى الاراضي السورية لاسباب أمنية .

٥-٢-٤ مخيم منشية العليان للاجئين السوريين العسكريين

تزايدت اعداد اللاجئين من العسكريين المنشقين عن الجيش السوري من افراد و ضباط صف وضباط ممن يتمكنون من الهروب من وحداتهم العسكرية الذين كانوا يدخلون إلى الأراضي الأردنية عبر واجهات الحدود الأردنية السورية بطرق غير مشروعة ، و كان بعضهم يتعرضون لاطلاق نار من الجانب السوري و يصابون بإصابات مختلفة و بعضها خطيرة ، و كانت القوات المسلحة الأردنية تسمح لهم بدخول الأراضي الأردنية وتقوم بنقل المصابين منهم لتلقي العلاج المناسب في المستشفيات الاردنية ، و يتم التحفظ على هؤلاء اللاجئين العسكريين من قبل قوات الأمن الأردنية في معسكر للتدريب في مدينة السلط ، و ذلك في بداية الازمة ليصار إلى إيوائهم وتقديم المساعدة لهم من حماية لأرواحهم و من مأكل و مشرب و مسكن و خدمة صحيّة على نفقة الحكومة الأردنية حتى إذا ما تجاوز عددهم المائة لاجئ تم نقلهم إلى معسكر أنشئ خصيصاً لهذه الغاية في منطقة سهل الدبة الواقعة في محافظة الزرقاء ، و قامت الحكومة الاردنية بتزويد المخيم بالخدمات الأساسية ، و الحقت به عيادة طبية من مديرية صحة محافظة المفرق تضم عددا من الأطباء ومختلف أنواع العلاجات والأدوية الضرورية ، و

---

١١٩ مقابلة مع الآنسة تالا قطان مسؤولة الشؤون الاعلامية بمكتب مفوضية اللاجئين بعمان يوم ٢٦ شباط ٢٠١٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان المخيم خاضعاً لأقصى درجات الأمن والحماية من قبل الأجهزة الأمنية، حيث تمنع السلطات الاقتراب من المخيم أو زيارته إلا من قبل اللجنة الدولية للصليب الاحمر.

و تقوم ادارة المخيم بمنح اجازات لمدة شهر قابلة للتجديد لمن يرغب منهم بذلك شريطة تقديم كفالة من مواطن اردني ، و مقابل دفع رسوم مالية للحكومة الاردنية ، و يتمكن بعضهم من الحصول على فرص عمل في المدن و البلدات ، و قد تزايدت اعداد اللاجئين العسكريين خلال فترة استمرار الازمة ، و تم اجراء عدة توسعات لمساحة المخيم بزيادة عدد الكرفانات لاستيعاب الاعداد المتزايدة من اللاجئين كما توسعت ادارة المخيم في منح الاجازات الشهرية لهم ، و قد سمح لبعض اللاجئين العسكريين الذين تقدموا بالتماس الى الحكومة الاردنية للسماح لهم بالانتقال للاقامة مع اسرهم المقيمة في مخيم الزعتري ، كما حصل بعض هؤلاء على تصاريح لمغادرة المخيم اثناء النهار للعمل في المدن والبلدات المجاورة ، كما تسمح الحكومة الاردنية للاجئين العسكريين الذين يحصلون على تأشيرة دخول الى دولة ثالثة او أذون اقامة في بلدان اخرى بالسفر الى خارج المملكة .

٥-٢-٥ مخيمات الطوارئ في مدينة الرمثا

في نيسان عام ٢٠١٢ بادرت الهيئة الخيرية الاردنية الهاشمية بإنشاء مخيم مكون من ٣٠٠ مسكن جاهز (كرفان) في إحدى الحدائق العائدة لبلدية الرمثا ،لإيواء اللاجئين السوريين المقيمين في مدينة الرمثا، و الذين كانوا يسكنون سابقاً في سكن خاص يمتلكة احد المواطنين مخصص لاستيعاب ٤٠٠ شخص ، بينما من يقطنه في تلك الفترة كان يزيد على ١٥٠٠ شخص ، حتى ان العديد من هؤلاء اضطر للإقامة بتسوية المبنى ، و في كرفانات تفتقر للشروط الصحية ، و اعتبارا من شهر نيسان عام ٢٠١٢ بدأت اعداد كبيرة من اللاجئين السوريين من مختلف الاعمار تعبر الشيك الحدودي بطريقة غير مشروعة بشكل يومي ، جراء تزايد حدة النزاع المسلح ، و تصاعد العمليات الحربية التي يشنها الجيش

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوري على الفصائل المعارضة المسلحة و فصائل الجيش السوري الحر في مناطق محافظة درعا ، و بدأت هذه الاعداد المتزايدة تشكل ضغطاً هائلاً على المرافق الصحية و العيادات والمستشفيات في المحافظات الشمالية من الاردن .

و بدأت المراكز الصحية في مدن وبلدات تلك المحافظات تعاني من ضغوطات تزايد اعداد مراجعيها من اللاجئين السوريين ، حيث اصبح الوضع صعبا ولا يطاق مع تزايد حالات المراجعين يوميا، وطالبت ادارات المراكز الطبية الجهات المختصة والمسؤولة برفد المراكز بأطباء عامين ليتمكنوا من التغلب على مشكلة النقص وتقديم خدماتهم العلاجية على افضل وجه، لأن اكتظاظ العيادات بالمرضى وشح الاطباء يؤديان الى الارباك والاجهاد للاطباء فضلا عن عدم اعطاء المريض حقه بالتشخيص والمعاينة، ما يؤثر سلبا على مستوى الاداء والخدمات المقدمة للمراجعين[١٢٠].

و تم انشاء مخيم "سايبر سيتي"، و هو بالاساس مجمع مترامي الأطراف لشركات التكنولوجيا قرب مدينة الرمثا ، حيث بات يتم إيواء اللاجئين السوريين والفلسطينيين الذين لم يجدوا كفيلاً فيه ، وإلى حدود ٢٥ حزيران ٢٠١٢، كان يعيش في هذه الشقق المكتظة (٣٤٧)لاجئاً سوريًا و(١٤٠) لاجئاً فلسطينيًا من سوريا، ويتلقون جميعاً مساعدة من وكالات الغوث الدولية، بما في ذلك المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين[١٢١].

---

١٢٠ جريدة الدستور العدد المنشور بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٠ .

١٢١ تقرير هيومان رايتس وو تش عن اوضاع اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سوريا الى الاردن على الموقع الالكتروني http://www.hrw.org/ar/news/٢٠١٢/٠٧/٠٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و كان يُسمح لساكني هذه الشقق بالتحرك في ذلك المكان دون مغادرته، ويوجد مركز للشرطة يبعد حوالي ٣٠ متراً عن المدخل الأمامي يقوم بحراستهم.

٥-٣ الخدمات المقدمة للاجئين من جانب الحكومة الاردنية

عملت الحكومة الاردنية منذ بدء ازمة اللاجئين السوريين و باستمرار على تقديم ما يمكنها تقديمه للاشقاء السوريين من اجل تحسين الضروف المعيشية لهم ، و بالنظر الى الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها المملكة فقد عملت الحكومة الاردنية و بمساعدة من المجتمع الدولي على توفير الخدمات اللازمة على اراضيها كالتعليم العام ، و الخدمات الصحية ، و السلع المدعومة من مياه و كهرباء و غاز منزلي بالاضافة الى الخبز المدعوم و كذلك السلع الاساسية لجميع السوريين .

وقد ساهمت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و بالتنسيق الوثيق مع وزارة الداخلية (بما في ذلك اقسام مديرية الأمن العام المختلفة) على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات لتعزيز الحماية والتدخلات الانسانية لصالح اللاجئين السوريين.

٥-٣-١ الخدمات الادارية والامنية

تحملت الحكومة الاردنية اعباء كبيرة جراء عملية اللجوء السوري باعداد متزايدة يوماً بعد يوم الى اراضيها، فبالاضافة الى ما سبق ذكره من الضغوطات الهائلة من قبل الاعداد الكبيرة من المقيمين من اللاجئين على مختلف المصادر و الموارد الحيوية و الخدمية للدولة من : ماء و غذاء و مسكن و طاقة و صحة و تعليم ، فقد واجهت الحكومة تحديات أخرى ، مثل : الصعوبات في تنسيق ترتيبات استقبال اللاجئين ، وفرزهم ، ونقلهم بواسطة حافلات القوات المسلحة الأردنية ومديرية الأمن العام ، وتأمين سلامتهم لدى عبورهم الحدود ، ويتشارك الأردن وسورية بحدود يزيد طولها عن ٣٧٠ كيلومترا من أراضي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متنوعة التضاريس و وعرة جداً في بعض المناطق ، كما كان على القوات المسلحة و حرس الحدود الاردني ضمان وصول المدنيين العاملين في المجال الإنساني إلى الحدود ؛ حيث يقوم الجيش الأردني بتأمين عبور اللاجئين من الحدود الملتهبة، و قد تعرض العديد من الجنود الاردنيين الى اصابات نارية اثناء محاولتهم انقاذ اللاجئين من اطفال ، و نساء ، و كبار السن [١٢٢]، او أثناء تصديهم للمجموعات المسلحة التي تحاول اختراق الحدود ، واضافة الى ذلك يقوم الجيش الاردني باحتضان المجموعات الفارة حتى وصولها للمخيم، وينقل اللاجئين بواسطة آلياته العسكرية، ويقدم لهم الحماية والغذاء ، كما يقوم بمكافحة تهريب الاسلحة والمخدرات و تهريب المواشي ، و كذلك مكافحة الاتجار بالبشر[١٢٣]، و بالاضافة الى ذلك يتم توفير حراسة امنية لمخيمات اللاجئين منعاً لهروبهم من المخيم من قبل قوات الدرك الاردنية وقوات الامن العام الاردني ، و كذلك التدخل لفض النزاعات التي تحدث بين اللاجئين او بين اللاجئين والمجتمع المحلي ، بالاضافة الى الكلفة الامنية الملقاة على عاتق مختلف الاجهزة الامنية من شرطة و درك و مخابرات و استخبارات عسكرية لحماية اللاجئين ، و توفير واستدامة الامن داخل المخيمات ، و في اماكن تجمعات اللاجئين في الاحياء و المدن و ازدياد العبء الامني بتزايد اعداد السكان ، كما تقوم الاجهزة الامنية بواجب احصاء اعداد السوريين المقيمين على اراضي المملكة ، و تحديد اماكن اقامتهم و عناوينهم ، واصدار بطاقة خدمات خاصة بالمقيمين السوريين يتم توزيعها من قبل مختلف المراكز الامنية على المقيمين السوريين ، اما وزارة الداخلية والمراكز الادارية التابعة لها في

---

١٢٢ تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، سميح المعايطة لوكالة cnnالامريكية منشور على الموقع الالكتروني للقناة على الرابط http://arabic.cnn.com/٢٠١٢/middle_east/١٠/٢٢/Jordanian.soldier.killed/

١٢٣ تصريح وزير الداخلية حسين المجالي بأن الأجهزة الأمنية الامنية تمكنت من ضبط الإيقاع الأمني داخل مخيم الزعتري للاجئين السوريين والقضاء على التجاوزات من اتجار بالبشر وزواج القاصرات والتهريب وغيرها ، منشور على موقع جريدة القدس العربي بتاريخ ٢٠١٣/١١/٧ على الرابط الالكتروني للموقع http://www.alquds.co.uk/?p=٩١٤١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محافظة المفرق و لواء الرمثا التابع لمحافظة اربد فقد كانت تقوم بداية الازمة بتوفير خدمات ادارية خاصة بلمف اللاجئين السوريين ، تتعلق بادارة عملية اصدار تصاريح للسماح للاجئين بالخروج من المخيم ، بكفالة اجتماعية من مواطنين اردنيين ، و تصاريح زيارة للاجئين لذويهم داخل المخيم ، و تقوم بعملية احصاء يومي لاعداد الداخلين ، و المكفلين والعائدين من اللاجئين بناء على طلبهم الى سوريا ، كما تقوم باصدار تصاريح الدخول الى المخيم لرجال الاعلام و الصحافة واعضاء المنظمات الدولية والاغاثية ، و كذلك متابعة الاوضاع الامنية داخل المخيم والتعامل مع مختلف التحديات الامنية والادارية الطارئة و على مدار الساعة، ما يشكل عبئاً على الكوادر الادارية والامكانيات المادية للوزارة المذكورة ، ويتطلب زيادة في اعداد الموظفين و لوازم ادارية و مكتبية و وسائل نقل و تكييف وغيرها لمواكبة تقديم الخدمات الضرورية المطلوبة بالشكل الامثل .

٥-٣-٢ التعليم

قامت الحكومة الاردنية منذ بداية ازمة اللاجئين السوريين باتخاذ عدد من الاجراءات للتسهيل على اللاجئين السوريين ، مثل السماح لابناء اللاجئين السوريين ممن يحملون وثائق لجوء صادرة من مفوضية اللاجئين بالدراسة في المدارس الحكومية في المدن والبلدات التي يقيم فيها اللاجئون السوريون ، و ذلك جنباً الى جنب مع الطلبة الاردنيين ، حيث بلغ عددهم خلال العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ حوالي ٢٥ الف طالب (خارج مخيم الزعتري) ، وتعاني عدد كبير من المدارس الحكومية في شمال المملكة من مشاكل اكتظاظ الغرف الصفية ، و عودة نظام الفترتين ، و خصوصاً في المدارس التي استقبلت اعدادا من الطلبة السوريين ، مما يستدعي زيادة عدد الغرف الصفية ، و الى توسعة المرافق الصحية والمختبرات المدرسية ، وغيرها من لوازم واثاث و معدات ، لمواكبة التزايد في اعداد الطلبة ، و تلافي الاثر السلبي لهذا التزايد على نوعية التعليم ، و على اثر ذلك تم ابرام اتفاقية مع منظمة اليونيسيف ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتكفل بموجبها المنظمة المذكورة بتكاليف الدراسة ، من أجور معلمين ، و كتب مدرسية ، و مرافق وخدمات تعليمية ، وتمويل بناء ، او توسعة مدارس جديدة ، و صيانة غرف صفيّة في مدارس قائمة في المدن والبلدات التي يدرس فيها طلبة سوريون.

كما قامت الحكومة الاردنية بالسماح و التعاون مع منظمة اليونيسيف و حكومات دول اخرى كدولة البحرين بانشاء مجمعات تعليمية داخل المخيمات المخصصة للاجئين .

٥-٣-٣ الصحة

يعاني القطاع الصحي الحكومي في الاردن من صعوبات اساسية نتيجة للاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها المملكة ، و فرض تدفق اللاجئين السوريين الى المملكة الاردنية الهاشمية باعداد كبيرة اعباء هائلة اضافية على موارد و امكانيات وكوادر وزارة الصحة التي تحملت مسؤولية معالجة المصابين من اللاجئين ، و تقديم الرعاية الصحية لمختلف شرائح اللاجئين السوريين والمقيمين السوريين على اراضي المملكة، في المستشفيات الحكومية و المراكز الصحية الشاملة و الاولية في المدن والبلدات التي يتواجد فيها هؤلاء اللاجئون ، و قد شهدت هذه المستشفيات والمراكز تضاعف اعداد المراجعين لها من طالبي العناية الطبية من اللاجئين كما شهد الطلب على الادوية و الاسعافات الطبية تزايدا متنامياً ، مع تفاقم ازمة اللجوء يوماً بعد يوم .

و اشارت سجلات وزارة الصحة الاردنية الى أن (١٤٧٠٨) مريض سوري راجعوا مستشفيات وزارة الصحة خلال الربع الاخير من العام ٢٠١٢ في محافظات الشمال كما تم ادخال ٣٦٤١ حالة الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستشفيات الحكومية لتلقي العلاج في حين تم اجراء عمليات جراحية لحوالي ٣٠٥ مريضاً اما الذين راجعوا المراكز الصحية فقد وصل عددهم الى ٢٧٢١٨ مراجعا من اللاجئين السوريين [١٢٤]، كما عملت وزارة الصحة من خلال برامج التطعيم الوطني على تقديم المطاعيم المضادة لامراض السل والحصبة و شلل الاطفال و التيفوئيد و غيرها ، و اذ يعاني بعض السوريون من امراض وفيروسات جديدة فقد تطلب ايجاد الحلول السريعة لتوفير المعالجة و المطاعيم اللازمة في المستشفيات والمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة .

وللدلالة على بعض هذه الضغوط التي تعرض لها قطاع الصحة الاردني فقد تجاوزت نسبة اشغال مستشفى المفرق الحكومي بحلول شهر نيسان ٢٠١٣ نسبة ١١٠ % مقارنة مع ٧٠ % قبل دخول اللاجئين الى المحافظة ، الامر الذي تطلب توفير اسرة اضافية في المستشفى لمواجهة الاختلالات التي افرزتها عمليات تدفق اللاجئين السوريين الى البلاد، كما بلغ عدد مراجعي عيادات المستشفى وقسم الاسعاف والطوارئ في المستشفى المذكور (٣٢٦) الف مريض عام ٢٠١٢ مقارنة مع (١٧٥) الفا ٢٠١٠ ، ما ادى الى مضاعفة جهود الكوادر الطبية والتمريضية الى جانب استنزاف العلاجات التي توفرها وزارة الصحة لطالبيها المرضى الاردنيين[١٢٥].

كما اعاد قدوم اللاجئين السوريين للاردن العديد من الامراض السارية التي تم التخلص منها كالملاريا وشلل الاطفال و الحصبة، ولذا كان على وزارة الصحة منع وصول هذه الامراض و تفشيها

---

١٢٤ جريدة الدستور بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٩ .

١٢٥ تصريح مدير مستشفى المفرق الحكومي لجريدة الرأي الاردنية ، نشر بتاريخ ٢٠١٣/٤/٥ م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين افراد المجتمع الاردني عن طريق التطعيم للاطفال والمواليد ، وقد تعاونت الحكومة الاردنية منذ بداية الازمة مع وكالات الامم المتحدة كمظمة الصحة العالمية ، و المنظمات غير الحكومة العاملة في مجال الصحة، سواءاً في المجتمعات المحلية التي يتواجد فيها السوررين او في مخيم الزعتري للاجئين ، من اجل تقديم الرعاية الصحية المناسبة للاجئين بافضل نوعية ، و تخفيفاً للضغوطات الواقعة على عاتق القطاع الصحي الحكومي ذو الامكانيات المادية المتواضعة، و منعاً لتأثير الوضع الصحي للاجئين سلباً على صحة المجتمع المحلي، مثل ازدحام المستشفيات و المراكز الصحية ،او انتقال الامراض المعدية والسارية والخطرة الى صفوف الاطفال والمواطنين ، و من هذه الأمراض : السل والحصبة والتهاب الكبد الفيروسي بنوعيه (ألف وباء) والتدرن الرئوي التيفود واللاشمانية والإيدز[١٢٦] ، و قد نفذت وزارة الصحة الاردنية وبالتعاون مع شراكائها في المخيمات والمجتمع المحلي عدة حملات تطعيم استهدفت آلاف الاطفال السوريين ضد عدة امراض منها : شلل الاطفال و الحصبة وفيروس التهاب الكبد الوبائي و غيرها ، كما تعاملت الكوادر الطبية الاردنية مع حالات الاصابة بالايدز والسل والكبد الوبائي و شلل الاطفال و الفشل الكلوي و غسيل الكلى بين اللاجئين السوريين .

كما اجريت مئات العمليات الجراحية الكبرى للمصابين السوريين المدنيين والعسكريين في المستشفيات الحكومية في محافظات اربد والمفرق والزرقاء مثل الكسور والإصابات المختلفة بالأعيرة النارية ، كما تقوم وزارة الصحة بالتعاون مع شركائها من المنظمات الدولية و وكالات الامم المتحدة

---

١٢٦ تصريح مدير مديرية الأمراض السارية في وزارة الصحة الأردنية الدكتور محمد العبد اللات، منشور على موقع قناة العربية نت يوم ٢٠١٣/٥/١٧. على الرابط http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/٢٠١٣/٠٥/١٧/٩-.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفرق مستشفيات الميدان التابعة للدول المانحة بعقد دورات تدريبية لمقدمي الخدمات الصحية من مختلف الجهات العاملة بالمجال الصحي في المخيم على ادارة الجهود الصحية المختلفة .

كما تقوم فرق وزارة الصحة بالكشف الصحي الدوري على مرافق المخيم لضمان موافقة معايير الصحة والسلامة العامة فيما يخص الغذاء والدواء والصرف الصحي و التزام معايير الصحة العامة في المطابخ الملحقة بالمخيم و مستودعات تخزين الاغذية فيه ، و تقوم بفحص مياه الشرب الموردة للمخيم للتأكد من مطابقتها لمواصفات الصحة والسلامة وخلوها من التلوث و الجراثيم و ذلك لضمان صحة قاطني المخيم و منعاً لانتشار الامراض المعدية الى المجتمع المحلي .

كما تقوم وزارة الصحة بالتعاون مع اليونيسيف بالعديد من الجهود الادارية لمواكبة المتطلبات الصحيّة لمختلف شرائح اللاجئين، و من ذلك : مراجعة مدونة وطنية لتسويق بدائل لبن الأم، و مناقشة أنشطة بناء القدرات لوزارة الصحة على تعزيز الرضاعة الطبيعية ، و اجراء دراسة عن واقع وفيات الاطفال ، و تحديد الاجراءات اللازمة لتحسين رعاية الأطفال حديثي الولادة ، وخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة في خمسة مستشفيات في الرمثا، اربد، المفرق، والزرقاء [١٢٧].

و خلال عام ٢٠١٣ بلغ عدد المواليد السوريين في مستشفى المفرق الحكومي ١٥٤٩ مولودا. كما بلغ عدد مراجعي المستشفى من اللاجئين السوريين للعام ذاته ١٤٦٢٠ مراجعا ومراجعة، فيما سجل

١٢٧ تصريح وزير الصحة الاردني عبداللطيف الوريكات بتاريخ ٢٠١٣/٣/٨ منشور بجريدة الرأي الاردنية يوم ٢٠١٣/٣/٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قسم الطوارئ في المستشفى مراجعة حوالي ٩ آلاف ، بينما نفذت الكوادر الطبية في المستشفى خلال العام الماضي ٤٦٣ عملية للاجئين السوريين من الاطفال والنساء[١٢٨].

٥-٣-٤ الطاقة

نتيجة لتدفق اعداد ممتزايدة من اللاجئين السوريين الى اراضي المملكة فقد عانى قطاع من ضغوط متزايدة و صار من الضروري مواكبة الاحتياجات المتزايدة بزيادة القدرة الانتاجية لتوفير الطاقة الكهربائية و تجنب النقص فيها الامر الذي استدعى ان تقوم شركة كهربا السمرا من اجل زيادة الطاقة الانتاجية لها ان تستخدم مولد التوربين الغازي بقدرة انتاجية تصل الى ١٤٦ ميجا واط و بكلفة انشائية بحوالي ١٠٥ مليون دولار .

و يقوم بعض اللاجئين السوريين داخل المخيم باستجرار الكهرباء من محولات الكهرباء في مخيم الزعتري باجراء توصيلات من اعمدة الكهرباء بانفسهم من اجل تزويد خيمهم وكرفاناتهم بالإنارة، ما يؤدي الى حدوث «تماس كهربائي » أسفر عنه في عدة حالات اشتعال بعض الخيم التي يمتد اشتعالها ليطال أعداد كبيرة منها و في بعض الاحيان تحصل اصابات بالارواح او اصابات بالحروق المختلفة او احتراق ممتلكات اللاجئين [١٢٩].

٥-٣-٥ المياه

---

١٢٨ تصريح مدير مستشفى المفرق الحكومي ، منشور بجريدة الدستور العدد ١٦٨١٧ يوم ٢٠١٤/١/٢٦.

١٢٩ تصريح منسق مخيمات اللجوء في المملكة أنمار الحمود منشور بجريدة الراي الاردنية بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر الأردن من أفقر أربعة دول مائياً في العالم حيث يبلغ حصة الفرد حوالي ١٣٥ م٣ في السنة، في حين يبلغ خط الفقر العالمي للمياه في السنة(١٠٠٠م٣)، كما أن معدل الطاقة السنوية للمياه المتجددة والقابلة للتطوير يقدر بحوالي (٧٨٠) مليون متر مكعب ، منها حوالي (٥٠٥) مليون متر مكعب مياه سطحية و(٢٧٥) مليون متر مكعب مياه جوفية [١٣٠] ، تواجه قطاع المياه جملة التحديات ويمكن اجمالها بالتالي :

٢ اتساع الفجوة بين الطلب على المياه والمتاح منها .

٣ تدني حصة الفرد السنوية من المياه المتاحة لجميع الإستعمالات أقل من ١٥% من خط الفقر المائي العالمي .

٤ ضعف كفاءة أداء أنظمة التزويد والتوزيع المائي .

٥ إرتفاع نسبة الفاقد من المياه.

٦ إرتفاع نسبة النمو السكاني والهجرات الاقليمية القسرية .

و كان لازمة تدفق اللاجئين السوريين اثره الضاغط على قطاع المياه ، و لذلك اصبح توفير مصادر مائية و خدمات الصرف الصحي من التحديات التي تتطلب اعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي ، كما ان انشاء المخيمات ضمن مناطق الاحواض المائية يشكل خطرا على المياه الجوفية ، الامر الذي يتطلب اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة لتجنب تلوث هذه المصادر ، بالاضافة الى اهمية توسعة و رفع القدرة الاستيعابية لشبكات المياه و الصرف الصحي، خاصة في المحافظات الشمالية التي تشهد زيادة

---

١٣٠ التقرير السنوي لوزارة المياه والري لعام ٢٠١٢ ، ص ١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سكانية مضطردة نتيجة لتواجد السوريين ، حيث أن الأزمة السورية وتدفق مئات الآف اللاجئين السوريين للاردن ادى لتفاقم الازمة المائية في الاردن والذي يعاني اصلا من شح موارده وندرتها وتسبب في تناقص الكميات المخصصة للفرد الواحد الى حوالي ١٠٠ لتر يوميا كما ان هذا الكم من اللاجئين زاد الاعباء المالية على الخزينة إذْ قدرت كلفة المياه لهم بحوالي ٣٦٠ مليون دينار، كما قدرت وزارة التخطيط حاجة هذا القطاع الى ١٨،٦ مليون دولارلتمويل مشاريع لضمان توفير مصادر مياه مستدامة والحد من التلوث [١٣١]، كما اثر ذلك على خدمات الصرف الصحي في المجتمعات المحلية الوطنية واللاجئة، و شكل ضغوطا قاسية على نظام توريد المياه للمواطنين بشكل ملموس[١٣٢] ، وقد قامت الحكومة الاردنية بحساب التكلفة المالية والاقتصادية للاجئين السورين في مجال المياه فتبين ان التكاليف المباشرة قصيرة المدى للاجئ السوري هي ٣١٠ دولارات والكلف البعيدة المدى بحدود ٢٩٠ دولارا وبرقم اجمالي وصل الى ٦٠٠ دولار[١٣٣].

وفي حين قدرت الحكومة الاردنية الإحتياجات من المياه للأغراض المختلفة بحوالي ١.٤٠٠ مليار متر مكعب لكافة مناطق المملكة، فان الطلب الاستثنائي لوجود اللاجئين السوريين، اضاف عجزاً إجمالي يقدر بحوالي ٥٥٠ مليون متر مكعب سنوياً ، حيث يتم التعامل مع هذا العجز من خلال برنامج التقنين ، حيث توزع المياه على المواطنين بواقع يومين في الاسبوع ، وجلب مصادر مياه جديدة [١٣٤] .

---

١٣١ تصريح وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر ، منشور بجريدة الدستور الاردنية يوم ٢٠١٣./١٢/٣

١٣٢ تصريح وزير المياه والري ، د حازم الناصر ، منشور بجريدة الدستور الاردنية يوم ٢٠١٣/١٢/٥.

١٣٣ تصريح وزير التخطيط الاردني د.ابراهيم سيف منشور بجريدة الدستور الاردنية يوم ٢٠١٣/١٢/٥.

١٣٤ تصريح أمين عام وزارة المياه والري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و للتدليل على حجم المعاناة بالارقام فقد بلغ اجمالي ايرادات سلطة المياة لعام ٢٠١٢ حوالي ١٦١ مليون دينار بينما يبلغ اجمالي الإنفاق ٥٨٦ مليون دينار بعجز يبلغ ٤٢٥ مليون دينار[١٣٥]، حيث لم تستطع سلطة المياه تسديد المستحقات المالية المترتبة عليها خلال العام ٢٠١٢ لشركات الكهرباء والمقاولين ومصفاة البترول بسبب العجز المالي الذي تعانيه، لأن سعر الكهرباء تضاعف خلال العامين الماضيين مرتين لترتفع فاتورة الكهرباء الى نحو ٨٥ مليون دينار بعد ان كانت نحو ٥٠ مليون دينار قبل عامين، وبلغت تكلفة المتر الواحد من المياه على السلطة ٣٧ قرشا بدل اثمان كهرباء ، كما لم تتمكن السلطة من توفير سوى ١٣ بالمائة من مصادر المياه الجديدة في حين أن نسبة الطلب ارتفعت لعام ٢٠١٣ الى ما نسبته٢٤ بالمائة[١٣٦].

و تقدر كمية مياه الشرب التي تضخ يوميا من الآبار داخل أو من خارج مخيم الزعتري للاجئين والتي تنقل بواسطة الصهاريج تقدر بحوالي ٤٢٠٠-٤٥٠٠ م^{٣} ، وذلك باحتساب معدل ٣٥ لتر/ اليوم/ للفرد وهي كمية كبيرة جداً الأمر الذي يهدد باستنزاف الآبار.

٥-٣-٦ التموين والمواد المدعومة

كان لزيادة اعداد اللاجئين السوريين الذين باتوا يتدفقون الى اراضي المملكة باعداد متزايدة اثره الضاغط على المواد التموينة الاساسية التي تدعمها الحكومة الاردنية من طحين و مياه و كهرباء و غاز

---

١٣٥ تصريح امين عام وزارة المياه امين عام سلطة المياه المهندس باسم طلفاح منشور بجريدة الرأي يوم ٢٠١٣/٣/٤.

١٣٦ المرجع السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منزلـي و قـدرت وزارة التخطـيط حاجـة الحكومـة الاردنيـة الـى مبلـغ ٢٤٣،٧ مليـون دولار لتعـويض مخصصات الدعم لهذه المواد الاساسية ضمن موازنة الدولة خلال العام ٢٠١٣.

٥-٤ الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لازمة اللجوء السوري على الاردن

وصل عدد اللاجئين السوريين المتواجدين في المملكة منذ اندلاع الازمة السورية و حتى شهر كانون ثاني من عام ٢٠١٤ (٥٨٧٤٦١)لاجئا منهم (١٣٦٠٢٤) في مخيمات اللجوء بالزعتري ومريجب الفهود وحديقة الملك عبدالله والسايبر ستي ومنشية العليان[١٣٧] ، وبلغت الكلفة المباشرة لاستقبالهم على الاقتصاد الاردني نحو ٧٠٠ مليون دولار سنوياً، وكلفة احتياجات البنى التحتية ٨٧٠ مليون دولار سنويا، فيما يصل اجمالي التكلفة سنويا حوالي ٢.١ مليار دولار[١٣٨] ، ويؤكد المسؤولون الاردنيون أن ما تلقاه الاردن من مساعدات لا يعادل ٣٠ % من قيمة الكلفة الحقيقية التي تحملها للتعامل مع تداعيات الازمة واستيعاب آثارها وتقديم افضل الخدمات للاجئين السوريين في شتى المجالات[١٣٩].

فمنذ شهر ايار عام ٢٠١٢ راحت اعداد اللاجئين السوريين الهاربين من قصف المتبادل بين قوات النظام السوري و متمردي المعارضة و ما يتبعه من دمار للمدن والبلدات الواقعة في محافظة سوريا الذين يعبرون الشيك الحدودي لاجئين الى الأراضي الأردنية تأخذ بالتضاعف يوماً بعد يوم ، وكانت غالبيتها

---

١٣٧ تصريح العقيد زاهر ابو شهاب ، مدير مخيم اللاجئين السوريين بالزعتري ، منشور بصحيفة الدستور عدد ١٦٧١٨يوم ٢٠١٤/١/٢٦.

١٣٨ تصريح وزير التخطيط الاردني د.ابراهيم سيف بتاريخ ٢٠١٣/١١/٧ منشور بجريدة الحياة اللندنية على الموقع الالكتروني http://www.elaph.com/Web/Economics/٢٠١٣/١١/٨٤٦٨١٤.html

١٣٩ تصريح وزير الداخلية الاردني حسين المجالي منشور بجريدة الرأي بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الأطفال والنساء آخذةً بالانتشار في مختلف بلدات لواء الرمثا ، و محافظة المفرق ؛ نظراً للتقارب العشائري بينهم وبين اللاجئين السوريين ، بينما تذهب البقية إلى مناطق المملكة المختلفة ، و أصبحت الأعباء المترتبة على تزايد هذه الأعداد تشكل ضغوط متزايدة على خدمات البنية التحتية، و المرافق الخدمية من : صحة ، و نظافة ، و تعليم ، و كهرباء ، و محروقات ، و مساكن ، و مواد غذائية و عمالة ، وبدأت الحكومة الاردنية تتباحث في شأن تقدير كلف اللجوء السوري على مختلف القطاعات الخدمية ، و تتدارس سبل التخفيف منها ، و معالجة الآثار الجانبية للجوء السوري على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، و موازاة لذلك بدأت النخب و وسائل الاعلام تتناقل اخبار شح و انقطاع المياه عن مدن وبلدات المملكة بسبب الضغط على موارد المياه ، و تأثر شبكات المياه و تلف مكوناتها بسبب اهترائها لتقادمها ، و ضعف قدرة مضخاتها .

بدأت معالم الازمة المائية تلوح بالافق في بلد يعد من افقر دول العالم بالمياه ، وباتت قدرة الحكومة على مواجهة التحديات المائية خلال فصل الصيف ، والعمل على تزويد المواطنين بالمياه بعدالة في جميع محافظات المملكة على المحك ، وتزامناً مع ذلك بدأت الضغوط على موارد البلديات في المدن والبلدات وبدأت تظهر للعيان ملامح عجز كوادر وآليات البلديات عن مواكبة التزايد المطرد في عدد سكان المدن والبلدات التي لجأ إليها السوريون بالآلاف ، حيث بدأت تعجز كوادر النظافة العائدة للبلديات عن الإيفاء بمستلزمات جمع النفايات من الشوارع والأحياء و بدأت الآليات وضاغطات النفايات تتعطل نتيجة لمضاعفة حمولاتها اليومية و عدم كفايتها و عدم توفر الصيانة اللازمة لها ، علاوة على تأثر نظام الصرف الصحي بالزيادة المتسارعة لعدد السكان الناجم عن ازمة اللجوء السوري .

٥-٤ ـ ١ قطاع العمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما بدا يلاحظ ان هناك عملية احلال للعمالة السورية في السوق المحلي ومنافستها للعمالة المحلية في مختلف المهن والقطاعات[١٤٠] ، وحتى داخل المحال التجارية بدافع توفير مصادر دخل لأسرهم ، فضلا عن كونها تتقاضى أجورا تعادل نصف تلك التي يتقاضاها العامل الأردني مما أسهم والى حد كبير في إيجاد بطالة محلية بدأت تظهر آثارها جلية على بعض الاسر الأردنية لفقدانها مصادر دخلها ، وما يؤكد ذلك مخالفة مديرية عمل المفرق لوحدها لمئة صاحب محل قاموا بتشغيل لاجئين خلال تلك الفترة[١٤١] ، و يمكن اجمال العواقب التالية التي خلفتها أزمة اللاجئين التالية على قطاع العمل :

١. ارتفاع معدلات البطالة، لاسيما في صفوف الشباب والعمال ذوي المهارات المتدنية.
٢. اشتداد المنافسة، وازدياد الضغط على الأجور، وتدهور ظروف العمل، وزيادة العمل غير المنظم.
٣. ازدياد أسوأ أشكال عمل الأطفال بين اللاجئين، وثمة أدلة تثبت ظهور العمل الجبري.
٤. نضوب سبل العيش في اقتصادات المجتمعات المحلية المضيفة جراء الظروف المتوترة لسوق العمل، وانخفاض الدخل، وارتفاع أسعار السلع والخدمات.

---

١٤٠ تصريح مدير عمل محافظة المفرق بممخالفة ٩٨١ منشأة ، وانذار ٣١٢ مؤسسة ، بالاضافة الى التنسيب باغلاق ٥٠ منشأة اخرى لمخالفتها اشتراطات وزارة العمل منشور بجريدة الرأي الاردنية بتاريخ ٢٠١٣/٥/٣١.

١٤١ جريدة الدستور العدد الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. ضعف إدارة وتنظيم سوق العمل، وضعف قدرة الحكومتين على التصدي بطريقة ملائمة للوضع[١٤٢].

كما بدأت أسعار المواد الغذائية المختلفة بالارتفاع لزيادة الطلب بينما تضاعفت أجور السكن و اسعار الشقق والمنازل و شحت المساكن القابلة للتأجير ما شكل أعباء مضاعفة على المواطن الأردني في وقت تمر فيه المملكة بظروف اقتصادية صعبة ، فضلاً عن المسيرات الشعبية التي كانت تنطلق في مختلف مدن المملكة احتجاجاً على انتشار الفساد السياسي والاداري و فشل السياسات الحكومية تتصاعد فيها المطالب الاقتصادية و المطالبة بالاصلاح السياسي.

أثر عدم الاستقرار السياسي في المنطقة منذ أوائل عام ٢٠١١ سلباً على الأردن، نجم عن ذلك انخفاض في عائدات السياحة والتحويلات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أضاف ارتفاع تكاليف الطاقة، وخاصة في أعقاب الهجمات المتكررة على خط الغاز المصري في سيناء، والذي أدى إلى تعطيل مصدر الأردن الرئيسي من الغاز الطبيعي ، وإرغام الحكومة الأردنية على اللجوء إلى استيراد الوقود الثقيل لتوليد الكهرباء ، ما ادى إلى أعباء مالية كبيرة على المملكة، اذ انخفضت مستويات النمو إلى أقل من نصف المتوسط للسنوات العشر السابقة ، والتي ثبتت عند معدل ٢.٣% في عام ٢٠١١، واتسع العجز في الحساب الجاري ليصل نسبة ١٢.٠% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً مع ٧.١% في عام ٢٠١٠.

---

١٤٢ موقع منظمة العمل الدولية الالكتروني منشور على الرابط التالي http://www.ilo.org/beirut/projects/WCMS_٢٣٠٣٣٧/lang--ar/index.htm.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع العجز المالي (باستثناء المنح) من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩.٦% مقارنة بنسبة ٥.٦% في عام ٢٠١٠، فيما ارتفعت معدلات الدين العام من ٦٧.١% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ٧٠.٧% في نهاية ٢٠١١، وقد كان للصعوبات التي واجهت بيئة الاقتصاد الكلي الأثر الكبير على مستويات الفقر والبطالة، فضلا عن الحد من الموارد المالية المتاحة للاستثمارات الرأسمالية في القطاعات ذات الأولوية[١٤٣].

كما أدى انتشار اللاجئين السوريين في جميع أنحاء المملكة إلى زيادة الضغوط على الخدمات التي تقدمها البلديات ، إذ تتحمل هذه البلديات نفقات ضخمة لتقديم الخدمات بشكل يومي، وهناك صعوبات متزايدة تجاه الاستمرار بتقديم مثل هذه الخدمات ضمن محدودية الموارد المالية والاقتصادية للمملكة.

كما انعكس تدني الأوضاع الأمنية في سوريا سلبيا على الاقتصاد الأردني، و بالاخص على القطاع الخاص الذي يرتبط بمصالح تجارية مع نظيره السوري عن طريق صفقات واتفاقيات تجارية طويلة المدى خاصة أن الأردن يعاني في الأصل من أزمة اقتصادية عميقة وتبرز أهمية سورية بالنسبة للأردن في أنها المنفذ البري الوحيد للصادرات والواردات من وإلى دول شرق أوروبا ولبنان وتركيا[١٤٤] .

٥-٤ -٢ قطاع التربية والتعليم

في دراسة اعدها المجلس الاقتصادي الاجتماعي في عام ٢٠١٢ ، قدرت أن المجموع الكلي لتكاليف الأزمة على قطاع التعليم قد وصلت الى نحو ١٩.٦٦٩ (مليون دينار أردني) فإذا ما تم حسم ما تلقته

---

١٤٣ نداء الاغاثة المشترك بين الحكومة الاردنية و منظمات الامم المتحدة ، تشرين اول ٢٠١٢ ، ص ٣.

١٤٤ تصريح رئيس الوزراء الاردني عون الخصاونة بتاريخ ٢٠١٢/٢/٥ ، منشور على موقع الاصلاح الالكتروني على الرابط http://islahnews.net/٤٦٨٣٠.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوزارة من اليونسف حسب بياناتها المقدمة للدراسة والبالغ في مجموعه نحو ٣.٩ مليون دولار، فإن الأثر الصافي للازمة على قطاع التعليم يصل الى نحو ١١.١٩١ مليون دينار أردني[١٤٥] ، و في عام ٢٠١٣ بلغ عدد الطلبة السوريين الذين يدرسون في المدارس الحكومية ٣٢ الف طالب وطالبة بالاضافة الى وجود ١٢ الف طالب وطالبة من اللاجئين بانتظار دورهم في المقاعد الدراسية و غير مسجلين ، أما عدد الطلبة السوريون في محيم الزعتري فبلغ ١٤١٠٢ طالب وطالبة.

وقد اعلنت وزارة التربية والتعليم انها ستقوم باستحداث غرف صفية متنقلة بالتعاون مع منظمة اليونسيف لاستعياب تدريس الطلبة السوريين اللاجئين الذين وصل عددهم لغاية تلك الفترة ٧ الاف طالب وطالبة[١٤٦] ، حيث أدى هذا التزايد في أعداد الطلبة إلى حدوث ضغط على البنية التحتية والموارد البشرية في قطاع التربية والتعليم ، وتمثلت الاثار فيما يلي:

١. اكتظاظ في الغرف الصفية بلغ من ٤٠ إلى ٥٠ طالب في الغرفة الصفية الواحدة .
٢. اسهتلاك المرافق الصحية والاثاث المدرسي والمباني.
٣. نقص في الكتب المدرسية .
٤. انتشار بعض الامراض السارية بين الطلبة .
٥. نقص حاد في مياه الشرب للطلبة.
٦. زيادة العبئ الدراسي على المعلمين والكوادر الادارية.
٧. مشاركة الطلبة السوريين للأردنيين في مخصصات التغذية المدرسية.

٥-٤ -٣ قطاع الصحة:

---

١٤٥ الوزني ، خالد ، الآثار الاقتصادية للاجئين السوريين على الأردن ٢٠١٢، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ص ٣١.

١٤٦ تصريح وزير التربية والتعليم د فايز السعودي منشور على موقع صحيفة العرب اليوم بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد عانى قطاع الصحة سواء المستشفيات أو المراكز الصحية المختلفة من زيادة أعداد المراجعين من اللاجئين السوريين ، حيث أصبح هناك ضغط كبير على الخدمات الصحية في ظل اللجوء السوري ، ما أدى إلى نقص الأدوية ،و إرهاق للكوادر الطبية العاملة ، ويعود ذلك للأعداد الكبيرة من المرضى والمصابين ، ونوعية الإمراض لدى اللاجئين ، و خاصة المعدي منها ، مما يتطلب إجراءات احترازية إضافية.

في حين تشير بيانات وزارة الصحة أن كلفة العلاج للمواطن الواحد في مستشفيات القطاع العام والخاص تصل الى نحو ٢٧٠ دينار أردني ، وأن الدعم الموجه لغير المواطن الأردني من ذلك المبلغ وصل الى نحو ١٣٠ دينار في العام ٢٠١١ والى ما يقرب من ١٣٢ في العام ٢٠١٢ ، أي انه بغض النظر عن المبالغ التي تُحصلها الوزارة من الجهات الداعمة حول الكلف فإن مبلغ الدعم هو كلفة مباشرة تبقى ضمن الحسابات الحقيقية التي تتحملها الدولة عن أي مواطن أو غير مواطن يتلقى لديها العلاج ، وقد قدرت الدراسة التي اعدها المجلس الاقتصادس والاجتماعي كلفة اللجوء السوري على القطاع الصحي بنحو ٨,٣ مليون دينار في عام ٢٠١١ ، و بنحو ١٦ مليون دينار في عام ٢٠١٢ [١٤٧].

في حين بلغ عدد اللاجئين السوريين الذين تلقوا العلاج في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بمحافظة المفرق لعام " ٢٠١٢ " ٢٧٤٦٦ لاجئ بلغت تكاليف علاجهم " ٤٩٧،٤٣٤ " أما في العام " ٢٠١٣ " فقد بلغ عدد المراجعين من اللاجئين السوريين من بداية العام ولغاية شهر اربعة حوالي

١٤٧ الوزني ، مرجع سابق ، ص ٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧٠٧٥ مراجع سوري كما بلغت تكاليف العلاج ٤٧٠٨٧٧ دينار تقريباً [١٤٨]، وإضافة إلى ذلك فقد برزت المعوقات التالية في قطاع الصحة:

١. انتشرت بعض الامراض التي لم تكن موجودة سابقاً مثل التهاب الكبد الوبائي " B " والجرب واللشمانيا والدودة الشرطيه والسل والايدز .

٢. ازدادت حالات الفشل الكلوي التي تعالج في المستشفيات .

٣. ازدادت حالات الولادة للاطفال من قبل اللاجئات السوريات اضافة لاستخدام اجهزة الخداج مما ترتب عليه جهد زائد للمستشفيات الحكومية .

٥-٤ ـ ٤ قطاع المياه:

اما بالنسبة الى قطاع المياه فإن الكلف التي تتحملها موازنة الدولة الأردنية نتيجة استضافة اللاجئين في مراكز الايواء أو في المحافظات المختلفة و بحسب ما اشارت اليه الدراسة السابقة فانها تصل في العام ٢٠١١ الى نحو ٤٨٤.٠٤ ألف دينار أردني في حين تصل تلك الكلفة الى نحو ١.٨ مليون دينار أردني وبمجموع كلي يصل الى نحو ٢.٣١٦ مليون دينار للعامين ٢٠١١و ٢٠١٢ .

ففي محافظة المفرق ازدادت كميات المياه التي يتم ضخها من آبار سلطة المياه بشكل ملاحظ حيث بلغت في مدينة المفرق تحديداً من " ٥٥٠ "م٣ بالساعة قبل اللجوء الى حوالي " ٨٥٠ "م٣ بالساعة بعد

---

١٤٨ مدير صحة محافظة المفرق د.ضيف الله الحسبان مقابلة خاصة بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللجوء [١٤٩]، وتسبب هذا الازدياد في الطلب على مياه الشرب إلى ارتفاع ثمن متر المياه إلى ٦ دنانير مما شكل عبء كبير على كاهل المواطنين في المحافظة وزاد في حجم الضغط على سلطة المياه ، حيث يستهلك مخيم الزعتري " ٣٥٠٠ " م٣ يومياً ، و يستهلك مخيم منشية العليان للاجئين العسكريين " ٢٠٠ " م٣ يومياً .

وقد أدى تواجد اللجوء السوري إلى التأثير على قطاع المياه في الجوانب التالية:

١. ازدياد الطلب على مياه الشرب وتناقص حصة الفرد من مياه الشرب .
٢. الخوف من تلوث مياه الشرب في الاحواض المائية في الزعتري .
٣. ضغط مضاعف على شبكات الصرف الصحي وحاجتها للتنظيف المستمر وللتوسيع لتشمل مناطق جديدة.
٤. الحاجة لتحسين شبكات مياه في مدن وبلدات محافظات الشمال ذات نسبة تواجد كبير للاجئين السوريين .
٥. ضرورة استبدال خطوط ناقلة في مناطق المحافظات الشمالية خصوصا، وبقية المحافظات الاخرى .
٦. استئجار ابار وحفر أخرى جديدة لتغطية التزايد في الطلب على مياه الشرب.
٧. الحاجة إلى اليات لمتابعة اعمال الصيانة مثل سيارات بكب وماكنات لحام وصهاريج.
٨. حاجة ماسّة إلى قطع صيانة أنابيب مختلفة الاقطار ومحابس وعدد مختلفة.

---

١٤٩ مدير مياه محافظة المفرق ، مقابلة بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩. الحاجة تحسين شبكات نقل المياه وصيانة المرافق الصحية والمائية بالمخيمات وتركيب مستلزمات توفير لاستخدم المياه منعاً للهدر في استخدام الماء .

٥-٤ -٥ قطاع الطاقه:

اما قطاع الطاقة والذي يعد من القطاعات المدعومة بشكل كبير في الأردن حيث تزيد فاتورة استيراد الوقود في الأردن للغايات المختلفة عن ٤ مليارات دينار أردني سنويا، اذ أن توليد الكهرباء مدعوم بشكل كبيرمن قبل الحكومة ، كما أن الوقود مدعوم بشكل كبير طوال فترة الدراسة ، فقد قدرت دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار اليها آنفاً كلفة اللجوء على هذا القطاع الحيوي بنحو ٥١,٤ مليون دينار(١٥٠) ، و ذلك للفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١و ٢٠١٢.

٥-٤ -٦ قطاع الامن :

خدمات الأمن والحماية والدفاع المدني من الخدمات المحورية التي التزم الأردن بتقديمها للاجئين على مر تاريخه، وقد وفر الأردن خدمات الأمن والحماية والدفاع المدني للاجئين سواء استفادوا منها ضمن المخيمات الرسمية المعتمدة أو الأماكن العامة ،أو أؤلئك الذين انتشروا بين السكان في شتى أنحاء المملكة، سواء كان يقطنون بشكل منفرد أو لدى عائلات أردنية ، و تقدر الدراسة التي اعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي المجموع الكلي لخدمات الحماية والأمن والدفاع المدني على مدى الفترة محل البحث(٢٠١١- ٢٠١٢) الى ٤٩.١٩ مليون دينار أردني[١٥١] .

---

١٥٠ الوزني ، المرجع السابق ، ص ٢٢.

١٥١ الوزني ، مرجع سابق ، ص ٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اذ تتحمل الأجهزة الأمنية جهداً كبيراً ومضاعفاً لتأمين الأمن والاستقرار للمخيمات وأفراد المجتمع الأردني ،حيث تترتب إثر ذلك زيادة أعداد الكوادر البشرية والمرتبات ، مما أدى إلى زيادة كبيرة في النفقات في مجالات : الحركة والسيارات ، والمحروقات ، والجهد الإضافي في العمل ، مما أثر على الجهد الأمني المقدم لخدمة المواطن، وقد بلغت مجموع الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين السوريين في الفترة بين ١/١/ ٢٠١١ لنهاية العام الماضي ٥٧١٧ جريمة ، كما أن نسبة الجرائم المرتكبة من قبلهم في العام ٢٠١٣ شكلت نحو ٤٨ % من المجموع العام، وبواقع ٢٩٠٠ جريمة، فيما بلغت في العام ٢٠١٢، ١٨٣٦ جريمة بنسبة ٣٤ % مقارنة مع ١٨ % للعام ٢٠١١ وبواقع ٩٨١ جريمة [١٥٢].

وكان عدد القضايا ذات الطابع الأخلاقي في الفترة نفسها ١٧٧ قضية، بنسبة ٣ بالمئة ، أغلبها قضايا زنا وإدارة بيوت بغاء ، وهتك عرض وأعمال منافية للحياء، واغتصاب. أما في قضايا المخدرات، فبلغ مجموعها ٢٤٣ قضية، فيما بلغ مجموع قضايا المخدرات التي جرى ضبطها داخل مخيم الزعتري ٩ قضايا، وتم توديعها للقضاء، منها قضية اتجار واحدة وثماني تعاط.

وكشفت الإحصائية الرسمية أن عدد الموقوفين من الجنسية السورية داخل مراكز الاصلاح والتأهيل في الفترة بين ١٥/ ٣/ ٢٠١١ حتى نهاية العام الماضي بلغ ٢٦٠٧ موقوفين، بينهم ٨٠٢ موقوف إداري أفرج عنهم، و٢١ في السجن، و١١١٣ موقوفا قضائيا، فضلا عن ٤١٤ محكوما مفرجا عنهم و١٠٩ داخل السجن.

---

١٥٢ صحيفة الغد الاردنية ، منشور بتاريخ ٢٠١٤/٢/١١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن عدد الموقوفين الذين ما يزالون داخل السجن منذ بداية الأزمة السورية حتى نهاية العام الماضي بلغ ٢٧٣ موقوفا، فيما بلغ عدد الموقوفين المفرج عنهم ٢٣٣٤. وبلغ عدد قضايا السرقات الواقعة من قبل اللاجئين السوريين منذ بداية الأزمة ٨٠٧ جرائم شكلت ما نسبته ١٤ % من مجموع الجرائم والقضايا المرتكبة، بينها ١٦ قضية سلب و٣٣ قضية احتيال[١٥٣] .

و قد برزت من الناحية الامنية الظواهر التالية:

١. زيادة في قضايا المشاجرات والسرقات و تزوير الوثائق واستخدامها : من كفالات ، و بطاقات خدمة الجالية السورية من قبل افراد من اللاجئين .

٢. المظاهرات شبه اليومية بالمخيمات .

٣. ازدياد حالات التسول .

٤. حالات نفسية وعصبية لدى اطفال ونساء في القرى الأردنية الحدودية جراء سماع الانفجارات في الجانب السوري .

٥. احتقان مجتمعي من قبل بعض الفئات ضد اللاجئين جراء قيام الجمعيات الخيرية لتحويل مساعداتها للاجئين السوريين دون الفقراء الاردنيين.

٥-٤ -٧ قطاع الزراعه :

---

١٥٣ صحيفة الغد الاردنية ، منشور بتاريخ ٢٠١٤/٢/١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عانى القطاع الزراعي في المحافظات الشمالية من المملكة و خصوصاً محافظتي المفرق و اربد من تداعيات اللجوء السوري ، حيث تقع مئات المزارع في المنطقة الحدودية الممتدة من الشونة الشمالية ولغاية قرية دير الكهف ، وقد اصبحت هذه المزارع ممرات لدخول اللاجئين السوريين ، ومعابر خروج أثناء العودة ، كما حدثت عدة حرائق في تلك المزارع الحدودية أثناء سقوط قذائف عمياء فيها ، و هذا أدى إلى امتناع العمالة الزراعية من العمل في تللك المزارع ، مما كبد المزارعين خسائر كبيرة بسبب قلة العناية بالمزروعات ، و زراعة و جني المحاصيل الزراعية سواء في مجال السقاية أو الرش أو التسميد وجني الثمار وبالنتيجة أصبحت هناك تكاليف مالية وخسائر تكبدها المزارعون(١٥٤) .

و نظراً للجوء السوري فقد تأثر القطاع الزراعي بالامور التالية :

١. اختلال التجارة البينية الزراعية والغذائية بين الاردن وسوريا ؛ نتيجة إغلاق الحدود أمام الصادرات والمستوردات الزراعية بين الحين والاخر .

٢. إغلاق الطريق التجاري من خلال سوريا لتصدير المنتجات الزراعية إلى لبنان والدول الاوروبية ، والذي أدى بدوره إلى إنخفاض كميات الخضار والفواكه المصدرة الاسواق الاوروبية والذي أدى بدوره إلى:

- زيادة كلفة مستلزمات الانتاج الزراعي المستوردة من سوريا .
- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والغذائية على المجتمع المحلي .
- انخفاض ارباح المزارعين بسبب انخفاض الصادرات الزراعية للأسواق الخارجية .

٣. انخفاض أنظمة الصحة الحيوانية في سوريا المتعلقة بتحصين وتطعيم الثروة الحيوانية أدى إلى:

---

١٥٤ مقابلة مع مساعد محافظ المفرق لشؤون التنمية محمود السعد ، ٢٠١٣/٨/٢٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تأثر المواشي الاردنية بالامراض المنتشرة بين المواشي السورية نتيجة الدخول غير المشروع .
- زيادة كثافة الاغنام على الاراضي الاردنية والتأثير على المراعي

٤. التخوف من الاختلال بالانظمة الزراعية في سوريا ، وعدم القدرة على اتخاذ إجراءات الوقاية النباتية اللازمة لمنع انتشار الافات والحشرات شكل ضغطاً على الزراعة في الاردن في مجال مكافحة هذه الافات والحشرات.

٥. زيادة الطلب على المنتجات الزراعية نظراً لزيادة أعداد اللاجئين وذلك على حساب شح المياه مما سيزيد استنزاف مياه الشرب(١٥٥) .

٥-٤ – ٨ قطاع البلديات :

تعتبر جميع بلديات محافظات شمال المملكة بشكل عام متأثرة باللجوء السوري الامر الذي انعكس سلباً على واقع خدمات البلديات والبنية التحتية وعلى البيئة بشكل عام الامر الذي أدى إلى تدني مستوى خدمات النظافة بشكل كبير جداً، علماً أن هذه البلديات تعاني أصلاً من شح في الامكانيات .

و يمكن اجمال الاثار التالية على هذا القطاع :

١. زيادة كميات وحجم النفايات حيث بلغت كمية النفايات اليومية بمقدار الضعف وتراكم النفايات حول أوعية جمع النفايات.

---

١٥٥ مقابلة مع مساعد محافظ المفرق لشؤون التنمية محمود السعد ، ٢٠١٣/٨/٢٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. زيادة ساعات عمل ضاغطات النفايات الامر الذي يؤدي لتعطيلها مما يكلف البلديات مبالغ إضافية للصيانة.

٣. زيادة انتشار ظواهر الكلاب الضالة والحشرات والقوارض .

٤. ضغط كبير على شبكة الصرف الصحي وتكرار الاغلاقات للشبكات.

٥. ازدياد الحاجة لحاويات جمع النفايات ووحدات الإنارة لتوزيعها في الاحياء نتيجة الانتشار السكاني.

٦. ارتفاع الكلف التشغيلية لإدامة الخدمات التي تقدمها البلديات.

٧. حاجة البلديات لأليات جديدة من ظاغطات وقلابات وعمل صيانة للاليات المتوفرة.

٨. الضغط الهائل على البنى التحتية للشوارع والارصفة والاسواق والمجمعات.

٩. تزايد حالات الاكتظاظ والازمات المرورية مما يتطلب تعبيد شوارع جديدة وصيانة القائمة وتوسيع الوسط التجاري والتنظيمي للمدن والبلدات .

١٠. الحاجة الماسة إلى إيجاد محطة تحويلية للنفايات .

١١. حاجة البلديات إلى تراكتورات رش ومبيدات للحشرات والقوارض .

٥-٤ - ٩ قطاع الاشغال العامه :

قامت مديرية الاشغال العامة بمحافظة المفرق بكافة الاعمال الخاصة بتجهيز البنية التحتية للمخيمات في المحافظة حيث بلغت التكاليف على النحو التالي :-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. مخيم الزعتري " ٢ " مليون .

٢. مخيم رباع السرحان نصف مليون تقريباً.

٣. تكاليف غير منظورة تتعلق بالتلف الحاصل في الشوارع والطرق النافذة والرئيسية والثانوية جراء استخدام الشاحنات والآليات والمعدات ونقل الكرافانات وحركة السير النشطة باتجاه المخيمات .

٤. يتردد يوميا على محافظة المفرق أعداد كبيرة من الزوار لزيارة للاجئين السوريين داخل مدينة المفرق والقرى المجاورة ومخيم اللاجئين في الزعتري مما يشكل ضغطاً على الخدمات العامة وحركة المرور مؤثراً على البنية التحتية ومسبباً اختناقات مرورية.

كما قدرت الدراسة المشار اليها كلفة الإنفاق العام على البنية التحتية بإشكالها المختلفة بنحو ٢٥ مليون دينار(١٥٦) .وقد صرحت الحكومة الاردنية انها قد انفقت في العام ٢٠١٢ حوالي ٢٥١ مليون دولار اميركي لاستضافة ٢٦٠ الف لاجئ سوري ، منهم حوالي ٨٠ بالمئة في المدن الاردنية (١٥٧).

---

١٥٦ الوزني ، مرجع سابق ، ص ٢٤.

١٥٧ تصريح رئيس الوزراء الاردني د.عبدالله النسور بجلسة البرلمان الاردني ، منشورة بجريدة الرأي يوم ٢٠١٣/٣/٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصفوفة الحساب الختامي لتقديرات الدراسة لأثر أزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني (مليون دينار)

البيان	الأثر لعام 2011	الأثر لعام 2012	المساعدات المباشرة	المجموع الكلي
أولا: الأثر القطاعي:				
أ- التعليم	3.257	10.968	2.478-	11.747
ب- قطاع الصحة	8.340	15.924	---	24.264
ج- الطاقة	12.571	38.807	---	51.378
د- الحماية والأمن والدفاع المدني	9.585	39.555		49.14
هـ- البنية التحتية	5.628	19.452		25.08
و- المياه	0.484	1.828		2.312
المجموع التقديري لأثر القطاعي	**39.865**	**126.534**		**163.921**
ثانيا: الأثر على المستوى الكلي				
أ- دعم المواد الغذائية	1.810	9.049		10.859
ب- المديونية الكلية للأردن	18.105	52.234		70.348
ج- الأثر على المستوردات	71.5	244.085		315.585
د- الاثر على سوق العمل	9	18		27
المجموع التقديري للأثر على المستوى الكلي	**100.415**	**323.368**		**423.783**
الأثر الإجمالي للاجئين على الاقتصاد الوطني (لا يشمل كلف مخيمات اللاجئين وتلك التي تعهدت بها الهيئات الدولية)	**140.28**	**449.902**		**590.182**

جدول رقم (١)

المصدر : الوزني ، خالد ، دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

و ازاء عجز الدولة الاردنية عن مواكبة تقديم المساعدات اللازمة لتقديم الحماية للاعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين بسبب الاوضاع الاقتصادية التمردية التي تمر بها ميزانية الدولة ، فقد تعالت نداءات المسؤولين السياسيين الاردنيين طلباً للعون من مختلف مكونات المجتمع الدولي و في مختلف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناسب و من على منابر محلية واقليمية و دولية ، حيث كللت تلك الجهود بقيام مندوب الأردن الدائم لدى الامم المتحدة بارسال رسالة رسمية الى مجلس الامن يوم ٢٥ نيسان٢٠١٣ وجه فيها انتباه المجلس الى الوضع الانساني الخطير الذي تواجهه المملكة الاردنية نتيجة استمرار تدفق اللاجئين السوريين الى الاردن منذ بدء الازمة في سورية، مؤكدا فيها ان عدد اللاجئين في الاردن السوريين فاق نصف مليون شخص، وطلب الاردن من مجلس الامن اعتبار ما يواجهه أمراً يهدد الامن والسلم الدوليين في حال عدم تدخل مجلس الامن العاجل ، وعدم توفير الدعم المالي الضروري والمطلوب لتمكين الأردن من التعامل مع هذا الوضع الخطير، كما وتوجه الأردن بطلب لإرسال بعثة أممية للإطلاع على حقيقة الأوضاع في أراضيه، إضافة الى دعوة الأمم المتحدة الى عقد اجتماع خاص في هذا الشأن (١٥٨).

وبالفعل فقد عقد مجلس الامن جلسة بناءا على طلب الاردن و تباحث اعضاء مجلس الامن في امكان ارسال وفد لزيارة مخيمات اللاجئين السوريين في الاردن، غير انهم لم يتمكنوا من التوصل الى اتفاق بهذا الشأن ، حيث اقترحت روسيا خلال المفاوضات ان يزور وفد مجلس الامن ايضا الاراضي الفلسطينية وهو ما سارعت الى رفضه الولايات المتحدة، اضافة الى بروز مسألة اخرى يتوجب حسمها وهي ما اذا كان يتوجب على الوفد ان يزور ايضا لبنان وتركيا اللذين يستضيفان اعدادا ضخمة من اللاجئين السوريين(١٥٩) .

٥-٥ سياسات الحكومة الاردنية في التعامل مع اللاجئين

---

١٥٨ موقع قناة روسيا اليوم الالكتروني منشور بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٦ على الرابط /http://arabic.rt.com/news/٦١٤٠١٦

١٥٩ صحيفة القدس العربي منشور على الموقع الالكتروني على الرابط الالكتروني
www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=today٪٥C٠٣x٨٤.htm&arc..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليس في الاردن كما اسلفنا في فصل سابق نظام و طني خاص باللجوء كما لم تصادق على اتفاقية وضع اللاجئين لعام ١٩٥١ ، و لا على بروتوكولها لعام ١٩٦٧ ، وانما يوجد مذكرة تفاهم بين الحكومة الاردنية و المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، و هي الموقعة بتاريخ ١٩٩٨/٤/٥ ، و التي تشير الى نظر الحكومة الاردنية في امر قيام آلية وطنية للنظر في طلبات اللجوء[١٦٠] ، و هو ما لم ينجز لغاية الآن ، و لكن ينظر الى سياسات اللاجئين و حقوقهم من منظار التزام الاردن بالحقوق العالمية لحقوق الانسان واعراف القانون الدولي، و لكن الحكومة الاردنية تعاملت بانسانية ، حيث فتحت حدودها للاجئين الفلسطينيين خلال سنوات حرب ١٩٤٨ ، و من ثم ١٩٦٧ ، و بعدها حرب الخليج الاولى عام ١٩٩١ ، و حرب الخليج الثانية عام ٢٠٠٣ ، و اخيرا للاجئين السوريين الهاربين من بلادهم بسبب الاوضاع الامنية المضطربة في سوريا اعتبارا من اذار ٢٠١١ .

و تعتمد السياسة المركزية للحكومة الاردنية على تقديم اقامة مؤقتة للاجئين في انتظار حلين : اما عودة اللاجئين الطوعية لوطنهم الاصل عند انتهاء الازمة السياسية او في وقت يشاؤون العودة فيه أو اعادة توطينهم في بلد ثالث[١٦١] .

وحيث ان قواعد القانون الدولي تنص على انه في حالة حدوث خرق لالتزام دولي (مثل الالتزام بحقوق الإنسان) فان الدولة مسؤولة عن هذا الخرق، كما يحدد المبادئ الرئيسية لمسؤولية الدولة و المتضمن مسؤولة الدولة عن أي سلوك يمكن أن يعزى إليها؛ فالأصل أن الدولة سوف تكون مسؤولة

---

١٦٠ البند الرابع عشر من مذكرة التفاهم بين الحكومة الاردنية و مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

١٦١ البند الخامس من مذكرة التفاهم بين الحكومة الاردنية و مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن أي تصرفات لموظفيها ما داموا يتصرفون بصفتهم الرسمية ، و كذلك تصرفات و اعمال الأشخاص أو الهيئات غير الحكومية والتي للحكومة سلطة توجيهها او مراقبة اعمالها ، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للدولة أن تكون مسؤولة عن السلوك غير المشروع الذي ترتكبه عن قصد دولة أخرى تقوم بتقديم العون أو المساعدة في اجراء هذا السلوك .

و لقد حذر مراقبون من الاستمرار في استقبال تدفق اللاجئين السوريين الى المملكة دون ضوابط أو تقييم ومراجعة ، وعدم معاملتهم كلاجئين متضررين من عدم الاستقرار السياسي، كما هو الحال مع جميع اللاجئين في العالم [١٦٢] ، مشيرين الى الانعكاسات السلبية على الاقتصاد والأمن الوطنيين ، وذلك في الوقت الذي حذر فيه رئيس بعثة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عمان أندرو هاربر من استمرار تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن وذلك بسبب نقص التمويل ، وحذر من زيادة عبء تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن[١٦٣] .

وقد ذهب المناصرون لقضايا اللاجئين إلى تصور ثلاثة حلول طويلة الأمد لمشكلات تدفقات اللاجئين، تتمثل في :عودة اللاجئين طواعية إلى بلادهم الأصلية، عندما تتبدل الظروف السائدة فيها أو التكامل والاندماج بصفة دائمة في الدولة التي لجأوا إليها في بادئ الأمر، أو إعادة توطينهم في دولة أخرى، غير أن الاردن و بسبب الاعتبارات السياسية الناجمة عن القضية الفلسطينية ذات الوقع الشديد

---

١٦٢ مقالة بعنوان : "تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن يشكل ضغطا على خدمات البنية التحتية " محمد الفاعوري ، جريدة الدستور ، العدد رقم ١٦٧٣٤ السنة ٤٧ – الخميس ٢٠١٢/٦/٩.

١٦٣ تصريح اندرو هاربر رئيس بعثة مفوضية اللاجئين في عمان لوكالة يونايتد برس انترناشيونال نشر يوم ٢٠١٢/٦/٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على السياسات الاردنية ، و خشية من توطين اللاجئين الفلسطينيين و اثره على الوضع الديمغرافي الحساس للاردن ، و حفاظاً على حقوق اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من وطنهم فلسطين المتمثلة بحق العودة والتعويض ،و في مواجهة ما يسمى بالوطن البديل ، ترفض خيار التوطين او الاندماج في المجتمع المحلي، و بالتالي لجأت الى خيار يتمثل في عزل اللاجئين عن المجتمع المحلي الى حين الوصول الى حل مناسب لقضيتهم ، و ذلك بدلاً من تبني سياسة قبول و استيعاب اللاجئين ، والواقع أن قضية عزل اللاجئين قد ظهرت في الآونة الأخيرة باعتبارها الحل الرابع الذي بدأ يفرض نفسه على أرض الواقع، لما يتسم به من صفة الديمومة ، وهو الخيار الذي تبنته الحكومة الاردنية في معالجتها لازمة دخول اللاجئين السوريين حيث ان الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في المملكة الاردنية هي احد اهم الاسباب التي تقيد سياسة اللاجئين في الاردن .

ويعني العزل إبقاء اللاجئين في أوضاع طويلة الأمد ، و تتسم بشدة القيود المفروضة على حركتهم ، بهدف عزل تأثيرهم على اقتصاديات البلد المضيف ، و للضغط على المجتمع الدولي لتحمل مسؤلياته في مشاركة الاعباء الواقعة على البلد المضيف ، مع ما لهذا الخيار من سلبيات خطيرة تتمثل في تعريض اللاجئين لأخطار البطالة ، والاعتماد على الغير – أي أن تكون حياتهم معلقة إلى أجل غير مسمى– على نحو يشكل انتهاكاً لحقوقهم الأساسية المنصوص عليها في اتفاقية اللاجئين الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٥١ ، وتتمثل حالات المعاناة الصارخة التي يعيشها اللاجئون فيما هو مفروض عليهم من حياة العزلة المادية ، إلى أجل غير مسمى في المخيمات التي يعيشون فيها ، وبصرف النظر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عما إذا كان اللاجئون يقيمون في مخيمات أو في غيرها، فإن حياتهم تتخذ شكلا من أشكال العزل، وتفتقر إلى الحرية التي تمكنهم من ممارسة حياتهم الطبيعية[١٦٤] .

و الاردن كدولة ذات موارد محدودة و اقتصاد ضعيف قائم اساساً على المساعدات الاجنبية والقروض ، و انتاجية متدنية و مديونية متزايدة جراء انتهاج سياسات اقتصادية و تنموية غير مجدية وجد في سياسة عزل اللاجئين الاخيار الامثل ، سيّما و أن فرص العمل التي يوفرها السوق الاردن في ظل السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة شحيحة بالنسبة للاردنيين ، فضلاً عن غيرهم من اللاجئين ، و في ظل تزايد معاناة المواطنين من تزايد ارتفاع أسعار المواد التموينية والخدمات الأساسية والمواصلات والسكن ، و تلافياً لحدوث تنازع بين المواطنين و اللاجئين على الموارد النادرة اصلاً ، و فرص العمل الشحيحة ، كان خيار العزل في مخيمات هو الخيار الافضل للحكومة الاردنية ، كما ان التزام الجهات الدولية المانحة بتمويل أعمال الإغاثة داخل المخيمات، دون الخدمات العامة مثل التعليم والمساعدة وهي خدمات يحتاجها اللاجئون حتى من حقق منهم شروط الاندماج المحلي، ادى إلى إتباع نهج العزل في المخيمات في التعامل مع اللاجئين مع ما يمثله هذا الخيار من تهديد لحقوق اللاجئين ، و من قدرتهم على التعايش بشكل طبيعي ، و تجاوز معاناتهم الانسانية جراء ترك الاوطان ، و خسارة الممتلكات ، و فقد الاعزاء و الاهل ، وكان بالامكان التغلب على ذلك لو وافق المانحون ، و لو بحد أدنى على تعويض الاردن كدولة مضيفة على أساس نسبة اللاجئين بها عن جميع هذه النفقات مادام اللاجئون سيتمتعون بحقوقهم التي نصت عليها الاتفاقية ، و يمكن للجهات المانحة أن تعرض حوافز

---

١٦٤ Keri Roberts and Jennifer Harris, Disabled people in refugee and asylum seeking communities, The Policy Press,London ,٢٠٠٢.p١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخرى ، مثل: زيادة التمويل الموجه للتعليم المهني ، و قروض المشروعات الصغيرة ، الى غير ذلك من أشكال المساعدة التي من شأنها الارتقاء بالقدرة الإنتاجية للاجئين والسكان المحليين على السواء ، و كان بامكان المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تلعب دوراً رقابياً فريداً من خلال ضمان حصول اللاجئين على حقوقهم المنصوص عليها في الاتفاقية ، وتحديد الأعباء المالية الواقعة على الدولة المضيفة، وإبلاغ الجهات المانحة بهذه الأعباء.

و في بداية الازمة يلاحظ ان الحكومة الاردنية لم تعترف رسمياً بوجود لاجئين سوريين على أراضيها ، كما واصلت علاقاتها الدبلوماسية مع سوريا لحماية المصالح الأردنية بخاصة المواطنين الأردنيين في سوريا ، وتسهيل انتقالهم الآمن إلى الأردن، وحمايتهم ، في حين بات المجتمع الاردني الذي يتحمل وحده تبعات التواجد الكبير لعشرات الآلاف من اللاجئين السوريين ، و ازاء غموض و ضبابية الموقف السياسي للحكومة الاردنية، يحمّل وزارة الداخلية والحكومة مسؤولية دخول اللاجئين بدون أسس أو تنظيم ، مما أسهم في خلق فوضى وتحديات تواجه الحكومة والشعب على حد سواء جعلت من الصعب جدا أن يواجه الأردن هذا التحدي الإنساني بموارده الذاتية وحدها، والتي تشهد تناقصا، كما يواجه الاقتصاد الأردني عدة تحديات في الفقر ، والبطالة ، والتنمية المستدامة ، وبدأت التداعيات تظهر آثارها وانعكاساتها السلبية على الساحة الاردنية، شيئا فشيئا (١٦٥)، و شدد ناشطون وشخصيات وطنية واعلامية على ضرورة عمل مراجعة واعادة تقييم للتدفق السوري من حيث أعدادهم ، والتعامل معهم ، الى جانب بحث تقديم اشكال المساعدات لهم ، وتسكينهم ، والانفاق عليهم وحمايتهم ، مطالبين أن يتم التعامل مع اللجوء السوري كما تم التعامل مع اللجوء العراقي خلال ازمة الخليج ،

١٦٥ماهر ابو طير ، مقالة بعنوان أزمة اللاجئين السوريين ، جريدة الدستور العدد الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وافساح المجال للمفوضية السامية للاجئيين لتتحمل مسؤولياتها تجاههم من خلال حصر أعدادهم ، وتسكينهم ، و رعاية شؤونهم ، وتحمل تبعات الإنفاق عليهم وحمايتهم ، وإعادتهم حال استقرار الأوضاع في بلادهم .

و قد قرر مجلس الوزراء الاردني بتاريخ ٢٠١٢/٧/٩ بناء على تنسيب وزير الداخلية الموافقة على انشاء مخيمات الطوارئ للاجئين السوريين في المملكة ، والبدء في استقبال اللاجئين السوريين المتواجدين في المملكة فيها [١٦٦]، والسماح للمنظمة الدولية للهجرة باقامة مخيم للاجانب الذين يعبرون الى الاردن من الاراضي السورية لغايات تنظيم التعامل معهم ، وذلك اما باعادتهم الى بلدهم الاصلي او تسفيرهم لبلد ثالث ، او عودتهم لسوريا، بحسب ما تقرره المنظمة الدولية للهجرة ، كما قرر اعتماد الهيئة الخيرية الاردنية الهاشمية كجهة مشرفة على إدارة مخيم اللاجئين، على ان تتحمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين كامل نفقات المخيم ومستلزماته وفق اتفاقية توقع لذلك ، واعتماد الهيئة الخيرية الاردنية الهاشمية الجهة الوحيدة لاستقبال وتوزيع المساعدات العينية والمالية للاجئين السوريين، وذلك سواء من الجمعيات المحلية ، او الدولية .

كما شرعت الحكومة الاردنية اعتبارا من تموز ٢٠١٢ تعمل على حصر اعداد اللاجئين في المدن والبلدات الاردنية لتحديد الآلية المناسبة للتعامل مع الأزمة ، وإعادة تقييم التدفق السوري إلى المملكة تفاديا لمزيد من التبعات ، والتحديات والانعكاسات السلبية التي بدأت تظهر آثارها واضحة على الصعيد الداخلي ، وإفساح المجال لمفوضية اللاجئين لتحمل مسؤولياتها ، حيث أدركت أخيراً أن عدم معاملتهم

---

١٦٦ جريدة الغد الاردنية على الموقع الالكتروني على الرابط http://www.alghad.com/index.php/article٢.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلاجئين وترك الشعب الأردني وحده ليقوم بواجبه الانساني تجاههم دون ضوابط ، وتحمل مسؤولية رعايتهم في ظل غياب المنظمات الدولية عن تقديم سبل الحياة البسيطة لهذة العائلات ، والتي لم تجد سوى الجمعيات الخيرية الاهلية لتقديم الدعم اللازم لها ، وتوفير الحد الادنى من سبل العيش الكريم ، ما اوجد اثارا سلبية على الاقتصاد الوطني وترتب على ذلك استنزاف الموارد وارتفاع الاسعار ، وكلف المعيشة وأجور المنازل ، وزيادة التضخم بسبب زيادة الطلب على السلع وزيادة الضغط على الخدمات ، غير أن مهمة حصر أعداد اللاجئين السوريين وتحديد أماكن اقامتهم أصبحت شبه مستحيلة بعد أن انتشروا في المدن و الارياف والقرى والبوادي ، وقد اخذ عدد اللاجئين السوريين الذين يفرون الى الاردن يوميا ثابت الى حد كبير، وبمعدل ٦٠٠ شخص يومياً [١٦٧]، وأغلب هؤلاء كانوا قد عبروا السياج الحدودي الى المملكة بطريقة غير مشروعة ، و تحسباً لاحتمالات لجوء أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين الى المناطق المحاذية للمملكة نتيجة لاستمرار الأوضاع الأمنية الصعبة في سوريا ، واستمرار تدفق اللاجئين السوريين على المملكة ، اعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين انها بصدد التباحث مع الحكومة الاردنية بشأن إنشاء مخيمات للاجئين السوريين ، انطلاقاً من مسؤوليتها الدولية ، و تفعيلا للاتفاقية الموقعة بين الطرفين بهذا الخصوص لعام ١٩٩٨ التي تم الاشارة اليها في فصل سابق .

دخلت اعداد كبيرة من اللاجئين السوريين الذين يفرون من سوريا الى أراضي المملكة عبر المعابر الحدودية غير الرسمية (الشيك الحدودي) بطريقة غير مشروعة، أي بمخالفة قانون الاقامة و شؤون

---

١٦٧ تصريح آندرو هارير ممثل المفوضية في عمان لوكالة فرانس برس منشور بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجانب الاردني رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ ، وبموجب المادة (٣١) من القانون المذكور فان كل من دخل المملكة دون حيازة جواز سفر ، و تأشيرة مرور ، و دون ان يعبر من مراكز الحدود او الموانئ والمطارات المخصصة لذلك ، و بعد التأشير على جواز سفره ، او الوثيقة التي تحل محله فانه سيتم القاء القبض عليه دون مذكرة ، ويودع للحاكم الاداري ، الذي له ان يأمر بإبعاده أو أن يوصي وزير الداخلية بمنحه إذنا بالإقامة، أو أن يحيله إلى قاضي الصلح، وعند ادانته من قبل المحكمة يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر، أو بالغرامة[١٦٨]، و علاوة على ذلك كان الكثير من هؤلاء اللاجئين قد دخلوا البلاد دون أن يكون بحوزتهم اوراق ثبوتية ، وعليه فقد جرى التعامل مع اللاجئين السوريين بفرض قيود على حرية حركتهم ، حيث يتم التحفظ عليهم بداية الازمة داخل المخيمات في السايبر سيتي ، و حديقة الملك عبدالله ، و من ثم و عند افتتاح مخيم الزعتري كان يتم التحفظ عليهم ونقلهم مباشرة الى مخيم الزعتري ، ويتم الاحتفاظ بوثائقهم الثبوتية و هوياتهم ان وجدت لدى وصولهم من قبل السلطات الامنية المختصة ، ويسمح بخروجهم من هذه التجمعات التي تديرها وزارة الداخلية عند تقديم كفالة من مواطن اردني ، تضمن إعادتهم عند الطلب ، كما يتعهد الكفيل برعاية هؤلاء الأشخاص في الأردن والتعاون مع السلطات إذا واجهوا مشاكل ، و بهذه الطريقة يكونون أحراراً في الاستيطان في المناطق الحضرية في جميع أنحاء الأردن ، و بهذه الطريقة سيتم معاملة اللاجئين الذين يلجأون الى الاردن بطريقة غير مشروعة لاحقاً ، حيث سيتم استقبالهم و التحفظ على أوراقهم الثبوتية ، ونقلهم إلى المخيمات المخصصة لإيوائهم ، أما اللاجئون الفلسطينيون الذين يدخلون مع اللاجئين السوريين بطريقة غير مشروعة فانه يتم التحفظ عليهم في المخيمات غير انه لا يسمح بخروجهم منها بكفالة ، حيث قرر

---

١٦٨ المادة ٣١ من قانون الاقامة و شؤون الاجانب رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزير الداخلية بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٤ بمنع اللاجئين الفلسطينيين من حملة الوثائق السورية أو المصرية أو العراقية من دخول أراضي المملكة ، و منع أيضا تكفيل اللاجئين الفلسطينيين من حملة الوثائق الموجودين في المخيمات على الحدود من قبل أقارب أردنيين ، إذ أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا يبلغ ٤٨٠ ألف لاجئ لأن ذلك سيخلق مشكلة كبيرة للأردن في حال دخول أعداد كبيرة منهم لأراضيه[١٦٩] .

وكان المجلس الأعلى للسياسات وهو أعلى مرجعية سياسية قد قرر في وقت سابق عدم إدخال أو تكفيل الفلسطينيين من حملة الوثائق السورية اللاجئين إلى المملكة؛ بسبب مقاومة المملكة لمشاريع الوطن البديل ، والتهجير للفلسطينيين ، واعتبارهم لاجئين فلسطينيين تقع مسؤوليتهم على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الاونروا" [١٧٠].

٥-٥-١ انشاء مخيم الزعتري

قامت الحكومة الأردنية بعد أن اتخذت قرارها بإنشاء مخيم للاجئين بالبحث عن مكان مناسب لإقامة هذا المخيم ، بحيث يراعى بشكل رئيس عدم تحميل خزينة الدولة مزيدا من الأعباء نظراً للظرف الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد ، و قد تم استبعاد خيار مخيم رباع السرحان ، و الذي تم انشاؤه من قبل الحكومة الاردنية ، و الانتهاء من تعبيده بالكامل لعدة اسباب :

---

١٦٩ منظمة العفو الدولية منشور على الموقع الالكتروني للمنظمة بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٩ على الرابط

http://www.amnesty.org/ar/news/jordan-children-among-syrian-refugees-denied-entry-٢٠١٣-٠٨-١٩

١٧٠ صحيفة العرب اليوم العدد الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٥م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. صغر مساحته المكونة من ٢٠ دونماً ، حيث ان هذه المساحة لا تستطيع استيعاب الاعداد التي كانت تتوقعها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والتي كانت تقدر بداية ب (٧٠) الف لاجئ.

٢. عدم مناسبة الموقع لانشاء الخيم ، حيث ان الموقع مخصص للكرافانات ، و لا تستطيع المفوضية بامكانياتها المتوفرة ذلك الحين توفير العدد الكافي من الكرافانات المتنقلة نظراً لأن كلفة الخيمة الواحدة تبلغ ٤١٩ دولار ، بينما يكلف الكرفان المتنقل حوالي ٥٠٠٠ دولار [١٧١] .

٣. قرب مخيم رباع السرحان من طريق عمان – دمشق الدولي ، و كذلك من الحدود الاردنية – السورية و سهولة استهدافه امنياً .

و لذلك اتجهت النية إلى تشكيل لجنة حكومية مكونة من محافظ المفرق ،و مدراء الأجهزة الأمنية في المحافظة ، بالإضافة إلى حارس أملاك الدولة التابع لوزارة المالية ، مهمتها البحث واختيار مكان مناسب من ضمن الاراضي العائدة لاملاك الدولة لانشاء المخيم المقترح ، و بالكشف على عدة مواقع فقد وقع اختيار اللجنة المذكورة على قطعة ارض مساحتها ٥٥٠٠ دونم تقع قرب بلدة الزعتري والتي اشتق اسمها من وادي الزعتري الذي يمر بجوار القطعة المذكورة ، والتي كانت تتضمن مطاراً عسكرياً مهجوراً ، و هي تتميز بالاضافة الى انبساط أرضها بقربها من مصادر المياه والطاقة الكهربائية ، و ترتبط بطريق بغداد الدولي بواسطة طريق قديم معبّد يخترق مزرعة خاصة مجاورة للمخيم ، تتضمن بئر ماء ارتوازي ، فضلا عن قربها من آبار مياه سلطة المياه التي تزود مناطق شمال الاردن بالمياه ، لكون المنطقة غنيّة

---

١٧١ تصريح نائب المفوض العام للمفوضية العامة للاجئين الدكتور يوسف الدرادكة منشور بجريدة الدستور تاريخ ٢٠١٢/٧/١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمياه الجوفية ، و تعد الخزان الاستراتيجي الذي يغذي بالمياه محافظات المملكة الشمالية : المفرق ، و اربد ، و جرش ، و عجلون ، و احياناً كان يغذي منطقة العاصمة عند حدوث نقص ، غير أن هناك ما يعيب هذا الموقع من كون طبيعة ارضه صحراوية ذات تربة ناعمة و مفككة، ومثيرة للغبار، و قريبة بمسافة ٥٠٠ متر من تجمع سكني هو بلدة الزعتري ، و مسيل وادي وهو وادي الزعتري ، لكن العيب الاكبر يتمثل في قصر المدة المقررة لتجهيز الموقع ، وإيصال خدمات البنية التحتية ، حيث عملت الآليات المستخدمة لتسوية التربة وإنشاء الطريق الوسطي للمخيم ، و التي تزامن عملها مع بدء عملية نصب الخيام ، و كذلك التسرع بنقل اللاجئين الى الموقع ، و المباشرة بإيوائهم على تفاقم مشكلة تفكك التربة ، ما أثار الغبار الشديد في أجواء المخيم مع سوء التوقيت الذي جمع حر الصيف مع موسم انطلاق الزوابع والرياح مع حلول شهر الصوم (رمضان) ، بالاضافة الى كل ذلك عدم مناسبة الخيم المستخدمة لايواء اللاجئين في المخيم للظروف الصحراوية الحارة ، نظراً لخفة وزنها الذي يجعلها عرضة للاقتلاع بواسطة الرياح الشديدة التي تهب في المنطقة ، و رقتها التي تجعلها غير ذات فائدة في حجب حرارة الشمس و توفير الظل اللازم لحياة طبيعية بداخلها ، وصغر مساحتها بحيث لم تراعي طبيعة العائلة السورية ذات عدد الأفراد المرتفع ، و افتقارها إلى توفير الخصوصية .

من ذلك يلاحظ أن الحكومة الأردنية أخطأت في التريث الطويل لاتخاذ قرار إنشاء المخيمات ثم ضاعفت هذا الخطأ بالتسرع باختيار الموقع ، وسوء تقدير للفترة اللازمة لاستكمال البنية التحتية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخيم و لعدم مراعاة متطلبات الظروف المناخية لعملية الإنشاء ما كان له عواقب مأساوية على طبيعة الحياة بالمخيم في أوقات لاحقة[١٧٢] .

وقد تم المباشرة باعمال تسوية الارض المنوي اقامة مخيم الاجئين السوريين عليها يوم ٢٠١٢/٧/١٧ بواسطة العديد من الآليات ، فيما تم نصب عدد من « الشلاتر» الكبرى بالموقع الذي تبلغ مساحة (٥٠٠٠) دونم ، وفي الوقت ذاته تم بناء ٤٠٠ خيمة عليها لإيواء الأسر السورية اللاجئة الى محافظة المفرق ، و في يوم ٢٠١٢/٧/٢٩ أعلن المنسق الميداني لمفوضية اللاجئين أن المخيم أصبح جاهزا لاستقبال اللاجئين ، وفقا للمعايير الدولية و الانسانية، ثم أعلن ممثل مفوضية الامم المتحدة للاجئين اندروا هاربر ان مخيم الزعتري ضمن المواصفات العالمية للامم المتحدة، والصعوبة تكمن في الظروف الصحراوية الذي اقيم فيه، و اقر ان المخيم مكان يصعب العيش فيه لاسباب مختلفة منها الاجواء الصحراوية، وعدم توفر كل الخدمات اللازمة لتسهيل الاقامة فيه، و اشار الى ان العمل مستمر مع جميع المنظمات الاممية والمعنيين لتحسين الظروف المعيشية لهم ، واستكمال البنية التحتية من : ماء ، و كهرباء ، و غذاء ، و شبكة طرق ، وبعد أن أتمت الهيئة بالتعاون مع المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين نصب (١٨٠٠) خيمة لايواء عديد اللاجئين السوريين ، و في ٢٠١٢ /٧/٣١ تم افتتاح المخيم من قبل وزير الداخلية الاردني ، وفي اليوم التالي كان عدد اللاجئين الذين نقلوا إلى المخيم من مخيمات الرمثا و الاشخاص الذين عبروا الحدود حوالي ٨٠٠ شخص ، و كان قد تم تركيب محولات كهربائية لتزويد المخيم بالطاقة الكهربائية ، غير انه لم يتم عند الافتتاح ايصال التيار

---

١٧٢ فهد الخيطان ، مقالة بعنوان ، اللاجئون السوريون لا تذلوا اشقاءنا ، صحيفة الغد منشورة يوم ٢٠١٣/٣/٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكهربائي ، وعليه تم توزيع و حدات انارة على قاطني الخيم من اللاجئين تعمل بالطاقة الشمسية لانارة الخيم ليلاً ، ولكن الاعداد المتوفرة منها لم تكن كافية ، مثلما لم تتم إنارة شوارع المخيم ، كما لم يكن قد استكمل سياج امني يحيط بالمخيم ، و لم تكن القوات الامنية المكلفة بالحراسة بالعدد الكافي ، و لا الكوادر الإدارية المناط بها تقديم خدمات الاغاثة من وجبات غذائية و لوازم الإقامة بالخيام ، من فرشات و بطانيات و نحو ذلك من حليب أطفال و فوط و لوازم نسائية .

و في ظل ظروف مناخية شديدة القسوة حيث الحر الشديد في المنطقة الصحراوية التي تثور فيها الرياح ، لتثير الغبار الذي ازداد مع تفكك التربة الناجم عن عمل الآليات المتزامن مع وصول يومي لدفعات متزايدة من اللاجئين ، يترافق ذلك مع حلول شهر رمضان ، و وصول اللاجئين الى المخيم بعد رحلة محفوفة بالمخاطر والعناء الشديد ، ذاقوا فيها أخطار القصف ، والجوع ، والعطش و الإرهاق ليتفاجئوا بعدم استكمال الجاهزية في المخيم ، فوجبات الافطار التي يفترض أن تقدم لهم عند الغروب ، كانت تصل البعض منهم عند وقت متأخر من الليل ، و قد تعرضت للتلف لكثرة أعداد اللاجئين ، واتساع رقعة المخيم ، و قلة عدد الاداريين ، اذ يتم احضار الوجبات الجاهزة من مطاعم في عمان ، التي تبعد حوالي ٨٠ كم ، كما كان عدد مشارب الماء غير كافٍ ، ما يسبب ازدحاماً عليها و كذلك عدم كفاية الحمامات والمراحيض العامة .

و منذ الايام الاولى للمخيم قام اللاجئون السوريون بإبداء استيائهم و رفضهم للاقامة في المخيم ، و تمكن العديد منهم من الفرار تحت جنح الظلام ، مستغلين قلة اعداد الحراسة ، و سعة مساحة المخيم ، و خصوصاً أولئك الذين لهم أقارب او معارف من الأردنيين ، مع وجود شبكات تهريب للاجئين مقابل تقاضي مبالغ نقدية منهم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما الذين ليست لديهم القدرة على مغادرة المخيم ، فقد قاموا بافتعال المواجهات مع رجال الامن و قاموا بالقاء الحجارة على عناصر قوات الامن ، محاولين التعبير عن سخطهم ، و عدم رضاهم عن ظروف المخيم المعيشية القاسية ، محتجين على عدم كفاية الحمامات و المراحيض ، خصوصاً للنساء ، ونقص لمياه الشفه ، وعدم وجود بقالات بالمخيم ، وبأن الاكل الذي يقدم لهم غالبا ما يكون غير مطهو جيدا كالارز والدجاج، مطالبين بصرف كمامات للاطفال ، ولهم ، تفاديا للالتهابات التنفسية التي يسببها الغبار ، وقد قاموا باكثر من مناسبة بافتعال اعمال شغب ، و محاولات لنهب وسرقة مستودعات للهيئة الخيرية الهاشمية بالمخيم ، وعدم التزامهم بنظام الدور لاستلام المساعدات ، كما يقومون في بعض الحالات برشق قوات الامن والدرك بالحجارة والتقدم باتجاه البوابة الرئيسية للمخيم بقصد إثارة البلبلة والفوضى ، و و كان رجال الأمن يتصدون لهذه الأعمال بالغاز المسيل للدموع احياناً ، و قد تم إلقاء القبض على بعض مفتعلي الشغب في بعض المواجهات و قامت السلطات على إثرها بإبعاد ٢٠٠ شخص من مثيري الشغب الى وطنهم سوريا ، كما تقدم العديد من الاشخاص غير الراغبين في المكوث في المخيم بطلبات عودة الى وطنهم بناءاً على طلبهم ، حيث كان يتم الاستجابة لهم بإعادتهم عبر الشيك الحدودي بعد التأكد من سلامة الطريق في الجانب الآخر من الحدود ، وهي عمليات تكررت خلال الفترات اللاحقة كثيراً ، وقد غطّت وسائل الإعلام العالمية والعربية والمحلية ، في تقاريرها المصورة و المسموعة والمقروءة أخبار المخيم ، و معاناة قاطنيه من اللاجئين ، و كذلك احتجاجاتهم و مواجهاتهم مع قوات الأمن الأردني المعنية بحماية و حراسة المخيم وتوفير الأمن لساكنيه ، وتوالت زيارات كبار السياسيين من مختلف دول العالم من ملوك و رؤساء ، و رؤساء حكومات ، و وزراء ، و سفراء و أمين عام منظمة الأمم المتحدة ، و رؤساء العديد من المنظمات الدولية ، و نجوم فن ، و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رياضة ، و مشاهير ، و زعماء دينيين ، و أكاديميين و غيرهم بغية الاطلاع على أوضاع المخيم و تقدير حجم المساعدة المطلوبة .

و في ٢٠١٢/٨/١٢ تم المباشرة ببناء المستشفى المغربي الميداني في المخيم ، و يتسع لحوالي ٦٠ سريرا ، وبإشراف طواقم طبية وتمريضية مغربية لتقديم الخدمات الصحية والعلاجية للاجئين السوريين ، وتخفيف عناء الذهاب إلى المستشفيات الحكومية ، و ذلك بتنسيق وتعاون مستمر مع وزارة الصحة الاردنية ، التي وفرت جميع طواقمها في المستشفيات لاستقبال الحالات الطارئة ومعالجتها ، كما عمدت الوزارة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية الى استحداث عيادة طبية في المخيم ، لتتولى الاشراف على المنظمات الدولية التي تقدم خدمات الرعاية الصحية الى جانب متابعة الصحة العامة والعلاجات والمياه وجوانب الصحة البيئية ، و السلامة العامة ، وسلامة الغذاء ، الى جانب التنسيق فيما بين كافة مقدمي خدمي الرعاية الصحية في المخيم لافادة اللاجئين[١٧٣] .

و في ٢٠١٢/٨/١٩ توفي اول لاجئ سوري في المخيم في حريق خيمة ، و بعدها باربعة ايام و مع وصول عدد اللاجئين السوريين في المخيم الى ١٣الف لاجئ تم استحداث مركز امني في المخيم بهدف تقديم الخدمات الامنية لقاطني المخيم ، والحفاظ على الامن والامان داخله ، للحيلولة دون حدوث اشكالات امنية، والحفاظ على سلامة قاطنيه وافراد اسرهم [١٧٤] ،و لوضع حد لعمليات تهريب اللاجئين من

---

١٧٣ تصريح مدير ادارة الرعاية الصحية الاولية في وزارة الصحة الدكتور بسام حجاوي لجريدة الراي الاردنية منشور بتاريخ ٢٠١٢/٨/١١.

١٧٤ جريدة الدستور العدد الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخيم من خلال شاحنات ، وقلابات ، وضاغطات النفايات ، حيث لا زالت اعمال الانشاء ، و استكمال البنية التحتية مستمرة لذلك الحين مع عدم وصول الكهرباء الى مرافق المخيم .

و في تلك الفترة و لتخفيف معاناة اللاجئين السوريين الذين كانوا يشتكون من سوء نوعية الخيام التي كانت عرضة للاقتلاع بفعل الرياح لخفتها و عدم ملائمتها لطبيعة المناخ الصحراوي ، قامت حكومة المملكة العربية السعودية بالاعلان عن تبرعها بكلفة تجهيز ٢٥٠٠ وحدة سكنية مؤقتة (كرافان) تصنع داخل الاردن لتكون جاهزة قبيل حلول فصل الشتاء ، كما تبرعت دول خليجية اخرى ، و اجنبية باعداد اخرى ، كدولة الامارات العربية المتحدة ، واليابان ، و كوريا ، و عمان ، و توالت بعد ذلك المساعدات الانسانية والاغاثية لتساهم في تحسين اوضاع المخيم .

وقد بدأت عملية التحضير لفصل الشتاء في المخيم من قبل ادارة المخيم في ذلك الحين ، وهي الهيئة الخيرية الهاشمية وبالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمات الأمم المتحدة والجهات المعنية، من المديرية العامة للدفاع المدني ، و وزارة المياه ، و وزارة الاشغال العامة ، والقوات المسلحة الاردنية منذ منتصف شهر تشرين اول ٢٠١٢، اذ تم تشكيل لجنة برئاسة المديرية العامة للدفاع المدني وبالتعاون مع مختلف الجهات المعنية لدراسة اوضاع المخيم من مختلف المناحي لبيان جاهزية المخيم لاستقبال موسم الشتاء بدون كوارث واستقبال اللاجئين فيه لفصل شتاء آمن ، و تأمين حماية اللاجئين بمختلف اعمارهم ، من البرد القارص ، وتوفير المكان الدافيء لمواجهة فصل الشتاء، واولها تأمين الملابس الشتوية والمدافيء والاغطية، و قد قامت مفوضية اللاجئين بتوجيه دعوة للمجتمع الدولي ، و مناشدة مختلف منظمات العالم الدولي والعربي تقديم الدعم اللازم لمواجهة التحديات الطبيعية والغذائية ، وتوفير المياه النقية للاجئين السوريين ، و في هذا السياق قام رئيس الوزراء الدكتور عبد الله النسور يرافقه اعضاء اللجنة التوجيهية العليا لشؤون اللاجئين السوريين المكونة من وزراء الداخلية، الاوقاف،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية، التخطيط، المياه والري، الاعلام، اضافة الى رئيس هيئة الاركان ومدير الامن العام، ومدير الدفاع المدني وامين عام الهيئة الخيرية الهاشمية بزيارة الى مخيم الزعتري للاجئين السوريين للاطلاع على الأوضاع داخل المخيم وبحث احتياجاته الحالية والمستقبلية ، وفي ٢٠١٢/١١/٢٨ توفي ثلاثة أطفال سوريين بمخيم الزعتري للاجئين السوريين ، وقد أرجعت مصادر ذلك إلى موجة البرد ، والتي تهبط بدرجات الحرارة في المخيم ليلا بشكل كبير ، دون وجود مدافئ، في حين ردتها إدارة المخيم إلى أمراض رافقت الأطفال من سوريا[١٧٥].

وكان أول اختبار لجاهزية المخيم لفصل الشتاء يوم ٢٠١٢/١١/١٢ حيث سقطت الامطار على مخيم الزعتري الذي كان عدد سكانه في ذلك الحين حوالي ٤٢ الف لاجئ ، و حصيلة الاختبار ان تضررت ١٦ خيمة نتيجة الأمطار ، وعليه صرح الناطق الإعلامي لشؤون اللاجئين السوريين في المملكة انمار الحمود أن ادارة المخيم بالتعاون مع وزارة الاشغال العامة قامت باجراء الصيانة اللازمة تمهيدا لاعادة اللاجئين من سكان الخيم المتضررة اليها بعد التأكد تماما من عدم تسريبها للمياه ، كما ان وزارة الاشغال العامة وفرت عددا من الاليات للسلامة العامة ، على ان تكون على اهبة الاستعداد تفاديا لتكرار تضرر الخيم، مؤكدا ان الخيم كانت قوية وقادرة على التصدي للامطار ودرجات الحرارة الباردة ، و أن ادراة المخيم قامت ايضا بتفقد جميع الكرفانات والتي يبلغ عددها ٤٠٠ للتأكد من جاهزيتها لاستقبال المنخفضات الجوية مؤكدا انها جاهزة وتوفر قدرا كبيرا من الحماية لساكنيها[١٧٦].

---

١٧٥ موقع الجزيرة نت يوم ٢٠١٢/١١/٢٧ على الموقع الالكتروني www.aljazeera.net/news/.../٩faf٠٧١a-e٠٧٩-٤٠٨٦-٩٧ea-٢f٧e٢ddf٨dad

١٧٦ صحيفة الدستور العدد المنشور بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و مع الزيادة المطردة لعدد اللاجئين اتجهت النية الى افتتاح مخيم مريجب الفهود في محافظة الزرقاء البالغ مساحته ١٣ ألف دونم ، و يتسع الى ٥ آلاف و ٥٠٠ لاجئ بتمويل من دولة الامارات العربية المتحدة ، بمبلغ إجمالي يبلغ ١٠ ملايين دولار ، و قامت بتأمين كافة مستلزمات المخيم اضافة الى تأمين ٧٥٠ كرفانا مجهزة بالفرش ، والتدفئة المطلوبة ، ونفذته القوات المسلحة الأردنية، وبإشراف من الاسكان العسكري، كما يوجد بالمخيم محطة تنقية تتزود بمياه من بئر خاص للجيش وتم حفر بئر ماء اضافية في المخيم، اضافة الى توفر كافة الخدمات مثل ١٤ مطبخا موزعة على مساحته ، ومدارس ، ومسجد ، وسوق تجاري ، وقاعات ترفيهية ، ومواقف للسيارات، ومبنى لاحتضان ورعاية الاطفال الذين حضروا الى الأردن بدون ذويهم ، حيث روعي أن يتسم المخيم الجديد بمعايير ومواصفات مناسبة ، ومريحة، تنسجم مع المعاير العالمية والانسانية لاستقبال اللاجئين.

٥-٥-٢ دور وزارة الداخلية في ادارة مخيم الزعتري للاجئين السوريين :

ان السلطات الوزارية التي تتعامل مع قضايا اللاجئين مباشرة هي وزارة الداخلية و مراكزها الادارية، كالمحافظات والمتصرفيات ، بالاضافة الى مديرية الامن العام ، و مديرية الدفاع المدني العامة ، و مديرية الدرك و قوات البادية الملكية ، و دائرة الاحوال المدنية والجوازات و كذلك القوات المسلحة الاردنية ، حيث لا يوجد قانون محلي للتعامل مع اللاجئين ، او جهة مركزية تتعامل بشكل شامل مع قضايا اللاجئين ، كما تقوم وزارات الصحة والتربية والتعليم والمياه و الاشغال العامة و التنمية الاجتماعية و العمل و التخطيط والتعاون الدولي و الخارجية بتقديم الخدمات بشكل مباشر او غير مباشر للاجئين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمنذ الايام الاولى لظهور ازمة دخول اللاجئين السوريين لاراضي المملكة تولى الحكام الاداريون في محافظات الشمال (محافظة المفرق ، و متصرفية لواء الرمثا) مسؤلية رئاسة لجان ادارة ازمة دخول اللاجئين السوريين المشكلة من رؤساء الدوائر الامنية من : شرطة ، و دفاع مدني و مخابرات ، و امن عسكري ، و كانت لجان ادارة الازمة مسؤولة عن استقبال اللاجئين و فرزهم والاحتفاظ بالوثاق الثبوتية لهم لحين الطلب ، و من ثم نقلهم الى اماكن التجمعات السكنية الخاصة بهم و كذلك دراسات طلبات اخراج اللاجئين المسكنين بهذه التجمعات ، و الموافقة على تكفيل من تنطبق عليه الاسس من قبل الكفلاء المعتبرين من المواطنين الاردنيين ، و التنسيق مع الجهات الرسمية والدوائر الحكومية المعنية ؛ لتأمين وصول الخدمات الضرورية للاجئين السوريين ، و كذلك الحفاظ على الامن العام ، والنظام ، و الطمأنينة ، داخل التجمعات التي يقطنها اللاجئون ، و في المجتمعات المضيفة ، و كذلك احصاء اعداد اللاجئين السوريين المتواجدين ضمن مناطق اختصاصهم ، كما تولى متصرف لواء الرمثا ادارة امن التجمعات التي يقطنها اللاجئون السوريون في مناطق لواء الرمثا، وهي : سكن البشابشة ، و حديقة الملك عبدالله ، و مجمع السايبر سيتي ، بينما تولى محافظ المفرق مسؤولية ادارة امن مخيم الزعتري للاجئين السوريين الى غاية ٢٠١٢/٩/٢٩ حيث تم تعيين مدير مديرية حقوق الانسان بوزارة الداخلية للقيام بهذه المهمة ، و استمر الى ان قرر مجلس الوزراء يوم ٢٠١٣/١/١٣ استحداث ادارة شؤون مخيمات اللاجئين السوريين ، و تعيين احد مساعدي مدير الامن العام الاردني برتبة لواء مديرا لادارة شؤون مخيمات اللاجئين السوريين ، على ان تكون الادارة مرتبطة بنائب رئيس الوزراء وزير الداخلية فيما يتعلق بالامور الامنية والادارية وكافة الامور الداخلية ، في حين تنسق الادارة مع وزارة التخطيط في كل ما يتعلق بالمساعدات والعلاقات مع المنظمات والجهات الدولية ، وبموجب القرار ترتبط كافة الجهات ذات العلاقة بادارة شؤون مخيمات اللاجئين السوريين بمدير الادارة ،وتلغى أي قرارات او تعليمات سابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صادرة بشان ادارة شؤون مخيمات اللاجئين السوريين الى الحد الذي تتناقض فيه مع هذا القرار، وجاء قرار إنشاء الإدارة الجديدة لغايات توفير الخدمات الأساسية المقدمة للاجئين السوريين وتنسيق العمل في المخيمات و الاشراف على اقامة مخيمات جديدة ، ضمن الاحتمالات المتوقعة لاستيعاب اعداد كبيرة من اللاجئين على ضوء المستجدات المتوقعة في هذا الشأن .

وتتولى الادارة الاشراف على تنفيذ السياسات والإجراءات الحكومية الصادرة من الجهات العليا في التعامل مع ملف اللاجئين السوريين، ووضع اسس ومعايير العمل في المخيمات ، و الاشراف على اعمال ادارات المخيمات من كافة النواحي ، ومتابعة اعمالها ، و الاشراف على الترتيبات الامنية اللازمة لحفظ الامن والنظام داخل المخيمات ، كما تتولى متابعة سير العمل ، و الاجراءات اللازمة لاستقبال المساعدات الانسانية الواردة للمخيمات ، وتوزيعها على اللاجئين وحسب الاسس والتعليمات والهيكل التنظيمي حسبما ورد في وثيقة ادارة شؤون مخيمات اللاجئين السوريين.

٥-٥-٣ نظام الخروج من المخيم بكفالة

نظراً لعدم وجود نظام وطني للاجئين في الاردن كما اسلفنا في فصل سابق فانه يتم التعامل مع اللاجئ السوري الذي يدخل الاراضي الاردنية عبر الشيك الحدودي من غير الاماكن المخصصة للدخول كمركز حدود جابر، و مركز حدود الرمثا ، على انه اجنبي خالف قانون الاقامة والحدود الاردني رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣، و دخل البلاد بطريقة غير مشروعة ، و بالتالي و بحسب المادة ٣١ من القانون المذكور والتي تنص على أن: "كل من دخل المملكة خلافاً للمادتين الرابعة والخامسة من هذ ا القانون يلقى القبض عليه دون مذكرة، و يودع للحاكم الاداري الذي له ان يأمر بابعاده ، أو ان يوصي الوزير بمنحه اذناً بالاقامة او ان يحيله الى قاضي الصلح وعند ادانته من قبل المحكمة يعاقب بالحبس من شهر الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ستة اشهر او بالغرامة من عشرة دنانير الى خمسن ديناراً او بكلتا العقوبتين" . و بالنظر الى الوضع الانساني الخاص بالسوريين ، و كونهم لاجئين غادروا بلادهم بسبب الاوضاع الامنية المتدهورة في سوريا، فان السلطات الاردنية تقوم باستقبالهم ، و فرزهم والتحفظ على وثائقهم الثبوتية ان وجدت ، و من ثم نقلهم الى المخيمات المخصصة لاستقبال اللاجئين ، ليتم التحفظ عليهم في هذه المخيمات لحين زوال السبب الذي دخلوا البلاد بسببه بطريقة غير مشروعة، و في هذه المخيمات تتكفل المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين بتحمل كامل نفقات معيشة هؤلاء اللاجئين ، بموجب مذكرة التفاهم الخاصة بين الحكومة الاردنية و المفوضية ، والتي تم الاشارة اليها في فصل سابق ، و يتم تأمين حراسة هذه المخيمات لمنع هروب هؤلاء اللاجئين او الاجانب المخالفين لقانون الاقامة والحدود ، كما تلتزم السلطات الاردنية بعدم ابعاد هؤلاء الى بلدهم الاصلي ، او أي بلد آخر بموجب مبدأ عدم الرد، بحسب مذكرة التفاهم المشار اليها، و لكن السلطات لا تسمح لهم بالخروج من هذه المخيمات الا في الحالات الخاصة بعد تقديم كفالة من مواطن اردني ، وهذه الكفالة اجتماعية و ليست قانونية ، و تضمن معرفة المواطن الاردني الوثيقة باللاجئ السوري ، و معرفة المكان الذي سيقيم فيه ،و الاماكن التي سيتردد اليها ، بحيث يمكن لهذا الكفيل تقديم المعلومات المطلوبة عن اللاجئ عند طلبها من السلطات ، و تنظر لجنة مؤلفة من مندوبين عن الاجهزة الامنية العاملة في المخيم بطلبات اللاجئين الراغبين بالخروج من المخيم ، و لها صلاحية الموافقة على أي من هذه الطلبات اذا ما اقتنعت بموجبات الطلب ، و تتقاضى السلطات الاردنية من اللاجئ المقدم لطلب الخروج بكفالة ،والذي نال طلبه موافقة اللجنة المذكورة مبلغاً مالياً تفاوتت قيمته من وقت لآخر مع مرور الفترة التي استغرقتها الازمة و يبلغ حتى اواخر آذار من عام ٢٠١٣ مبلغ ١٥ دينارا للفرد الواحد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و قد نشأ على اثر تبني هذا النظام و نظراً لرغبة معظم اللاجئين الخروج من المخيم ، و لوجود صلاة قربى ،او مصاهرة ، او صداقة بين نسبة كبيرة من اللاجئين و سكان المحافظات الاردنية الشمالية ، اقبال كبير على تقديم طلبات الخروج بكفالة ، و توكلت كوادر وزارة الداخلية بادارة عمل هذا النظام في بداية الازمة ،و نظراً للاقبال الكبير من اللاجئين ولعدم كفاية الكوادر الادارية نشأت تجارة سرية لتهريب اللاجئين من المخيم ، ثم تطورت هذه التجارة لتشمل المساعدات الانسانية ، وقد جاء تكليف ادارة أمنية لشؤون المخيمات والتي تم الاشارة اليها آنفاً في محاولة من الحكومة الاردنية لكبح المتاجرة غير الشرعية بالكفالات و تهريب اللاجئين و المساعدات .

كما واجهت قوات الامن في المخيم تحدياً جديداً تمثل في مكافحة و منع محاولات اللاجئين الهروب من المخيم ،خصوصاً في الاشهر الاولى لإنشاء المخيم ، حيث لم يكن قد تم استكمال احاطته بسور محكم نظراً لسعة مساحة المخيم البالغة ٦٥٠٠ الف متر مربع ، و لعدم كفاية اعداد الدوريات المكلفة بحراسة محيط المخيم ، بالاضافة الى عدم انارة المخيم بداية الامر، و لقرب المخيم من بلدة الزعتري، التي تبعد حوالي ٥٠٠ متر فقط عن المخيم ، وحتى بعد أن تم حل مشكلة سور المخيم و تأمين الانارة الكافية ، و زيادة اعداد عناصر الحراسة استمرت مشاكل تهريب اللاجئين من المخيم لقاء عمولة من قبل عصابات تهريب محلية[١٧٧].

كما يقوم بعض الاشخاص من اللاجئين تحت وطأة الحاجة او ممن اعتادوا اللصوصية قبل اللجوء بعمليات سرقة لمواد المساعدات ، من مواد غذائية، وبطانيات ، و خيم من مستودعات هيئات الاغاثة

---

١٧٧ تصريح مدير العلاقات والتعاون الدولي في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين علي بيبي لسكاي نيوز عربية منشور على موقع القناة الالكتروني على الرابط http://www.skynewsarabia.com/web/articl.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المختلفة بغرض بيعها للزوار ،او المهربين ، بغرض تأمين نقد لشراء مواد غير اساسية لا تؤمنها المساعدات ،مثل السجائر ، و بطاقات الاتصال ، و نحو ذلك من الكماليات ، و عند عدم قيام هذه المنظمات بتأمين حراسة لمستودعاتها راح بعض هؤلاء اللصوص من اللاجئين يقوم بسرقة هذه المواد من البقاليات الصغيرة التي اقامها بعض اللاجئين داخل المخيم [١٧٨]، او من خيم اللاجئين الآخرين ، وبمرور الوقت باتت عمليات التهريب للاشخاص ،و لمواد الاغاثة ، والمساعدات الغذائية تجارة رائجة في مناطق محافظة المفرق ، حيث انتشرت خيم اللاجئين التي تحمل شعار مفوضية اللاجئين في عموم مناطق المحافظة ، و بيعت مواد الاغاثة من بطانيات ، و فرشات ، و مدافئ و لوازم اطفال في السوق المحلية .

و منذ تسلم هذه الادارة تم القاء القبض على عدد من الاشخاص الاردنيين بتهم التهريب للاشخاص و المواد العينية ،و تحويلهم للحاكم الاداري ليصار الى توقيفهم ادارياً ،لمدة تتراوح بين يوم واحد ،الى اسبوعين ، غير انه و لغاية نهاية شهر آذار ٢٠١٣ لا زالت عمليات التهريب مزدهرة للمساعدات والاشخاص و تطورت هذه الجرائم الى ان ظهر الحديث عن مشاكل تهريب المخدرات ، و الدعارة ، و الخطف مقابل الفدية على مختلف وسائل الاعلام (١٧٩)، ولذلك فان التحديات التي يواجهها الامن الاردني سواءا في مخيم الزعتري او غيره من المخيمات التي سيتم افتتاحها او انشاؤها لاحقاً ستكون

---

١٧٨ خبر بعنوان : التحضير لحملة أمنية واسعة في مخيم الزعتري بعد تقارير عن انتشار الدعارة و المخدرات ،موقع اخبار بلدنا الالكتروني نشر يوم ٩/٣/ ٢٠١٣ على العنوان : http://www.sarayanews.com/index.php?page=article&id=١٩٠٣٧١

١٧٩ تصريح نقيب تجار المواد الغذائية الاردني سامر جوابرة في مؤتمر صحفي يوم الاحد ٢٠١٣/٣/١٨ منشور بصحيفة الرأي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هائلة و متصاعدة ، وفي حال عدم ايلاء هذا الجهاز الدعم اللازم لمكافحة الجريمة الناشئة في مخيمات اللاجئين فستكون العواقب وخيمة على امن المجتمع الاردني .

٥-٦ واقع حقوق اللاجئين السوريين في الاردن

وصل عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الاردن لغاية نهاية عام ٢٠١٣ الى حوالي ٦٠٠ الف لاجئ ، و هو عدد لا يستهان به نسبة الى عدد السكان البالغ حوالي ٦ ملايين نسمة ، و بالرغم من ان حصول اللاجئين على حقوقهم يجب ان يكون من منظور الاوضاع المحلية ، فالاردن كمجتمع مضيف للاجئين قد واجه العديد من المشاكل التي منعته من تطوير التكامل الكامل للاجئين داخل اراضيه ، حيث كان للتطورات الاقتصادية والمالية العالمية وآفاقها أثر على الأردن كاقتصاد صغير ناشئ مفتوح مستورد للنفط ، فالأردن يتعرض لصدمات حادة منذ خمسة سنوات شملت: الأزمة المالية العالمية، والربيع العربي وما رافقه من انقطاع الغاز المصري والصراع في سوريا وما رافقه من تدفق كبير للاجئين السوريين، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية والنقص في المنح والمساعدات، حيث انعكست تبعات هذه الصدمات على الأردن بطرق كثيرة كما تعاني الاردن من مشكلتين اساسيتين هما : ارتفاع المديونية و الاعتماد على المساعدات الخارجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صورة رقم (١) مخطط اعداد اللاجئين السوريين في الاردن لغاية ١٠ شباط ٢٠١٤

المصدر : الموقع الالكتروني لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين

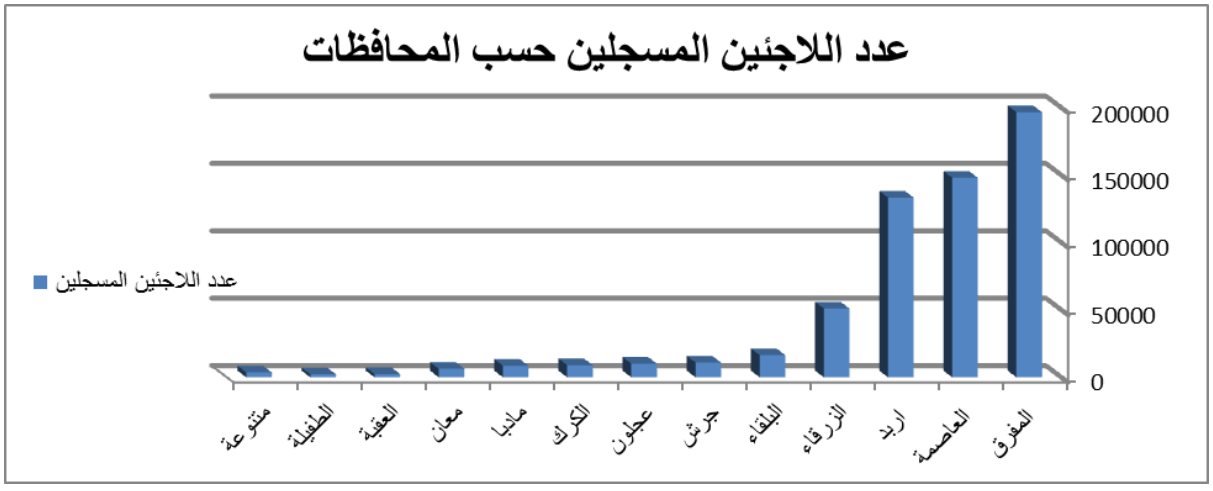

شكل رقم (٢) مخطط توزيع اللاجئين السوريين على المحافظات الاردنية لغاية ١٠ شباط ٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و امتثلت الحكومة الاردنية لما يقتضية الواجب الانساني و القومي في استقبال اللاجئين على اراضية طيلة فترة الازمة السورية بلا انقطاع تقريباً ، مع يخلفه هذا الخيار من ضغوطات على الاقتصاد والنظام و الهياكل الحكومية والاهلية للدولة ، و حاولت جاهدة ان توازن بين قيامها بهذا الواجب الثقيل ، و بين ما ينبغي تقديمه للمواطنين من خدمات و تنمية ، في ظل ظروف اقتصادية صعبة للغاية ، وعدم كفاية ما يقوم به المجتمع الدولي من جهد في تقديم العون والمساعدة للاجئين السوريين .

و في اطار سياسة التوازن هذه اعتمدت الحكومة الاردنية على مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين و شركائها الدوليين من دول مانحة و منظمات دولية في توفير الاحتياجات الاغاثية الاساسية للاجئين ، بينما اتجهت جهودها الى القيام بواجباتها اتجاه مواطنيها ، وتوفير الحماية لحقوقهم من الضغوطات التي يمثلها اللجوء السوري و تخفيف الآثار السلبية لهذا اللجوء على مختلف المرافق والقطاعات الحكومية و خصوصاً في المجتمعات المضيفة للاجئين ، و غالبيتها في مناطق شمال المملكة المحاددة لسوريا ، وهي محافظتي المفرق و التي بلغت نسبة اللاجئين فيها من اجمالي عدد اللاجئين وضعت الحكومة قيودا على حقوق الاجانب لحماية قوة العمل المحلية نتيجة لارتفاع معدلات البطالة في الاردن ، رسمياً الى١٣.١% حيث يشغل معظم الاردنيين وظائف اقل من مستواهم (١٨٠) ، فحتى هؤلاء يضطرون للعمل في الوظائف الحكومية بالاضافة الى دخول حوالي ١٠٠ الف شخص جديد الى سوق العمل على مدار السنة ، و لذلك وضعت الحكومة قيودا على حقوق الاجانب لحماية قوة العمل المحلية نتيجة لارتفاع معدلات البطالة في الاردن ، رسمياً الى١٣.١% حيث يشغل معظم

---

١٨٠ مسرد التنمية البشرية ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية الاردن ٢٠١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاردنيين وظائف اقل من مستواهم (١٨١) ، فحتى هؤلاء يضطرون للعمل في الوظائف الحكومية بالاضافة الى دخول حوالي ١٠٠ الف شخص جديد الى سوق العمل على مدار السنة .

و حيث ان قانون العمل والعمال الاردني لا يجيز عمالة اللاجئين الذين يقعون ضمن مسؤولية الامم المتحدة، والمنظمات الدولية المانحة ذات العلاقة ، وعلى رأسها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة ؛ اذ و بموجب مذكرة التفاهم بين الحكومة الاردنية و مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، لا يعتبر حصول اللاجئ على وثيقة اللجوء تصريحاً له بالعمل ، ولذلك فقد تبنت وزارة العمل سياسة اغلاق كافة المؤسسات والمصانع والمحال التجارية التي تستخدم العمالة السورية اللاجئة وذلك بهدف الحفاظ على العمالة المحلية في سوق العمل الاردني، منع حدوث انعكاسات سلبية تطال مواقع العمل وتؤثر سلبا على العمالة المحلية لاسيما وان العمالة اللاجئة تعمل بأجور شهرية ويومية متدنية(١٨٢).

٥-٦-١ الحق في التعليم و العمل والرعاية الصحية :

كما سبق ان ذكرنا في مبحث سابق لا يوجد قانون محلي في الاردن يتعلق باللاجئين او جهة حكومية مركزية تتعامل بشكل شامل مع قضايا اللاجئين ، ان السلطات الوزارية التي تتعامل مع قضايا اللاجئين مباشرة هي وزارة الداخلية و وزارة التخطيط والتعاون الدولي و كلاهما يتعامل بتناسق عن قرب مع مكتب المفوضية حيث يوجد مكتب تنسيق لشؤون اللاجئين في وزارة الداخلية بالاضافة الى تولي ادارة

---

١٨١ مسرد التنمية البشرية ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية الاردن ٢٠١١.

١٨٢ تصريح وزير العمل نضال قطامين لصحيفة الرأي الاردنية منشور بتاريخ ٢٠١٣/٥/٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شؤون مخيمات اللاجئين السوريين التابعة لمديرية الامن العام لجميع شؤون الادارة في مخيم الزعتري ، و الذي يقيم فيه اللاجئون السوريون الذين دخلوا الاراضي الاردنية بطريقة غير مشروعة ، أما فيما يتعلق باللاجئين السوريين الذين دخلوا البلاد بصورة مشروعة ، او من تم اخراجه من مخيم الزعتري بالكفالة ، و اصبحوا يقيمون في المدن والقرى ، فهم يعتبرون اجانب مقيمين في البلاد بصورة مشروعة ، بالرغم من عدم وجود اطار قانوني للجوء في الاردن ، و عدم مصادقة الاردن على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ ، او بروتوكولها لعام ١٩٦٧ فان هناك التزام اكبر في ظل النظام العالمي لحقوق الانسان ، ويمكن القول ان الاردن كونه طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل ، فهو ملزم بتوفير فرصة حصول جميع الاطفال المقيمين على اراضيه على التعليم العام ، و بالفعل و فقد استجابت الحكومة الاردنية لهذا الحق و ذلك باصدار قرار عن مجلس الوزراء بالموافقة على قبول الطلبة السوريين في المدارس الحكومية في جميع المدن والقرى الاردنية كما تم افتتاح عدد من المدارس في مخيم الزعتري ، كما ان السلطات الاردنية تحد من فرص العمل للاجئين السوريين القاطنين في المجتمعات المحلية خارج المخيم ، اذ تنفذ وزراة العمل الاردنية في سياستها لضبط العمالة الوافدة غير المرخصة حملات تفتيشية تستهدف المصانع ،و المزارع ،و المحلات التجارية تفرض فيها العقوبات على المصالح التجارية التي توظف عمالة غير اردنية ، و غير مرخصة ، و فرضت على العمالة السورية الحصول على تراخيص عمل ، وذلك للحد من انتشار العمالة السورية بحجة حماية العمالة الاردنية ، و تطبيق قانون العمل الاردني ، و ضبط سوق العمل الاردني ، و الامر من ذلك انها قامت في عدة حالات بابعاد عدد من اللاجئين بحجة مخافتهم لقانون العمل (العمل باجر بدون ترخيص) وهو ما يعد مخالفة صريحة لمبدأ عدم الرد .

و يسمح للاجئ بحرية التنقل ضمن كافة مناطق المملكة ، و يتاح فقط للاجئ الحاصل على وثيقة اثبات لجوء من قبل مكتب مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين و المقيم في المجتمع المحلي (خارج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخيمات) الحصول على المساعدات و خدمات مفوضية شؤون اللاجئين ، و التي تشمل مساعدة نقدية و تموينية و السماح له بالحصول على خدمات الحكومة الاردنية من صحة و تعليم ، بينما لا يسمح لأي لاجئ غير حاصل على و ثيقة الاثبات تلك الحصول على اي خدمة من جانب الدولة ، و كل لاجئ يتواجد خارج مخيم الزعتري و هو غير حاصل على كفالة للخروج من المخيم يتم القاء القبض عليه من قبل السلطات الامنية واعادته الى المخيم .

وعلى الرغم من البيانات التي أصدرتها السلطات الاردنية وقالت فيها إن الحدود ظلت مفتوحة أمام الفارين من النزاع ، فإن منظمة العفو الدولية تدعي أنه يتم منع أربع فئات من الناس، على الأقل، من دخول الأردن، وهذه الفئات تشمل : اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، والأشخاص الذين لا يملكون وثائق ثبوتيه، واللاجئين العراقيين الذين يعيشون في سوريا، كما تتم إعادة الرجال المنفردين الذي ليس لهم وشائج عائلية واضحة في الأردن ، بالإضافة إلى ذلك، فإن القيود الحدودية التي تفرضها السلطات الأردنية، إلى جانب المعارك الدائرة في المناطق الحدودية، أدت إلى ترك آلاف النازحين عالقين بالقرب من الحدود مع الأردن إلى أجل غير محدود[١٨٣] .

---

١٨٣ تصريح منظمة العفو الدولية منشور على الموقع http://www.amnesty.org/ar/news/jordan-s-restrictions-refugees-syria-reveal-strain-host-countries-٢٠١٣-١٠-٣١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس : الدراسة الميدانية

٦-١-١ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من اللاجئين السوريين المقيمين في مخيم الزعتري للاجئين السوريين ، والبالغ عددهم ١٣٨ الف لاجئ و قد تم اختيار عينة عينة عشوائية حيث تم توزيع (٦٠٠) استبانة أعيد منها (٤٢٤) استبانة أي بنسبة استجابة بلغت (٧٠,٧%) وهي نسبة جيدة ومقبولة لأغراض البحث العلمي، وقد استبعدت (٨) استبانات ؛ لعدم اكتمال معلوماتها ، و بذا تصبح الاستجابة الفعلية والنهائية والقابلة للتحليل (٤١٦) استبانة ، و بنسبة استجابة بلغت (٦٩,٣%).

٦-١-٢ معايير الحماية الدولية :

اعتمدت الدراسة الميدانية على جملة من المعايير الدولية التالية التي يجب على الدولة المضيفة الالتزام بها كحد ادنى ، وهذه المعايير مستقاة من توصيات للجنة التنفيذية لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تضع معاييرا وافق عليها أعضاء المجتمع الدولي وهي كالتالي :

١. على الدول المضيفة مسؤولية أساسية لتأكيد الطابع المدني والإنساني للجوء ، وذلك ببذل جميع الجهود لوضع مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم على بعد مسافة معقولة من الحدود، والحفاظ على القانون والنظام ، تأمين الموقع عن طريق تأمين دوريات شرطة ، وحراسة جوار تجمع اللاجئين و توفير الترتيبات الامنية كالانارة للتجمع و توفير السكن و مراكز التسوق و المرافق الصحية ، والحد من تدفق الأسلحة إلى مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم، وكذلك من خلال نزع أسلحة العناصر المسلحة، وتحديد المقاتلين وعزلهم، عند نقطة الدخول أو عند أول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مركز للاستقبال/ العبور بالنسبة للوافدين الجدد ، مع وجوب الحفاظ دائما على احترام الحق في التماس اللجوء، وللمبدأ الأساسي المتمثل في عدم الرد.

٢. ضمان اتخاذ التدابير الكفيلة بالحيلولة دون تجنيد اللاجئين من جانب القوات المسلحة الحكومية أو المجموعات المسلحة المنظمة، لا سيما الأطفال، مع الأخذ في الحسبان أيضا أن الأطفال غير المصحوبين بذويهم، أو المنفصلين عنهم، هم أكثر تعرضا لخطر التجنيد من غيرهم من الأطفال .

٣. وضع النظم الملائمة لمنع والاستجابة للعنف الجنسي والقائم من حيث الجنس، بما في ذلك الاعتداء والاستغلال الجنسي موضع التنفيذ، مع التأكد لمعالجة احتياجات النساء والأطفال وكذا احتياجات الأفراد المستضعفين في جميع الأوقات، وضمان الإشارة الصريحة في مواثيق الشرف وغيرها من السياسات ذات الصلة إلى مسؤوليات الموظفين ذوي الصلة عن منع والاستجابة للعنف الجنسي والقائم على الجنس، بما في ذلك الاعتداء والاستغلال الجنسي ، و ضمان التحقيق في الادعاءات بالاعتداء والاستغلال الجنسي في حينه ، و التأكد من أن ما يتم من أفعال نيابة عن اللاجئين وملتمسي اللجوء، بما في ذلك النساء، والأطفال، والأفراد المستضعفين من شأنها أن تعزز مشاركتهم الهادفة في عمليات صنع القرار ، وأنهم يوافون بمعلومات كافية لكي يشكلوا آرائهم وبقنوات لنقل ما يساورهم من شواغل إلى الوكالات الإنسانية التأكد من أن دراسات تقييم الاحتياجات والتقديرات والتقارير تحدد مجالات التعرض لخطر الاعتداء والاستغلال الجنسي وتعطي أساسا لتحسين تخطيط البرامج التي تقلل إلى أدنى حد مخاطر وفرص التعرض للاعتداء والاستغلال الجنسي، وأن عمليات الحماية والمساعدات تصمم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنفذ على نحو يقلل من مخاطر الاعتداء والاستغلال الجنسي، ومع الأخذ في الاعتبار كمية ونوعية المساعدات وطرق توزيعها .

٦-١-٣ أداة الدراسة :

لقياس مدى توافق الحماية التي توفرها الدولة المضيفة لمجتمع اللاجئين في مخيم الزعتري للاجئين السوريين مع المعايير الدولية المشار البها سابقاً ، فقد قام الباحث بتصميم استبانة تكونت من ٤٧ فقرة موزعة على ثلاثة مجالات رئيسة هي الحماية من العنف والاستغلال ، و يضم ٤ مجالات فرعية هي : تأثير الصراعات المسلحة و انفاذ القانون ، و ادارة الامن في المجتمع ، و حماية الطفل والمرأة وكبار السن والمعاقين ، و مجال الاحتياجات الاساسية والخدمات ، و يضم سبعة مجالات فرعية هي : الغذاء، و المياه والصرف الصحي ، و المسكن ، والمواد المنزلية ، و الرعاية الصحية والتعليم الاساسي ، والتعليم الجامعي والتدريب المهني ، و اخيراً اختبار الرضا العام ، كما وقد تم اعتماد مقياس Likert المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الإستبانة، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (١):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول ١ مقياس تحديد الاهمية النسبية للدرجة

الدرجة	الأهمية
١	موافق بشدة
٢	موافق
٣	محايد
٤	لا اوافق
٥	لا اوافق بشدة

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، بحيث كلما زادت قيمة الوسط الحسابي كلما مالت درجة الاستجابة الى الرفض بشدة وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٢):

جدول ٢ مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	الأهمية
١- أقل من ١.٨	موافق بشدة
١.٨ - أقل من ٢.٦	موافق
٢.٦ - أقل من ٣.٤	محايد
٣.٤- أقل من٤.٢	لا اوافق
٤.٢- ٥	لا اوافق بشدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦-١-٤ صدق الاداة :

تم التأكد من صدق الاداة من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من اساتذة معهد بيت الحكمة و معهد بحوث العالم الاسلامي في جامعة آل البيت ، و قد تفضلوا مشكورين باعطاء آرائهم و اقتراحاتهم حول ملاءمة الفقرات ، و سلامة صياغتها و دقتها و امكانية اضافة فقرات اخرى ، و تم الاخذ بآراء المحكمين من حيث الحذف والاضافة و التعديل ، الى أو وصلت الاستبانة الى شكلها النهائي .

٦-١-٥ اسلوب التحليل الاحصائي

لقد تمت معالجة البيانات التي جمعت من خلال الاستبانة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS١٦ و ذلك باستخدام المتوسطات الحسابية، و الانحرافات المعيارية ، و لغاية التحقق من الفرضيات و للتعرف على مدى استجابة المبحوثين لفقرات الاستبيان تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمسة بدائل، تدرجت من موافق بشدة إلى موافق، فمحايد فلا اوافق ، فلا اوافق بشدة .

المجال الرئيس الاول و هو الحماية من العنف والاستغلال / تأثير الصراعات المسلحة

السؤال الرئيس ما مدى رضا اللاجئين في المخيم عن تحقيق الدولة المضيفة لمعيار الحماية من العنف و الاستغلال من تأثير الصراعات المسلحة، و للاجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للفقرات ذات العلاقة ، والجدول التالي يوضح ذلك :

٦-٢ مجال الحماية من العنف والاستغلال :

تم تقسيم هذا المجال الى عدة مجالات فرعية :

٦-٢-١ تاثير الصراعات المسلحة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول ٣ الوسط الحسابي لفقرات تأثير الصراعات المسلحة

الرقم	الفقـــــــــرات	المتوسط الحسابي للاجابات		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة
١	المخيمات موجودة ضمن مسافة آمنة من الحدود ؟	٢,٦٤	٠.٨٩	موافق
٢	ليس هناك مخاطر من تسلل عناصر مسلحة الى داخل المخيمات	٢,٣٨٧	٠.٨٣	موافق
٣	يلاحظ وجود تجنيد قسري للاجئين أو استجداء تبرعات مالية أو استيلاء على مواد الاغاثة و غيرها من صور الدعم من قبل مجموعات مسلحة ؟	٣,٩	٠.٧٦	لا اوافق

يبين الجدول اعلاه المتوسطات الحسابية لمجال الجماية من العنف والاستغلال / تأثير الصراعات المسلحة ، حيث برزت الملاحظات التالية :

- نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (١) و التي نصها : المخيمات موجودة ضمن مسافة آمنة من الحدود ؟ أن شريحة المستجوبين تميل الى الاجابة بوسط حسابي يبلغ (٢,٦٤) ويقابل موافق ، حيث أن مخيم الزعتري يقع على مسافة ٢٤ كم عن الحدود الاردنية السورية و هي مسافة آمنة بالفعل وبالتالي فقد كان اختيار الحكومة الاردنية لموقع المخيم مناسباً من حيث بعده عن الحدود الاردنية السورية و بالتالي توفيره لمعيار الامان من تعرض اللاجئين لأي اخطار قد تصيبهم جراء الصراع المسلح الذي يدور داخل الاراضي السورية ، علماً أن القرى المجاورة للحدود الاردنية السورية قد تعرضت في عدة مرات لسقوط القذائف او تعرضها لاطلاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النار من قبل الاطراف المتنازعة داخل الاراضي السورية و قد وقعت عدة اصابات بين المدنيين من المواطنين الاردنيين القاطنين في بعض القرى الحدودية ، كما اصيب عدد من الجنود الاردنيين جراء تعرض مواقعهم الحدودية للقصف و سقوط القذائف العشوائية من قبل الاطراف المتنازعة ، كما اختارت الحكومة الاردنية عدة مواقع اخرى لاقامة مخيمات لايواء اللاجئين تحسباً منها لحدوث موجات لجوء كبيرة اذا ما تفاقمت الاوضاع ، حيث قامت بالتعاون مع دولة الامارات العربية المتحدة باقامة مخيم في محافظة الزرقاء التي تبعد مسافة ٥٥ كم عن الحدود السورية ، بالاضافة الى اقامة مخيم آخر بالقرب من منطقة الازرق ، و قد راعت الحكومة الاردنية في جميع هذه المخيمات أن تكون آمنة و بعيدة عن تأثير الصراعات المسلحة الدائرة في الاراضي السورية ، و بالتالي ليست هناك مخاطر من تسلل المقاتلين سواءاً من الجيش النظامي او من المتمردين (الجيش الحر) الى داخل الحدود الاردنية وبالتالي تعرض اللاجئين السوريين الى هجمات المسلحين كما هو حاصل في حالة لاجئي ميانمار او لاجئي الكونغو الذين تتعرض مخيماتهم الى هجمات الثوار و الجماعات المسلحة بهدف الاستيلاء على مواد الاغاثة او ممارسة التجنيد القسري للاجئين و استغلال الاطفال للعمل كمقاتلين .

- نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (٢) والقائلة بأن : ليس هناك مخاطر من تسلل عناصر مسلحة الى داخل المخيمات ، أن شريحة المستجوبين تميل الى الاجابة بوسط حسابي يبلغ (٢,٣٨٧) ويقابل موافق حيث انه و نظراً لبعد الحدود عن مواقع المخيمات و لتوفر الحماية الامنية للحدود الاردنية السورية من القوات المسلحة الاردنية و جاهزية هذه القوات التي استعدت لاسوأ الاحتمالات ، حيث شاركت هذه القوات في عدة مناورات تدريبية متعددة الاطراف والتي اشتركت فيها قوات من الجيش الامريكي و عدد من جيوش الدول الاوروبية والعربية و ذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال فترة الصراع المسلح في سوريا في ما أسمي بمناورات الاسد المتأهب ، كما حصل الاردن في ختام هذه الدورات على عدد من الاسلحة المتطورة كان من ابرزها عدد من الطائرات الامريكية الحديثة و عدد من بطاريات صواريخ باتريوت المتطورة ، و ذلك في مسعى من الحكومة الاردنية لتأمين حدودها و تحسين قدراتها الدفاعية ضد أي هجوم محتمل من أحد اطراف النزاع السوري و خصوصاً النظام السوري الذي هدد منذ بداية النزاع من أنه سيشعل المنطقة اذا ما تعرض للخطر ، والذي اتهم الاردن في اكثر من مناسبة بالقيام بادخال اسلحة لقوات المعارضة السورية ، و السماح بتسلل عناصر مسلحة عبر اراضيه للمشاركة في اعمال الصراع المسلح الدائرة في سوريا والانضمام الى قوات فصائل جبهة النصرة السلفية التي شاركت بفعالية كبيرة في العمليات المسلحة ضد قوات النظام السوري ، كما حدث وأن القت السلطات الاردنية على اعداد من المسلحين من عناصر جماعة السلفية الجهادية الاردنيين الذين حاولوا التسلل عبر الحدود الاردنية السورية و احالتهم للقضاء .

- نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (٣) التي تنص على انه يلاحظ وجود تجنيد قسري للاجئين أو استجداء تبرعات مالية أو استيلاء على مواد الاغاثة و غيرها من صور الدعم من قبل مجموعات مسلحة ؟أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة، وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٩) ويقابل لا اوافق ، و هو ما يدل على خلو المخيمات من هذه الظاهرة ، و استتباب الامن في هذه المخيمات ، و عدم توفر الفرصة لأي من فصائل المعارضة السورية المسلحة او العناصر الجهادية المحلية او تنظيم القاعدة لاختراق هذه المخيمات، و بالتالي القيام بالتواصل مع قاطني هذه المخيمات من اللاجئين او ممارسة الضغوطات عليهم لتجنيدهم قسراً أو الاستيلاء على أي مواد اغاثية ، و ذلك لتوفر العناصر الامنية و الاستخبارية الاردنية وتمكنها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من فرض سيطرة امنية كبيرة حيث تقوم عناصر من عدة اجهزة امنية مختلفة بالتعاون مع بعضها البعض لفرض الامن و ضبط اية محاولات لاحداث أي فوضى او اختلال امني ، حيث قامت قوات من الدرك الاردني في كثير من الحالات بمواجهة مسيرات احتجاجية ينفذها الشبان من اللاجئين في المخيم بكل حزم مستخدمة الغاز المسيل للدموع و قد سقطت بعض الاصابات بين صفوف الطرفين ، و قد كانت غالبية هذه الاحتجاجات تعبيراً عن عدم رضا اللاجئين عن مستوى الخدمات الاغاثية المقدمة لهم في مخيم الزعتري و شح توفر المساعدات و المواد الاغاثية و ارتباك الاجهزة الادارية القائمة على الاشراف على المخيم و خصوصاً في بداية فترة افتتاحه ، و قد خفت وتيرة هذه الاحتجاجات مع مرور الوقت وذلك بتحسن الاوضاع المعيشية و نضوج الخبرة الادارية لدى الجهات القائمة على ادارة المخيم .

٦-٢-٢ انفاذ القانون

جدول ٤ الوسط الحسابي لفقرات مجال الحماية من العنف و الاستغلال / انفاذ القانون

الرقم	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي للاجابات		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة
١	لا تقوم الاجهزة الامنية الاردنية بتوفر الامن داخل المخيم بشكل كاف	٢.٣٨	٠.٩٩	موافق
٢	لا تتوفر امكانية سهولة الوصول الى المركز الامني داخل المخيم لاعلام السلطات عن أي مشكلات امنية	٢.٣٩	٠.٨٤٥	موافق
٣	الاجهزة الامنية داخل المخيم لا توفر الحماية الفعالة	٢,٣٨	٠.٨٨١	موافق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	للنساء و الاطفال			
٤	يوجد اسباب قد تحدو باللاجئين و ملتمسي اللجوء لعدم الرغبة في طلب العون من رجال الامن في المخيم	٢,٣	٠.٧٩٤	اوافق

يبين الجدول اعلاه المتوسطات الحسابية لمجال الجماية من العنف والاستغلال / انفاذ القانون ، حيث برزت الملاحظات التالية :

١. نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (٤) القائلة بأن **الاجهزة الامنية الاردنية لا تقوم بتوفير الامن داخل المخيم بشكل كاف أن** شريحة المستجوبين تميل الى الاجابة بالموافقة وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٣٨) ويقابل موافق ، و هذا يعنى عدم رضا اللاجئين داخل مخيم الزعتري عن مستوى فرض القانون داخل المخيم حيث اشتكى العديد منهم من عدم توفر تواجد شرطي معتبر ، او وجود مراكز امنية داخل احياء و مناطق المخيم المتباعدة ، وذلك للسيطرة على الامن الداخلي و منع التعديات و المشاجرات بين افراد اللاجئين و الحد من تفاقم مستوى الجريمة و تحقيق الطمأنينة و الهدوء و استتباب النظام العام ، حيث اشتكى العديد من اللاجئين من كثرة حدوث السرقات و المشاجرات و العنف الاجتماعي ، كما سجلت جرائم اغتصاب للفتيات و هتك عرض و ايذاء و فرض اتاوات ، كما عزيت بعض حالات حريق الخيم و مقتل بعض اللاجئين حرقاً الى اسباب جنائية ، وفي وقت اعداد هذه الدراسة لم يكن يتوفر في المخيم سوى مركز أمني واحد يقع عند مدخل المخيم ، و يقتصر الوجود الامني على السور المحيط بالمخيم و ذلك لحماية المخيم و منع تهريب الاشخاص من اللاجئين من و الى المخيم بالاضافة الى منع تهريب مواد الاغاثة من خيم و كرفانات و لوازم اغاثية اخرى ، وقد كانت عمليات التهريب لهذه المواد تحدث بوتيرة عالية في بداية فترة انشاء المخيم و تستنزف الجهود الامنية و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشارك فيها مجتمع اللاجئين و عديد من الافراد من السكان المحليين ، و شكلت هذه الاعمال استنزافاً لموارد المخيم و هددت سلامة اللاجئين و عملت على استشراء الفساد في المجتمع المحلي ، و مع مرور الوقت ازدادت السيطرة والضبط لهذه الاعمال .

٢. نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (٥) القائلة انه **لا تتوفر امكانية سهولة الوصول الى المركز الامني داخل المخيم لاعلام** السلطات عن أي مشكلات امنية أن شريحة المستجوبين تميل الى تأييد صحة هذه العبارة وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٣٨) ويقابل موافق ، ذلك ان المركز الامني الوحيد حالياً يقع على مدخل المخيم ، الامر الذي يتعذر فيه على القاطنين على مسافات بعيدة من مدخل المخيم اللجوء بشكل سريع و يسير الى المركز الامني للابلاغ عن اية تعديات على حقوقهم او تهديد لامنهم و سلامتهم ، خصوصاً مع وصول مساحة المخيم الى مساحة مدينة متكاملة مترامية الاطراف ، مع الازدحام الشديد للخيم و الكرافانات و عدم توفر و سائل الحماية الشخصية او أية وسائل مراقبة او ضبط أمني ، بالاضافة الى توفر جميع عوامل حدوث الجريمة من فقر و حاجة و كرب اجتماعي و نفسي ، و عدم كفاية المؤن و المساعدات و اللوازم الاغاثية ، بالاضافة الى وجود اعداد من اللاجئين من الضعفاء و العاجزين و الارامل و النساء العازبات و العائلات بلا معيل من الرجال .

٣. نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (٦) القائلة بأن **الاجهزة الامنية داخل المخيم لا توفر الحماية الفعالة للنساء و الاطفال** أن شريحة المستجوبين تميل الى تأييد صحة هذه العبارة وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٣٨) ويقابل موافق ، ذلك ان الاجهزة الامنية لا تسير دوريات ضمن مناطق و حارات المخيم ، كما لا تتوفر شرطة نسائية او مكتب طوارئ خاص بالنساء او الاطفال ، و قد تناولت اجهزة الاعلام المختلفة العديد من حالات تعرض النساء والفتيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للاغتصاب من قبل اللاجئين و كذلك التحرش الجنسي من قبل اللاجئين والزوار و حتى الاداريين و العاملين في مجال الاغاثة كما تعرضت وسائل الاعلام لشيوع ظاهرة زواج القاصرات تحت وطأة الفقر والظروف المعيشية المتردية للاسر اللاجئة المقيمة في المخيم و حتى في المجتمع المحلي من اثرياء عرب و مواطنين محليين .

٤. نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (٧) القائل بأنه يوجد اسباب قد تحدو باللاجئين و ملتمسي اللجوء لعدم الرغبة في طلب العون من رجال الامن في المخيم أن شريحة المستجوبين تميل الى تأييد هذه العبارة وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٣) ويقابل موافق ، ذلك ان معظم اللاجئين السوريين لديهم حالة من الشعور بالعداء و النفور من الاجهزة الامنية بسبب السلوكيات التي اعتادوا على مواجهتها من قبل قوات الامن السورية التي يزعمون انها تتسم بالبطش والقسوة و الفساد والرشوة والقهر و التي تمثل سبباً في قيام الثورة على النظام الذي واجه احتجاجاتهم السلمية و مطالبهم الشرعية بعنف و دموية ، ولعل ذلك هو السبب في عدم تواجد امني داخل المخيم و ذلك لمنع الاحتكاك و المواجهة بين جماهير اللاجئين الذين يحملون مشاعر نفسية سلبية قوية تجاه قوات الامن بغض النظر عن سلوكها و اسلوبها في التعامل .

٦-٢-٣ ادارة الامن في المجتمع

جدول ٥ الوسط الحسابي لفقرات مجال الحماية من العنف و الاستغلال / ادارة الامن في المجتمع

الرقم	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي للاجابات		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة
١	قامت ادارة المخيم باتخاذ ترتيبات امنية تعتمد على	٢.٣	٠.٩٩	موافق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	مجتمع اللاجئين (مثل خطط لمراقبة الاحياء السكنية و وحدات الدفاع الذاتي ، دوريات حراسة ..)			
٢	تمت مراعاة الاعتبارات الامنية عند تصميم مراكز خدمة المجتمع (مثلا الاضاءة ، المساكن مكان مراكزهيئات خدمة المجتمع	٢.٤	٠.٨٤٥	موافق
٣	يعتمد اللاجئون على آليات تسوية للمنازعات العشائرية .	٣,٨	٠.٨٨١	لا اوافق
٤	يتعرض اللاجئون في المخيم لاستغلال من موظفي ادارة المخيم	٢,٦٤	٠.٧٩١	محايد
٥	تقدمت بطلب كفالة خروج و لم احصل على موافقة الادارة .	٢,٥٤	٠.٨٨٣	اوافق
٦	تقوم ادارة المخيم باجراء عقوبات على اللاجئين الذين يحاولون تخريب بعض الممتلكات او يحاولون الهرب او يرتكبون اية مخالفات مثل الامتناع عن توزيع و جبات الطعام .	٣,٣٤	٠.٩٨	لا اوافق
٧	تراعي ادارة المخيم النزاهة والعدالة عند النظر بطلب الحصول على كفالة الخروج من المخيم .	٣,٧٩	٠.٨١	لا اوافق
٨	رجال الامن يسهلون عملية الهروب من المخيم	٢,٦٤	٠.٧٨	محايد
٩	الاجهزة الامنية توفر حراسة كافية لمخازن المساعدات و المرافق العامة بالمخيم .	٣,٧٥	٠.٨٩	لا اوافق
١٠	رجال الامن داخل المخيم يقومون بتأدية واجباتهم بكفاءة ونزاهة .	٢,٣٨	٠.٨٨١	موافق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول اعلاه المتوسطات الحسابية لمجال الجماية من العنف والاستغلال / ادارة الامن في المجتمع ، وبالتحليل برزت الملاحظات التالية :

١. نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (١٠) القائل بأن ادارة المخيم قامت باتخاذ ترتيبات امنية تعتمد على مجتمع اللاجئين (مثل خطط لمراقبة الاحياء السكنية و وحدات الدفاع الذاتي ، دوريات حراسة ..) أن شريحة المستجوبين تميل الى الموافقة وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٣) ويقابل موافق ، ذلك ان ادارة المخيم سمحت للاجئين باختيار رؤساء شوارع يمثلونهم لدى الادارة و يعملون بمثابة حلقة وصل بين الادارة و مجتمع اللاجئين بحيث تناط برؤساء الشوارع مهام الاشراف على وصول الخدمات لمناطقهم و التنسيق مع الاجهزة الامنية فيما يتعلق بالوقوعات الامنية و تمثيل الاهالي لدى المنظمات الاغاثية و توزيع ما يتوفر من فرص العمل لدى هذه المنظمات كالحراسة و اعمال الخدمة و التنظيف و نحوها على اللاجئين في مناطقهم بالتناوب بحيث تعمم هذه الفرص على اكبر عدد ممكن ما يوفر دخلا بسيطا يسد بعضا من احتياجات اسر اللاجئين.

٢. نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (١١) القائل بأنه تمت مراعاة الاعتبارات الامنية عند تصميم مراكز خدمة المجتمع (مثلا الاضاءة ، المساكن مكان مراكزهيئات خدمة المجتمع أن شريحة المستجوبين تميل الى تأييد هذه العبارة وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٤) ويقابل موافق ، حيث انشئ المخيم حسب المواصفات العالمية التي و ضعتها فرق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين من قبل متعهدين محليين بحيث يتوسط المخيم شارع خدمي تطور ليصبح شريان خدمي و تجاري و قد تم تزويده بخطوط نقل التيار الكهربائي ليتم في ما بعد توصيل التيار الكهربائي الى معظم الخيم والمساكن الثابتة و المحال التجارية من قبل اللاجئين انفسهم و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك الى المدارس و مكاتب المنظمات ومكاتب الادارات الحكومية و قد تم انارة الشارع الرئيس و العمل يتقدم باضطراد لتعم الخدمة الى جميع المناطق المكونة للمخيم الذي يتوسع بشكل يومي مع ازدياد اعداد اللاجئين الواصلين بشكل يومي للمخيم جراء استمرار الاوضاع الامنية المتردية في الداخل السوري جراء استمرار المعارك بين القوات الحكومية والمعارضة المسلحة في مختلف مناطق سوريا ، وبالطبع فالوضع ليس مرضياً و لكنه يتحسن يوماً بعد يوم و ما زالت الحكومة الاردنية تعمل جنباً الى جنب مع مفوضية اللاجئين و المنظمات الدولية المختلفة ، كما ترتفع اصوات المسؤوليين السياسيين الاردنيين من هرم القيادة السياسية ، ومختلف وزراء الحكومة في العديد من المحافل الدولية والمحلية و في شتى المناسبات لممارسة الحق الطبيعي في المطالبة من مختلف دول العالم لمد يد العون والمساعدة في جهود الحكومة الاردنية لتقديم الاغاثة و المساعدة للاجئين ، سواءا في مخيمات اللاجئين او المقيمين منهم في المجتمع المحلي .

٣. نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (١٦) التي تنص على اعتماد اللاجئين على آليات تسوية عشائرية للنزاعات أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٨) ويقابل لا اوافق ، و هو يدل على تفتت مجتمع اللاجئين و فقدان الزعامات التقليدية لدورها و نفوذها حيث يتساوى الجميع في المحنة و في الغربة و يصبح الغني معدما بعد ان ترك بيته و ماله و ممتلكاته و فقد احبته و ممتلكاته و يمسي الوجيه خائفا محتاجاً و الى فقدان التركيبة الاجتماعية للحي والقرية ، غير أن ادارة المخيم لجأت الى اسلوب تعيين رؤساء الشوارع و عهدت الى هؤلاء بعض المهام التنظيمية ، و منحتهم بعض الامتيازات بحيث يكونون بمثابة حلقة وصل بين الادارة و ادارات المنظمات الاغاثية العاملة في المخيم من جهة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و مجتمع اللاجئين ، و يتمكن هؤلاء من المساعدة في ايصال مطالب اللاجئين و قضاياهم الى ادارة المخيم و المنظمات الاغاثية .

٤. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٣٤) القائلة بأنه يتعرض اللاجئون في المخيم لاستغلال من موظفي ادارة المخيم أن شريحة المستجوبين تميل الى الحياد وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٦٤) ويقابل محايد ، اذ توالت على ادارة المخيم اكثر من ادارة ففي بداية فترة انشاء المخيم تولت الهيئة الخيرية الاردنية الهاشمية ادارة المخيم و قد استعانت بموظفين محليين متعاقدين معها ، وكان الارتباك و التخبط وعدم الكفاءة واضحاً في هذه الفترة ، و انتشرت ظواهر الانفلات و تردي مستوى تقديم الخدمات الاساسية و تهريب اللاجئين ، و الخيم و اللوازم الاغاثية والمواد التموينية، الا انه وفي الفترة الاخيرة تولت مديرية الامن العام ادارة المخيم و بدا أن الادارة تحسنت بشكل واضح بالرغم من اتساع رقعة المخيم و ازدياد اعداد القاطنين فيه الى ان اصبح المخيم يمثل خامس مدينة في البلاد من ناحية عدد سكانه .

٥. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٣٩) القائلة بأن اللاجئ تقدم بطلب كفالة خروج و لم يحصل على موافقة الادارة أن شريحة المستجوبين تميل الى الموافقة وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٥٤) ويقابل اوافق ، و هذا يدل على رغبة كثير من اللاجئين مغادرة المخيم و العيش في المجتمع المحلي في مدن و قرى المملكة ، كما يؤكد على صحة العبارة السابقة حيث ان الكفالات تقدم من قبل مواطنين اردنيين تجمعهم صفة قرابة او نسب او صداقة و معرفة مع اللاجئين السوريين ، كما يؤكد على صعوبة شروط الحصول على الكفالة حيث كانت تقتصر الكفالة على تقديم مبررات كافية كوجود حالة انسانية صارخة او علاقة قربى من درجة مرتفعة ، و كان هذا سبب ظاهرة هروب اللاجئين من المخيم حيث ان الكثير منهم كان يفشل عدة مرات في الحصول على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كفالة الخروج لعدم تمكنه من تقديم مبررات كافية لاقناع اللجان الامنية المشكلة لهذه الغاية ، علماً أن الكفالة تتضمن دفع مبلغ ١٥ ديناراً لخزينة الدولة كل لاجئ يرغب بالخروج ، و تتضمن تعهد الكفيل الاردني باعادة اللاجئ السوري الى المخيم عند طلب السلطات الاردنية ذلك .

٦. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٤٠) القائلة بأن ادارة المخيم تراعي النزاهة و العدالة عند النظر بطلب الحصول على كفالة الخروج من المخيم أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٧٩) ويقابل لا اوافق ، و هذا يدل على عدم تفهم اللاجئين لسياسة الحكومة الاردنية في عزل اللاجئين و وضعهم في مخيم بدلاً من السماح لهم بالعيش في المدن والقرى ، وجهلهم للمبرر السياسي والامني لاتخاذ مثل هذا الاجراء .

٧. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٤٢) القائلة بأن رجال الامن يسهلون عملية الهروب من المخيم أن شريحة المستجوبين تميل الى الحياد وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٦٤) ويقابل محايد ، و هو ما يدل على تمتع رجل الامن الاردني بالمرونة الى جانب الانضباط .

٨. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٤٧) القائلة بأن ادارة المخيم قامت باجراء عقوبات على اللاجئين الذين يحاولون تخريب بعض الممتلكات، او يحاولون الهرب، او يرتكبون اية مخالفات ، مثل الامتناع عن توزيع و جبات الطعام ، أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٣٤) ويقابل لا اوافق ، و هذا يدل على الحس الانساني لادارة المخيم، و انضباط عناصرها و مهنيتهم العالية ، و دليل على التزام الحكومة الاردنية بالقيم الانسانية، و بالمعايير الدولية للحماية الانسانية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩. نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (٨) القائلة أن: **رجال الامن داخل المخيم يقومون بتأدية واجباتهم بكفاءة ونزاهة** ، أن شريحة المستجوبين تميل الى تأييد هذه العبارة وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٣٨) ويقابل موافق ، ويعود ذلك الى انضباط ،و كفاءة رجل الامن الاردني ، والتزامه عموماً برسالة جهاز الامن العام ،و قيم المجتمع الاردني ،وتمسكة باهداب الفضيلة و احترام الذات ، حيث عبّر العديد من اللاجئين عن شدة اعجابهم بانسانية الجندي الاردني و شهامته، منذ اللحظة الاولى التي يطأ بها اللاجئ الاراضي الاردنية ،حيث يتم استقباله بكل ترحاب ، و رحمة و اخاء من قبل حرس الحدود ، ومشاهدتم للعديد من الجنود الاردنيين ،و هم يخاطرون بانفسهم من اجل انقاذ الجرحى و المصابين و العجزة والاطفال ، كما انه لم تسجل ملاحظات سلبية تتعلق بنزاهة قوات الامن، او اساءة معاملتهم للاجئين، او تعديهم على كرامة أي منهم ،او افتعال اية مواجهات غير مبررة معهم .

١٠. نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (٩) القائلة بأن **الاجهزة الامنية توفر حراسة كافية لمخازن المساعدات و المرافق العامة بالمخيم** أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم تأييد هذه العبارة ، و ذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٧٥) ويقابل لا أوافق ، و يعود ذلك كما اسلفنا لعدم تواجد أمني كثيف داخل المخيم ،حيث يتم حراسة مستودعات التموين ،و المرافق الخدمية الاخرى ،العائدة للمنظمات والهيئات الدولية ، من قبل شركات امنية من المدنيين اللاجئين ،او من الاشخاص المحليين ، وكثيرا ما تتعرض هذه المستودعات و مخازن المواد الغذائية و المرافق للسرقات ،او النهب من قبل جماهير اللاجئين ، و خصوصاً في بداية فترة انشاء المخيم ، او عند حدوث ظروف الطقس المتطرفة ، كتساقط الثلوج ، و الامطار الغزيرة التي يحتاج فيها اللاجئون الى مزيد من الخيم و الاغطية، و وسائل التدفئة ، او المواد التموينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تشح او يتعذر توزيعها من قبل لجان الاغاثة بسبب الظروف الجوية ، كما تتعرض بعض المرافق الخدمية كالمدارس ،و الملاعب و سيارات الخدمة والخاصة بالزوار ،و وسائل النقل و صهاريج المياه لاعمال التخريب عند حدوث مشاجرات جماعية بين اللاجئين.

٦-٢-٤ حماية الطفل والمرأة والعاجزين

جدول ٦ الوسط الحسابي لفقرات مجال الحماية من العنف و الاستغلال / حماية الطفل و المرأة و العاجزين

الرقم	الفقـــــــرات	المتوسط الحسابي للاجابات		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة
١	ادارة المخيم توفر آليات للتصدي الفعال للمخاطر والحوادث التي تهدد حماية الاطفال .	٣.٨٣	٠.٨٨٣	لا اوافق
٢	يتعرض اللاجئون خصوصا ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والمرضى لاخطار حينما يسعون للحصول على الغذاء او الماء او غير ذلك من المستلزمات .	٢,٦٤	٠.٧٨٩	محايد
٣	يتعرض اللاجئون في المخيم من الفتيات و النساء و الاطفال للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس .	٣,٨٢	٠.٩٨	لا اوافق
٤	هناك اهتمام خاص باصحاب الاحتياجات الخاصة (الاطفال دون الخامسة النساء العازبات والمرضعات و النساء اللاتي يعلن اسرهن ، المسنون الفرادى و اصحاب الاعاقات).	٣,٧	٠.٩	لا اوافق
٥	توفر ادارة المخيم قنوات فعالة تمكن الاطفال من الابلاغ عن تعرضهم لاساءة المعاملة .	٣.٨٣	٠.٩٧	لا اوافق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول اعلاه المتوسطات الحسابية لمجال الجماية من العنف والاستغلال / حماية الطفل والمرأة والعاجزين ، وبالتحليل برزت الملاحظات التالية :

١. نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (١٤) القائلة بأن: ادارة المخيم توفر آليات للتصدي الفعال للمخاطر والحوادث التي تهدد حماية الاطفال، أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة على صحة هذه العبارة ، وذلك بوسط حسابي يبلغ(٣.٨٣) ، ويقابل لا اوافق ، و يؤكد ذلك اصابة العديد من الاطفال بحوادث مميته من قبل حرائق الخيم ، و الاصابة بالامراض ما يعني عدم كفاءة فرق الاطفاء ، و عدم توفر الاسعافات الاولية في الخيم ،و المساكن المعدنية و عدم نجاعة وسائل مراقبة الصحة والسلامة العامة .

٢. نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (١٢) القائلة بأنه: يتعرض اللاجئون خصوصا ذوي الاحتياجات الخاصة ، وكبار السن والمرضى لاخطار حينما يسعون للحصول على الغذاء او الماء، او غير ذلك من المستلزمات، أن شريحة المستجوبين تميل الى الحياد بالنسبة الى صحة هذه المقولة ،وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٦٤) ويقابل محايد ، وهذا يعنى ان هذه الحالات و بالرغم من وقوع القليل منها فأنه لم يصل الى حد الظاهرة ، و انه نظراً لطبيعة مجتمع اللاجئين الريفية التي تتميز بالتكافل عموماً ،و المحافظة على اواصر القربى والنسب و الجوار ،و هم يحرصون قدر الامكان ان يسكنوا في خيم متجاورة ، محافظين قدر المستطاع على الطبيعة الاجتماعية التي اعتادوا عليها في قراهم ،و احيائهم في بلدهم الاصلية ، بحيث يحافظون على علاقات التكافل القائمة اصلا بينهم ، و التي تمكّن الضعيف والعاجز من الحصول على رعاية المقتدر و حمايته، خصوصاً في مثل هذه الظروف البائسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (١٣) القائل بأنه : يتعرض اللاجئون في المخيم من الفتيات و النساء و الاطفال للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة على صحة هذه المقولة ، و ذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٨٢) ويقابل لا اوافق ، وهذا يعنى ان هذه الحالات و بالرغم من حدوث البعض منها ،و تناول ذلك في مختلف وسائل الاعلام العالمية والمحلية ، فأنه لم يصل الى حد الظاهرة ، و ان الامور في مخيم اللاجئين لا تزال عند الحد الطبيعي كمجتمع يعد الآن بما يزيد عن مئة الف لاجئ ، و يود الباحث ان يلفت النظر الى طبيعة مجتمع اللاجئين الذي يتكون في معظمه من اهالي الارياف المحافظين بشكل عام على العادات العربية والشرقية ، الذي يتسم بالتحفظ و الاعتدال، و كذلك التحفظ و عدم الافصاح والاعتراف بمثل هذه الجرائم؛ نظراً لحساسيتها و ما يترتب عليها من عواقب اجتماعية .

٤. نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (١٥) القائلة بأن : ادارة المخيم توفر قنوات فعالة ، تمكن الاطفال من الابلاغ عن تعرضهم لاساءة المعاملة ، أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة على صحة هذه العبارة ، وذلك بوسط حسابي يبلغ(٣.٨٣) ويقابل لا اوافق ، وهذا يدل على عدم توفر قنوات فعالة لدى مجتمع اللاجئين لهذه الغاية ، بالرغم من ارتفاع نسبة اعداد الاطفال اللاجئين في المخيم، و تعرض غالبيتهم الى ظروف صادمة؛ جراء الويلات التي تعرضوا لها ابان رحلة اللجوء ،او اثناء اقامتهم في المدن و القرى التي شهدت عمليات قصف ، و مشاهد دمار ، و قتل ، و رعب شديد، و صدمة نفسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. نلاحظ من خلال العبارة الوارد في العبارة رقم (١٨) والقائلة بأن هناك اهتمام خاص باصحاب الاحتياجات الخاصة (الاطفال دون الخامسة، النساء العازبات ، والمرضعات، و النساء اللاتي يعلن اسرهن ، المسنون الفرادى و اصحاب الاعاقات) أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة ، وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٧) ويقابل لا أوافق ، و هو ما يؤيد الاجابات على الفقرات ١٣ و ١٤ و ١٥ حيث لا يوجد ما يشير الى توفر امكانيات خاصة لرعاية هذه الشرائح المعرضة أكثر من غيرها لانتهاكات او استغلال .

٦-٣ مجال تأمين الاحتياجات الاساسية والخدمات :

جدول ٧ الوسط الحسابي لفقرات مجال تأمين الاحتياجات الاساسية و الخدمات / الامن الغذائي

الرقم	الفقـــــــرات	المتوسط الحسابي للاجابات		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة
١	توفر ادارة المخيم اليات تضمن توفير فرص متساوية للوصول الى الغذاء (مثلا التوزيع على كافة اللاجئين ، مراقبة نظم توصيل المعونات – عملية المراقبة فيما بعد التوزيع).	٣,٨	٠.٩٨	لا اوافق
٢	تتوافر للاجئين في المخيم فرص الحصول على الكميات الكافية من المياه الصالحة للشرب و الطهي	٣,٧٩	٠.٨٨٣	لا اوافق
٣	هناك شبكات كافية للصرف الصحي في المخيم مثل عدد المراحيض المحتاجة لكل اسرة و ضبط تصريف المخلفات و مكافحة ناقلات الامراض .	٣,٨	٠.٧٩	لا اوافق
٤	يحصل اللاجئون في المخيم على مساكن توفر الحماية	٣.٩	٠.٩٧	لا اوافق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	من عوامل الطبيعة بما في ذلك التدفئة الملائمة ،فسحة كافية لممارسة الانشطة المنزلية الاساسية ، وحدة الاسرة وخصوصيتها.			
٥	يتوفر لدى اللاجئين الملابس المناسبة و مواد اخرى غير غذائية مثل (وقود الطهي البطانيات الصابون شبكات منع البعوض و مواد الصرف الصحي .	٢,٣٩	٠.٧٦	اوافق
٦	يستفيد اللاجئون في المخيم من خدمات الرعاية الصحية الاولية العلاجية و الوقائية المقدمة من المراكز الصحية العائدة للحكومة الاردنية .	٢,٣٩	٠.٨٨	اوافق
٧	تتوفر خدمات الصحة الحكومية : الطوارئ ، الخدمات النفسية الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة والتطعيمات العلاج الخاص بالامراض المزمنة .	٣,٩	٠.٨٣	لا اتافق
٨	هناك عقبات للحصول على الخدمات الصحية الحكومية مثل عدم كفاية عدد الموظفين الذين يقومون بخدمات الرعاية بشكل عام و لا سيما عدد الموظفين من الاناث و الرعاية دون المستوى المطلوب و تكاليف خدمات الرعاية الصحية .	٢,٤	٠.٩٠	اوافق
٩	تتاح الخدمات الصحية بصورة متساوية للنساء والرجال	٢,٤	٠.٧٨	اوافق
١٠	يتوافر للاجئين بشكل متساوي فرصة الحصول على التعليم المجاني .	٢,٤	٠.٧٦	اوافق
١١	التعليم الثانوي والمهني متاح لابناء اللاجئين .	٣,٧٨	٠.٩٨	لا اوافق
١٢	تتوفر للاجئين فرص تلقي التعليم الجامعي و التدريب المهني .	٣,٩١	٠.٨٨	لا اوافق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣	تتوفر للاجئين في المخيم فرص العمل و ممارسة التجارة والعمل الحر بشكل شرعي .	٣,٩	٠.٨٢	لا اوافق
١٤	تتوفر للاجئين في المخيم فرص للترفيه و ملئ اوقات الفراغ .	٣,٩٣	٠.٨٣	لا اوافق
١٥	حاولت تهريب المواد الغذائية لاتمكن من اعالة اسرتي	٣.٦	٠.٦٧	لا اوافق

يبين الجدول اعلاه المتوسطات الحسابية لمجال تأمين الاحتياجات الاساسية والخدمات ، وبالتحليل برزت الملاحظات التالية :

١. نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (١٧) القائلة بأن : ادارة المخيم توفر آليات تضمن توفير فرص متساوية للوصول الى الغذاء (مثلا التوزيع على كافة اللاجئين ، مراقبة نظم توصيل المعونات – عملية المراقبة فيما بعد التوزيع)، أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة، وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٨) ،ويقابل لا اوافق ، لعدم قناعة مجتمع اللاجئين بتوفر هذه الاليات ،بالرغم من ان المنظمات الاغاثية تقوم بتوزيع قسائم تموينية على الاسر بحسب عدد افراد العائلة، الا ان الكثير من الاسر يقومون ببيع اجزاء من حصصهم التموينية من بقوليات و معلبات للسوق السوداء ،من اجل الحصول على اموال لتوفير متطلبات اخرى ،مثل الفواكة ، والخضار الطازجة ، و السجائر ، و بطاقات الاتصالات ، و الكماليات الاخرى .

٢. نلاحظ من خلال التساؤل الوارد في العبارة رقم (١٩) القائلة بأنه : تتوافر للاجئين في المخيم فرص الحصول على الكميات الكافية من المياه الصالحة للشرب ،و الطهي، و الاستخدامات المنزلية ، أن شريحة المستجوبين تميل الى الاجابة بعدم الموافقة ،وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٧٩) ويقابل لا أوافق ، و هو مايعكس عدم رضا مجتمع اللاجئين في مخيم الزعتري عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوى الخدمة التي توفرها بعض منظمات الاغاثة الدولية ،التي تتخصص في توفير المياه للاجئين ، سواء كانت مياه للشرب، او للاستخدامات المنزلية ،و يشتكي اللاجئون من تدني جودة هذه المياه التي تجلب لهم من مصادر تقع خارج المخيم ، بواسطة صهاريج مياه مستأجرة من القطاع الخاص، و لا تتوفر فيها شروط الصحة العامة ،حيث يشكو اللاجئون ان هذه المياه لها لون و رائحة غير طبيعية ، و لذلك فان غالبية اللاجئين من المقتدرين يقومون بشراء عبوات المياه المعبئة من السوق التجاري على نفقتهم الخاصة ، كما يشتكي اللاجئون من عدم كفاية الكميات المخصصة لهم لاغراض الغسيل و النظافة الشخصية ، اما بالنسبة للحمامات العامة فالنظافة فيها متردية للغاية ، كما تتعرض صنابير المياه في المراحيض العمومية الموزعة بارجاء المخيم بشكل مستمر للسرقة والتخريب ، من قبل مجهولين او عابثين .

٣. نلاحظ من خلال العبارة العبارة رقم (٢٠) القائلة بأنه :هناك شبكات كافية للصرف الصحي في المخيم ، مثل عدد المراحيض المطلوب لكل اسرة ،و ضبط تصريف المخلفات ،و مكافحة ناقلات الامراض ، أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة، وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٨) ويقابل لا اوافق ، اذ لا تتوافر في مخيم الزعتري شبكة صرف صحي ،وانما زودت الحمامات العامة بحفر امتصاصية خرسانية مصمتة ، يتم نضحها بواسطة صهاريج نضح مياه عادمة عند امتلائها ، كما يتم نقل المخلفات والنفايات بواسطة ناقلات النفايات العائدة لبلدية المفرق ،ليتم التخلص منها بطرحها في مكب للنفايات، قريب من المخيم ،هو مكب نفايات الحصينيات ، كما ان عدم توفر شبكة صحي يشكل تهديداً جدياً للتسبب بالتلوث البيئي ، و تلوث مصادر المياه الجوفية ، ذلك ان المخيم يقع مباشرة على اكبر مخزون مائي للمياه الجوفية التي تزود محافظات شمال الاردن بمياه الشرب ،و بالتالي فأن استمرار الوضع على ما هو عليه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن أن يشكل كارثة لقطاع المياه في الاردن، اذا ما تسربت مياه الصرف الصحي من الحفر الامتصاصية الى باطن الارض ، و وصولها الى المياه الجوفية التي تزود السكان بالمياه ، كما تشكل تهديداً للقطاع الزراعي ، سيّما و أن المنطقة التي يقع عليها المخيم تعد منطقة زراعية و تنتشر فيها مزارع الخضار، والفاكهة، والاشجار المثمرة ،و تشكل عصب الاقتصاد في محافظة المفرق .

٤. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٢١) القائلة بأنه: يحصل اللاجئون في المخيم على مساكن توفر الحماية من عوامل الطبيعة ،بما في ذلك التدفئة الملائمة ،فسحة كافية لممارسة الانشطة المنزلية الاساسية ، وحدة الاسرة وخصوصيتها ، أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة ، وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٩) ويقابل لا أوافق ، ذلك ان الخيم لم تكن تتوفر بشكل كاف بداية فترة انشاء المخيم، كما انها لم تكن توفر الحماية الكافية من الظروف الجوية ،و بالرغم من أن ادارة المخيم و بالتعاون مع مفوضية اللاجئين ،و شركائها من المنظمات الاغاثية الدولية ، و بفضل تبرعات من بعض الدول الخليجية الغنية كالسعودية و الامارات العربية المتحدة ،وقطر، والكويت عملت على توفير المساكن المعدنية (الكرفانات) و لكن ليس بما يكفي و لا يفي بالحاجة ، و يتم حالياً استبدال الخيم بهذه المساكن ،والتي تعد افضل مقارنة بالخيم حيث انها تقي من الامطار و برودة الطقس و حر الصيف ،و توفر خصوصية اكثر بالرغم من ضيق مساحتها ، و قد لوحظ ان بعض العائلات الكبيرة تحصل حالياً بطريقة غير رسمية على اكثر من مسكن كما يقوم اللاجئون ببيع هذه المساكن على بعضهم بعضاً ،و خصوصاً تلك العائلات التي تقرر العودة الطوعية الى سوريا ، وقد انتشرت في بداية انشاء المخيم ظاهرة تهريب الخيم الى خارج المخيم لبيعها في السوق السوداء ،خارج المخيم ،من قبل اللاجئين السوريين و مواطنين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محليين ،ولكن اجهزة الامن كافحت هذه الظاهرة و حدت منها في الآونة الاخيرة، بعد ان انتشرت هذه الخيم في مختلف القرى المجاورة للمخيم ، و يلاحظ حالياً أن بعض الاسر من اللاجئين والتي تغادر المخيم بنظام الكفالة ،او التي تتمكن من الهروب من المخيم ، تستخدم هذه الخيم للسكن في اطراف المدن والبلدات المجاورة في مخيمات عشوائية ؛ لعدم تمكنها من استئجار منازل ، لارتفاع الايجارات ،و انخفاض مستوى دخول هذه الاسر .

٥. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٢٢) القائلة بأنه : يتوفر لدى اللاجئين الملابس المناسبة و مواد اخرى غير غذائية مثل (وقود الطهي ،البطانيات، الصابون، شبكات منع البعوض ، و مواد الصرف الصحي) أن شريحة المستجوبين تميل الى الموافقة ، وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٣٩) ويقابل موافق ، وهذا يعنى ان مجتمع اللاجئين راضٍ عن الخدمات الاساسية التي تقدمها منظمات الاغاثة الدولية المختلفة .

٦. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٢٣) القائلة بأنه: يستفيد اللاجئون في المخيم من خدمات الرعاية الصحية الاولية العلاجية ،و الوقائية المقدمة من المراكز الصحية العائدة للحكومة الاردنية، أن شريحة المستجوبين تميل الى الموافقة ، وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٣٩) ويقابل موافق ، مع العلم ان المراكز الطبية في المخيم تقدمها عدة دول ، حيث يوجد مستشفى فرنسي مجهز طبياً لاجراء العديد من العمليات الجرحية اضافة الى مستفيات: ايطالية ،و مغربية ،و اماراتية و سعودية ، كما يوجد مستشفى اماراتي اردني لخدمة اللاجئين المقيمين خارج المخيم ، فضلاً عن ان جميع المستشفيات والمراكز الصحية العائدة للحكومة الاردنية تسمح للاجئين السوريين الحاصلين على وثيقة اللجوء الصادرة عن مفوضية اللاجئين بالاستفادة من الخدمات العلاجية المختلفة ، وبالرغم من وجود مركز صحي اردني في المخيم فان المستجوبين بشكل عام راضون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن مستوى الخدمة الصحية الاولية التي تقدمها مجمل هذه المراكز الطبية ،و يطالبون ان تكون متوزعة على مختلف مناطق المخيم ، لتكون قريبة من الجميع ، و بالتالي على ادارة المخيم ان تراعي اتساع رقعة المخيم ،و ان تقوم بالايعاز لنقل بعض من هذه المستشفيات الى مناطق جديدة ؛ تخفيفاً على المرضى ،و المصابين ،والعجزة، و الاطفال من اللاجئين، الذين يقطنون بعيداً عن المركز التجاري والخدمي الذي تتركز فيه الخدمات الطبية الحالية.

٧. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٢٤) القائلة بأنه تتوفر خدمات الصحة الحكومية : الطوارئ ، الخدمات النفسية ،الصحة الانجابية ، وتنظيم الاسرة ،والتطعيمات ، والعلاج الخاص بالامراض المزمنة ، أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة ، وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٩) ويقابل لا أوافق ، ذلك ان مثل هذه الخدمات تقوم بها منظمة اليونيسيف، و شركاؤها من المنظمات الدولية ، بالتعاون مع الحكومة الاردنية ، و أن المطاعيم التي توفرها المنظمات الدولية يشترك فيها اللاجئون و المواطنون المحليون على السواء ، ويبدو من خلال المناشدات التي تقوم بها الحكومة الاردنية انها بداية كانت عاجزة عن توفيرها للاجئين و المواطنين؛ نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الدولة الاردنية ، و لكن يبدو ان الحكومة قد نجحت اخيراً باستقطاب بعض المساعدات الدولية الصحية ،وذلك من خلال الحملات المجانية للتطعيم ضد بعض الامراض ، والتي تقوم بها بين فترة و اخرى ، و تستهدف جميع المقيمين من لاجئين و مواطنين .

٨. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٢٥) القائلة بأنه: هناك عقبات للحصول على الخدمات الصحية الحكومية ، مثل :عدم كفاية عدد الموظفين الذين يقومون بخدمات الرعاية بشكل عام ، و لا سيما عدد الموظفين من الاناث ، و الرعاية دون المستوى المطلوب ،و تكاليف خدمات الرعاية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصحية أن شريحة المستجوبين تميل الى الموافقة، وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٤) ويقابل موافق ، وهذا واضح من خلال ازدحام المراكز الطبية بالمراجعين من المرضى، من مختلف الاعمار ،كما ان نسبة كبيرة من اللاجئين هم من المصابين ، جراء تعرضهم لاطلاق نار، او اصابات بشظايا او ضحايا تعذيب ، ما يستدعي جراحات كبرى ،و معالجات كسور، و تجميل ،و غير ذلك ، فضلاً عن حاجة كبار السن الى ادوية الامراض المزمنة ، كضغط الدم ،و السكري، و يرى العديد من اللاجئين ان المركز الصحي الاردني الموجود بالمخيم ردئ الخدمة ، و يفتقر الى وجود العلاجات الضرورية ، في حين هناك اطراء واضح للمستفى المغربي ، وكذلك الفرنسي، لتوفر الاطباء المتخصصين ، والعلاجات الجيدة ، و شمولية التخصصات المتوفرة فيها .

٩. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٢٦) القائلة بأنه : تتاح الخدمات الصحية بصورة متساوية للنساء والرجال ،أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة ،وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٩) ويقابل لا اوافق ، و يلاحظ ان معظم مراجعي المراكز الصحية هم من النساء ، و الاطفال ، و هذا لا يعني ان هناك تمييز من قبل موفري الخدمات الطبية .

١٠. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٢٧) القائلة بأنه يتوافر للاجئين بشكل متساوي فرصة الحصول على التعليم المجاني أن شريحة المستجوبين تميل الى الموافقة ، وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٤) ويقابل اوافق ، حيث يراعي عدم التمييز بين الاناث والذكور من قبل موفري الخدمات التعليمية في المخيم ،و هي عدة مدارس توفرها بعض الدول الخليجية ،كمملكة البحرين وكذلك الحال في المدارس الاردنية ، في المدن والبلدات التي يتواجد فيها اللاجئون السوريون .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٢٨) القائلة بأن:التعليم الثانوي والمهني متاح للاولاد والبنات من ابناء اللاجئين، أن شريحة المستجوبين تميل الى عد الموافقة ، وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٧٨) ويقابل لا اوافق ، حيث لا تتوفر مدارس مهنية للاجئين و لا يوجد لدى اللاجئين رغبة في الانتساب الى مثل هذا النوع من المدارس، لاعتقادهم ان وجودهم كلاجئين هو امر مؤقت و ان عودتهم وشيكة.

١٢. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٢٩) القائلة بانه تتوفر للاجئين فرص تلقي التعليم الجامعي و التدريب المهني أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة ، وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٩١) ويقابل لا اوافق ،و يعود ذلك الى أن طبيعة مجتمع اللاجئين الذي يتكون في الغالب من ابناء محافظة درعا ،و هم من طبيعة ريفية ،و لا يهتم ابناؤها عموماً بمتابعة تعليمهم الجامعي ،او بالتعليم النوعي ،و خصوصاً في مثل هذه الظروف القاسية و الحرجة، مع توقعهم بأن اقامتهم مؤقتة، و قرب العودة الى الوطن.

١٣. نلاحظ العبارة رقم (٣٠) القائلة بانه : تتوفر للاجئين في المخيم فرص العمل ،و ممارسة التجارة ،والعمل الحر بشكل شرعي، أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة، وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٩) ويقابل لا اوافق ،حيث تندر فرص العمل في المخيم ، و يتنافس عشرات الالوف من اللاجئين من الشبان والرجال للحصول على فرصة عمل ،كعمال نظافة، او حراس في بعض المنظمات الاغاثية الدولية ،حيث يتم توزيع فرص العمل على طالبي العمل لفترات اسابيع قليلة، وذلك لتوفير فرص العمل لاكبر عدد ممكن منهم ، ويطالب اللاجئون بتوفير فرص عمل لهم، ليتمكنوا من اعالة اسرهم ،وشراء الاحتياجات التي لاتوفرها مفوضية اللاجئين ،كالسجائر، والملابس، و الكماليات الاخرى ، بعد ان استنزفت مدخراتهم ، و تقلصت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعونات التي كانت تقدم لهم من الجمعيات الدولية والمحلية ، كما ان السلطات الاردنية تحد من فرص العمل للاجئين السوريين القاطنين في المجتمعات المحلية خارج المخيم ، اذ تنفذ وزراة العمل الاردنية في سياستها لضبط العمالة الوافدة غير المرخصة حملات تفتيشية تستهدف المصانع ،و المزارع ،و المحلات التجارية، و تفرض فيها العقوبات على المصالح التجارية التي توظف عمالة غير اردنية ، و غير مرخصة ، و فرضت على العمالة السورية الحصول على تراخيص عمل ،وذلك للحد من انتشار العمالة السورية ، بحجة حماية العمالة الاردنية ، و تطبيق قانون العمل الاردني ، و ضبط سوق العمل الاردني .

١٤. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٣١) القائلة بأنه :تتوفر للاجئين في المخيم فرص للترفيه و ملئ اوقات الفراغ ، أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة ،وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٩٣) ويقابل لا اوافق ، و اذ تتوافر بعض ساحات اللعب للاطفال، الا ان اماكن الترويح لا تتوفر بالنسبة للاجئين من الرجال والنساء من مختلف الاعمار ،ولذلك تنتشر الضغوطات النفسية ،و الكرب الاجتماعي ،و تكثر المشاحنات و الشجار بين شرائح الشبان بسبب الفراغ و الشعور بالضيق والكآبة .

١٥. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٤٣) القائلة بأن اللاجئ حاول تهريب مساعدات اغاثية ليتمكن من اعالة اسرته أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٦) ويقابل لا اوافق ، و هو ما يدل على أن هذه الممارسات لم تكن لتشكل ظاهرة و لو انها كانت مشاهدة احياناً ، سواءاً في الوسط التجاري داخل المخيم، او في المجتمع المحلي ،حيث كانت تباع الخيم و المواد التموينية والاغاثية باقل من سعرها في السوق المحلية ، و كذلك شح هذه المواد لعدم كفاية المساعدات التي كانت تقدم للاجئين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦-٤ مجال الرضا العام :

جدول ٨ الوسط الحسابي لفقرات مجال الرضا العام

الرقم	الفقـــــــرات	المتوسط الحسابي للاجابات		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة
١	افضل الخروج من المخيم	٢,٤	٠.٨٠٥	موافق
٢	حاولت الهروب من المخيم	٢.٨٩	٠.٧٧٦	محايد
٣	يشعر اللاجئون بالرضا عن الظروف المعيشية بالمخيم	٣,٩٣	٠.٨٧٨	لا اوفق
٤	قمت بالمشاركة باحتجاجات جماعية للتعبير عن سوء اوضاع المخيم	٢,٥٨	٠.٧٦	موافق
٥	اشعر بالرضا عن سماح الحكومة الاردنية لي بالدخول الى اراضيها كلاجئ	٢.٠	٠.٧٩١	موافق
٦	لدي القدرة المادية على العيش خارج المخيم واستئجار منزل في المدينة والانفاق على كامل احتياجات اسرتي وعلى نفقتي الخاصة	٣.٨	٠.٨٦	لا اوافق
٧	لاحظ مشاعر عنصرية و كراهية لدى الاردنيين تجاه اللاجئين	٣.٧٧	٠.٦٧	لا اوافق

يبين الجدول اعلاه المتوسطات الحسابية لمجال الرضا العام ، وبالتحليل برزت الملاحظات التالية :

١. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٣٢) القائلة بأنه: افضل الخروج من المخيم ،أن شريحة المستجوبين تميل الى الموافقة ، وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٤) ويقابل اوافق ، و بالطبع فان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللاجئين يفضلون الخروج من اسر القيود التي تفرضها ظروف المعيشة في المخيم، حيث ضيق الخيام و صعوبة الحياة ،و سوء الخدمات، الى العيش في المجتمع المحلي ، حياة طبيعية و حرة وكريمة ، يتمتع فيها اللاجئ بكامل حقوق الانسان ، الا انه و نظراً لارتفاع تكاليف المعيشة و لصعوبة الحصول على فرص عمل بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية في الاردن ،و فشل السياسات التنموية و عجزها عن توفير فرص العمل ،و الاستفادة من وجود اللاجئين ، فأن كثيراً من اللاجئين من المعدمين، و ممن لا يمتلكون خبرات و مهارات للعمل، قد يقنع بأن الاقامة داخل اسوار المخيم بكل ما فيه من نقائص و عيوب هو الخيار الافضل .

٢. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٣٥) القائلة بأن: اللاجئ حاول الهرب من المخيم ،أن شريحة المستجوبين تميل الى الحياد ، وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٩٨) ويقابل محايد ، و هي لا تعطي انطباعاً محدداً ،و لا يمكن ان تنفي الرغبة بالخروج من المخيم، نظراً لآن الغالبية تفضل الخروج من المخيم .

٣. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٣٦) القائلة بأنه: يشعر اللاجئون بالرضا عن الظروف المعيشية بالمخيم ، أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة ،وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٩٣) ويقابل لا اوافق ، اذ ان الظروف المعيشية في المخيم كانت و لا تزال لا تلبي الحد الادنى من الاحتياجات الانسانية، و لا توفر الكرامة و العيش الطبيعي ،و تشكل مأساة تهز المشاعر الانسانية ، و تستدعي العمل الفوري الى انهائها ، و تصويب الاوضاع الانسانية الصارخة ، وهو ما تؤكدة التقارير الاعلامية ، و التصريحات الرسمية، لكل من عاين هذه المأساة من سياسيين دوليين ،و محليين ، و ممثليين للمنظمات الانسانية المختلفة، و على رأسهم الامين العام للامم المتحدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٤٥) القائلة بأن: اللاجئ يشعر بالرضا عن سماح الحكومة الاردنية له بالدخول الى اراضيها كلاجئ ،أن شريحة المستجوبين تميل الى الموافقة، وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢) ويقابل اوافق ، و هو ما يدل على الشعور بالامتنان ،و التقدير للدولة الاردنية على التزامها الانساني ،بالقبول بدخول اللاجئين الى اراضيها .

٥. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٣٧) القائلة بأنه: لدي القدرة المادية على العيش خارج المخيم واستئجار منزل في المدينة، والانفاق على كامل احتياجات اسرتي ،وعلى نفقتي الخاصة، أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة ،وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٨) ويقابل لا اوافق ، و هو ما يدل على أن غالبية سكان المخيم هم من الفقراء ، حيث أن غالبية سكان المخيم هم من مناطق ريفية ، ومستواهم الاقتصادي متواضع ،و غالبيتهم لم يحملوا معهم أي مدخرات مالية ، و لا يمتلكون مؤهلات ،او مهارات عالية تؤهلهم للعمل في السوق المحلي، بالاضافة الى ارتفاع نسبة الاعالة ،و ارتفاع عدد افراد اسر اللاجئين ، وبالتالي فهم سيشكلون عبئاً اقتصادياً و اجتماعياً كبيراً على عاتق الدولة المستضيفة في حال عدم وجودهم خارج المخيم .

٦. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٤٤) القائلة بأن: اللاجئ قام بالمشاركة باحتجاجات جماعية للتعبير عن سوء اوضاع المخيم أن شريحة المستجوبين تميل الى الموافقة ، وذلك بوسط حسابي يبلغ (٢,٥٨) ويقابل اوافق ، و هو ما يدل على عدم رضا اللاجئين في بداية فترة انشاء المخيم عن الاوضاع المعيشية داخل المخيم ، و كذلك يعبر عن الحالة النفسية التي كانت سائدة عند معظم اللاجئين تلك الفترة ،حيث كانت تتملكهم مشاعر الرغبة في التعبير الاحتجاجي عن مطالبهم ، و للفراغ الذي يعانيه معظم الشبان والرجال ، و مشاعر الاحباط و الانفعال التي تغمرهم اثر تلقيهم أنباء عن الاوضاع الامنية المتفاقمة في بلدهم ، غير أن هذه الطريقة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعبير عن المطالب خفت حدتها في الآونة الاخيرة، بعد أن بدأت الاوضاع المعيشة داخل المخيم تتحسّن ، كما أن الاوضاع الامنية داخل محافظة درعا بدأت بالتحسن نتيجة لانجازات قوات المعارضة السورية المسلحة ، وبدأت اعداد من اللاجئين من سكان المخيم بالعودة الطوعية الى سوريا .

٧. نلاحظ من خلال العبارة رقم (٤٧) القائلة بأن: اللاجئ لاحظ مشاعر عنصرية و كراهية لدى الاردنيين تجاه اللاجئين ،أن شريحة المستجوبين تميل الى عدم الموافقة ،وذلك بوسط حسابي يبلغ (٣,٧٧) ويقابل لا اوافق ، و هو ما يدل عدم وجود حالة من التنافس والاحتقان بين اللاجئين و المواطنين المحليين ،و ذلك بسبب طبيعة العلاقة الاخوية التي تربط بين الشعبين الشقيقين ،و تفهم المواطنين واللاجئين لضروف بعضهما البعض، فضلاً عن السياسة المتوازنة التي اتبعتها الحكومة الاردنية في التعامل مع ملف اللاجئين ،حيث تم احتضان اللاجئين الميسورين في المجتمع المحلي الذي تقبلهم بيسر و تعايش معهم بمرونة و بدون أي مشاكل ، واستفاد من وجودهم في احيان كثيرة ، بالرغم من بعض السلبيات ، كما تم عزل اللاجئين من الفقراء و ذوي المستوى الاقتصادي المتدني ضمن المخيمات مع العمل على التنسيق مع مفوضية اللاجئين و شركائها من المنظمات الدولية ، وكذلك حكومات الدول الصديقة والشقيقة لتوفير المساعدات الاغاثية المختلفة، لتغطية الاحتياجات الانسانية للاجئين ضمن هذه المخيمات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦-٥ الخاتمة

يرتب القانون الدولي على الدول المضيفة للاجئين جملة واسعة من الالتزامات القانونية تجاه اللاجئين المتواجدين على اراضيها ، متمثلة بما تلتزم به الدول من اتفاقيات دولية بهذا الخصوص ، و كذلك بمبادئ حقوق الانسان ، و من ضمنها حق الحياة ، والحرية ، والسلامة الشخصية ، و التماس ملجأ و عدم طرده او رده ، وحرية التفكير ، وممارسة الشعائر الدينية ، و التعبير عن الراي و التعليم و والاعتراف له بشخصيته امام القانون و غير ذلك من الحقوق ، و لكن الامكانيات المادية للدول وظروفها الاقتصادية والسياسية ، و ما يخلفه اللجوء من آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية و خدمية تشكل عبئاً هائلا على موارد البلدان المضيفة ، و تزيد- غالباً- من سوء الاوضاع الاقتصادية و السياسية فيها ، و تشكل عائقاً لامكانية منح اللاجئين الحقوق التي يقرها القانون الدولي ، لذلك تتبنى دول العالم الثالث ، و منها الاردن سياسة عدم الانضمام لاتفاقيات اللاجئين المختلفة ، و تكاد تخلو قوانينها الداخلية من اطار قانوني محدد للتعامل مع قضايا اللاجئين ، و لتحقيق بعض التوازن فان الاردن يتبنى العمل بموجب مذكرة تفاهم بينه و بين المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين يتم بمقتضاها التعاون بين الحكومة الاردنية و مفوضية اللاجئين في تحمل اعباء استضافة اللاجئين ، بحيث يسمح الاردن بدخول اللاجئين الى اراضيه ، و يلتزم بعدم ردهم ، او طردهم لاحقاً ، مقابل ان تتحمل المفوضية التكاليف المادية التي يخلفها هذا اللجوء .

تأثرت شعوب المنطقة بموجة الاحتجاجات السياسية التي سميت بالربيع العربي و منها الشعب السوري ، و ساهمت جملة من العوامل السياسية الداخلية في الجمهورية العربية السورية ، و تدخلات اقليمية و دولية في تعقيد الازمة السورية ، و حدوث صراع بين النظام السوري و المعارضة السياسية والفصائل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسلحة ، ادى الى دمار هائل للمدن السورية ما اجبر بالسكان المدنيين الى التماس اللجوء في البلدان المجاورة ، وكان من نصيب الاردن لجوء اعداد كبيرة من المواطنين السوريين المقيمين في محافظة درعا المجاورة لاراضيه نظراً للجوار الجغرافي و التقارب السكاني .

تغلب الدول المضيفة للاجئين مصالحها الوطنية على اعتبارات التزاماتها الدولية ، و مراعاة الايفاء بكافة حقوق الانسان ، لكن سياسة الاردن تجاه اللاجئين السوريين جاءت متوازنة الى حد معقول ، حيث انها وبالرغم من صعوبة الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدولة الاردنية الا انها سمحت بدخول اللاجئين السوريين الى اراضيها ، و احتضنت اعداد كبيرة منهم ضمن مجتمعاتها المحلية ، و حاولت التكيف بشكل ملائم مع الاثار السلبية التي خلفها هذا اللجوء بالرغم من عدم تناسب شدة هذه الاعباء مع الامكانيات الوطنية ، كما تعاملت الدولة بمرونة مثيرة للاعجاب مع صعوبة الوضع الانساني والسياسي للازمة السورية ، حيث تشاركت مع المجتمع الدولي ممثلاً بمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والدول المانحة و كذلك مختلف الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية الشريكة لها ، في تقديم واجبات الحماية و الاغاثة الانسانية ، و عملت على فرز اللاجئين السوريين حسب امكانياتهم المادية ، حيث سمحت للقادرين منهم على الاندماج في المجتمع المحلي، مع تقنين الحقوق التي يمكن لهم ان يتمتعوا بها ، و ذلك وفقاً لمعايير المصلحة الوطنية للدولة الاردنية ، بينما عزلت اللاجئين الذين لا يمتلكون الموارد المادية التي تسمح لهم بالاندماج في المجتمع المحلي في مخيمات خاصة ، و سمحت للمجتمع الدولي بأن يقوم بواجباته الانسانية في تقديم المساعدات لهم ، و تعاونت مع المنظمات و الهيئات الدولية و مختلف المانحين الدوليين في تسهيل حياة اللاجئين تدريجياً ، و التخفيف من معاناتهم ، سواءا بما اتخذته من اجراءات ادارية و سياسية محلية ، و بما اتخذته على صعيد العلاقات الدولية و السياسة الخارجية من مناشدات دولية ، في مختلف المحافل والمؤتمرات الدولية ، و العمل على ابراز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معاناة اللاجئين السوريين في الاردن بهدف حث المجتمع الدولي على الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين ، و تقديم الدعم والمساعدة لهم و مساعدة الاردن كدولة مضيفة و محدودة الموارد في تخفيف معاناة اللاجئين ، و تحسين ظروف معيشتهم في مخيمات اللاجئين ، و في المجتمع المحلي .

وبينما كافحت الدولة الاردنية في سبيل تحسين حياة اللاجئين السوريين المقيمين على اراضيها قدر المستطاع ، فقد بذلت جهداً طيباً في محاولة التكيف مع الاعباء التي خلفها اللجوء على المواطنين المحليين ، و على موارد الدولة الاردنية المختلفة ، و جهدت في سبيل تحقيق التوازن بحيث يتم التخفيف من حدة الآثار التي يخلفها اللجوء السوري على المجتمعات المحلية ، و ذلك باستقطاب بعض المساعدات الدولية التي هدفت الى تحسين البنى التحتية في المناطق الاكثر تضرراً بآثار اللجوء.

لم يبدي المجتمع الدولي الاهتمام الكافي بقضية اللاجئين السوريين ولذلك بقيت الخدمات المقدمة لهم اقل من المستوى المطلوب ، وكانت الاستجابة للنداءات التي اطلقتها الحكومة الاردنية و مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين متواضعة مقارنة بحجم الاعباء و شدة المعاناة الانسانية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦-٦ النتائج:

خلصت الدراسة الى جملة من النتائج وهي كالتالي :

١. مخيمات اللاجئين السوريين في الاردن (الزعتري و رباع السرحان) لا تقع ضمن مسافة آمنة من الحدود ، مع ذلك لا يوجد خطر من التسلل من قبل الفصائل المسلحة ، واللاجئون يتواجدون في الاردن بصفة مدنية ، و معزولون عن السكان المحليين ، و يتمكن حرس الحدود الاردنيين الذين يحرسون الحدود الاردنية – السورية بكفاءة من التعرف بصورة صحيحة ، و تمييز اللاجئين المدنيين من العسكريين ، او المسلحين من الجماعات المناوئة للنظام عند نقاط الدخول ، حيث يتم فرز اللاجئين و نقل العسكريين منهم الى مخيم منشية العليان للاجئين العسكريين ، و هو مخيم مخصص للمنشقين العسكريين من جنود و ضباط الجيش السوري النظامي ، و لا تملك اية منظمات عسكرية من فصائل المعارضة السورية أو التابعة للنظام السوري اي نفوذ أو نشاط عسكري او سياسي داخل الاراضي الاردنية، او في المخيمات الواقعة ضمن اراضيها ، و لا تشكل ادنى تهديد لحياة وسلامة اللاجئين السوريين .

٢. تقوم قوات الامن العام والدرك الاردني بحراسة المخيمات ، و بمهام انفاذ القانون داخل المخيمات وفق آليات محددة من قبل الحكومة الاردنية ، بحيث لا يتم الاحتكاك المباشر بهم ، و افراد هذه القوات مدربة بشكل كاف للتعامل مع اللاجئين ، و تنفيذ القانون وفق مبادئ الحماية الاساسية و مراعاة حقوق الانسان قدر المستطاع ، و خصوصاً بالنسبة للاطفال و النساء ، و منع العنف الجنسي و القائم على نوع الجنس ، ولكنها تواجه نقصاً في الامكانيات ، و تواجدها داخل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخيم غير كافٍ بحيث لا يلحظ تواجدهم داخل المخيم ، و انما يتركز تواجدهم على مدخل المخيم في مركز امني وحيد طيلة فترة الدراسة ، و لا تتوفر الامكانيات الكاملة لتمكين اللاجئين من الابلاغ عن اي مشكلات امنية ، و تتوفر دوريات امنية خارج السور المحيط للمخيم لمنع هروب اللاجئين، او تهريب مواد اغاثية من المخيم ، او دخول اي عناصر غير شرعية الى المخيم ، و تتمتع هذه القوات بسمعة طيبة عموماً لدى مجتمع اللاجئين .

٣. تقوم ادارة المخيم بتأمين حراسة المخيم ، و يتم تأمين حراسة المخازن ، و مقرات المنظمات الاغاثية والمرافق العامة ، من قبل حرس مدنيين غالبيتهم من اللاجئين السوريين ، كما تتبنى الادارة نظام لتقسيم المخيم الى مناطق و حارات، و تقوم بتعيين رؤساء للحارات يمثلون حلقة وصل بين الادارة ومجتمع اللاجئين ، تراعى الى حد مقبول الاعتبارات الامنية عند تصميم المراكز الخدمية ، حيث تتركز المستشفيات ، و المراكز التعليمية ، و الاغاثية و الخدمة في منطقة متوسطة من المخيم ، تتوفر فيه شروط الانارة الليلية والحراسة ، و تعمل الادارة على تلافي فرص تعرض اللاجئين لاصابات او اخطار عند سعيهم للحصول على خدمات الغذاء و الماء ، و غيرها من المستلزمات ، و لكنها لا تتوفر بشكل كاف للفئات الاضعف كالاطفال والنساء والعاجزين من كبار السن ، و ذوي الاحتياجات الخاصة .

٤. تلاحظ حالات محدودة تتعرض فيها النساء والاطفال من اللاجئين الى العنف الجنسي ، و حالات محدودة لاغتصاب و انتهاكات جنسية من قبل لاجئين آخرين ، كما تلاحظ حالات زواج قاصرات ، و هو امر متعارف عليه ضمن مجتمع اللاجئين ، و لا يشكل لديهم جريمة قانونية ، لا يوجد حالات ختان للاناث ،كما لا يوجد برامج وطنية لمنع و مكافحة العنف الجنسي ، و دعم نفسي و قانوني لضحاياه ، و هي مهام تقوم بها بعض المنظمات الدولية العاملة في المخيم ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما لا يوجد عناصر شرطة نسائية او حماية اسرة ، او شرطة خاصة بحماية الاطفال من المخاطر التي تستهدفهم كالتحرش ، او عمالة الاطفال او التسول .

٥. يتم عزل اللاجئين الذين يدخلون الاراضي الاردنية عن المجتمع المحلي ، حيث يتم استقبالهم من قبل قوات حرس الحدود ، و فرزهم و التحفظ على هوياتهم ، و وثائقهم من قبل قوات الامن العام ، و يتم نقلهم الى مخيمات اللاجئين ، و لا يتم السماح لأي لاجئ بمغادرة المخيم بشكل دائم الا بعد الحصول على كفالة يقدمها مواطن اردني الى سلطات ادارة المخيمات ،وفق شروط خاصة ، و يمكن الحصول على اجازة مؤقتة لزيارة قريب او صديق بشرط العودة مع الاحتفاظ بجميع الوثائق الثبوتية الخاصة باللاجئ في جميع الحالات ، و يتوجب على كل لاجئ يقيم خارج المخيم الحصول على بطاقة خدمة صادرة عن وزارة الداخلية الاردنية لتكون بمثابة هوية شخصية معترف بها من قبل الدوائر الرسمية و الاهلية ، ومكتب مفوضية اللاجئين بالاردن ، و يبين فيها معلومات عن بيانات اللاجئ الشخصية ، و اسم كفيله الاردني و تاريخ و مكان دخوله اراضي المملكة ، ومكان اقامته في المجتمع المحلي ، و يسمح للاجئ بحرية التنقل ضمن كافة مناطق المملكة ، و عليه تعديل مكان اقامته اذا غيرها على بطاقة الخدمة المشار اليها لدى اقرب مركز اقامته الجديد ، ويحصل اللاجئ على وثيقة اثبات لجوء من قبل مكتب مفوضية شؤون اللاجئين ، و بموجب هذه الوثيقة يحصل اللاجئ المقيم في المجتمع المحلي (خارج المخيمات) على المساعدات ، و خدمات مفوضية شؤون اللاجئين ، و التي تشمل مساعدة نقدية ،و تموينية ، و السماح له بالحصول على خدمات الحكومة الاردنية من صحة و تعليم ، و يسمح له بالعمل بعد الحصول على تصريح عمل حسب الاصول ، ويسمح له بممارسة شعائره

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدينية حسب القانون ، و يسمح له بالزواج ، و تسجيله لدى المحاكم ، بعد الحصول على موافقة وزير الداخلية الاردني ، كما يسمح له بحق التقاضي لدى المحاكم الاردنية .

٦. تقوم المنظمات الدولية العاملة بمجال اغاثة اللاجئين القاطنين في المخيمات بتأمين الغذاء و الماء و المسكن ، من خيم و مساكن متنقلة ، و توفير الرعاية الصحية و التعليم و جميع الخدمات الاساسية من مواد منزلية، و محروقات ، و وسائل تدفئة و كهرباء غيرها ، و لا تتحمل الحكومة الاردنية اية نفقات اغاثية .

٧. مستوى الخدمات الاساسية المقدمة للاجئين غير كافٍ بسبب عدم حصول مفوضية اللاجئين على الموارد المالية اللازمة ، و عدم تقديم الدول المساعدات المالية و العينية الضرورية .

٨. مجتمع اللاجئين غير راضٍ عن مستوى الخدمات المقدمة من قبل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٩. مجتمع اللاجئين يقدر للحكومة الاردنية جهودها الانسانية في السماح لهم بدخول الاراضي الاردنية كلاجئين ، ويقدر صعوبة الاوضاع الاقتصادية، و ضعف الامكانات للدولة الاردنية .

١٠. يضع الاردن مصالحه الوطنية في المرتبة الاولى في مواجهة التزامه بالمعايير الدولية لحقوق اللاجئين التي يضمنها القانون الدولي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦-٧ التوصيات :

يوصي الباحث بجملة من التوصيات وذلك بناءاً على ما توصل اليه البحث من نتائج و هي كالتالي :

١. ضرورة توفير مراكز أمنية داخل قطاعات المخيم ، و تعزيز وسائل المراقبة الامنية من كاميرات مراقبة و نقاط و دوريات أمية متجولة ، و ذلك لدعم انفاذ القانون ، و تسهيلاً على الفئات الاكثر عرضة للانتهاكات، مثل: الاطفال ، و النساء ، و الحصول على الحماية الامنية من اي انتهاكات لحقوقهم .

٢. العمل على تحسين الخدمات الاساسية داخل المخيم ، و دعم البنية التحتية الاساسية لكافة مرافق المخيم ، كايصال الكهرباء الى الخيم والكرفانات .

٣. العمل على تنفيذ شبكة صرف صحي للمخيم لمنع تلوث مصادر مياه الشرب الجوفية ، و ربطها على الشبكة العامة للصرف الصحي في مدينة المفرق وذلك للاستفادة من المياه العادمة الناتجة عن المخيم في مشاريع تنموية .

٤. العمل على استقطاب تمويل من الجهات المانحة لانشاء مشاريع انتاجية و مدرة للدخل داخل المخيم أو على اطرافه ، ليتمكن اللاجئون من الحصول على فرص عمل تساهم في سد حاجاتهم الاساسية ، وتعزيز الاعتماد على الذات و الايجابية ، و تحقيق الفائدة التنموية للمجتمع المحلي المجاور للمخيم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. تعديل السياسات التنموية بحيث يتم ادراج اللاجئين في عمليات التخطيط التنموي للمناطق النائية ، تشمل الاستفادة من طاقات و خبرات اللاجئين في سوق العمل ، وتنفيذ المشاريع التنموية الاستراتيجية.

٦. انشاء هيئة حكومية ذات صبغة مدنية، تختص بادارة الازمات ، تتولى رعاية اللاجئين و توفير الحماية المناسبة لهم، سواءاً كانوا داخل المخيمات أو كانوا ضمن الاحياء والتجمعات السكنية في المجتمع المحلي .

٧. ضرورة قيام السلطات التشريعية على تطوير التشريعات القانونية ، و ايجاد اطار قانوني للتعامل مع اللاجئين .

٨. ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الانسان ، فيما يتعلق بالتعامل مع الاجانب ، و اللاجئين ، وبما يعكس صورة حضارية و مشرقة عن سياسات الدولة الاردنية .

٩. العمل على نقل اللاجئين القاطنين في مخيم الزعتري الى مخيمات اخرى اكثر جاهزية ، وابعد مسافة من الحدود ، عند توفرها ، و تخصيص المخيم الحالي كنقطة وصول ، و ذلك نظراً لعدم صلاحية الموقع الحالي ، لوقوعه على طريق دولي ، و بجوار التجمعات السكانية و تهديده للمخزون المائي بالتلوث ، و تخفيفاً على المدن و البلدات المجاورة من الآثار السلبية التي خلفها اللجوء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦-٨ دراسات مستقبلية :

يقترح الباحث جملة من الاسئلة البحثية التي يمكن ان تتولد من دراسته و منها : دراسة اثر اللجوء السوري على خطط السياسات التنموية الاردنية في المستقبل ، و دراسة مبرات سياسة عزل اللاجئين و اثر هذه السياسة على الاقتصاد الاردني ، دراسة الاثار الايجابية للجوء السوري على الثقافة الاردنية ، مشكلات المرأة السورية اللاجئة ، اثر العمالة السورية على الاقتصاد الاردني ، دور القوات المسلحة الاردنية في حماية اللاجئين ، دور السياسة الخارجية الاردنية في تسوية المسألة السورية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦-٩ المراجع :

- **الدساتير :**

١. الدستور الاردني لسنة ١٩٥٢ و تعديلاته

٢. الدستور المصري لسنة ١٩٧١.

٣. الدستور السعودي لسنة ١٩٩٢.

٤. الدستور القطري لسنة ٢٠٠٦.

٥. قانون الاقامة والحدود الاردني رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣.

- **المواثيق الدولية**

١. الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة ١٩٥١م،(www.unhcr.org.eg) .

٢. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨م.

٣. الأمم المتحدة ، حقوق الإنسان في الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان،(www.un.org).

٤. الفقرة الاولى من المادة ٢٥ من الاعلان الصادر بقرار الحمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٤٤/٤٠ تاريخ ١٩٨٥/١٢/١٣.

٥. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٦. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٧. اتفاقية القضاء عل جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

٨. اتفاقية حقوق الطفل .

٩. التوصية العامة للجنة القضاء على التمييز العنصري، رقم ٣٠ ،لسنة ٢٠٠٤ .

١٠. مذكرة التفاهم بين الحكومة الاردنية و مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

المراجع العربية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكتب :

١. ابو عامر ، علاء، – العلاقات الدولية_ الظاهرة والعلم _ الدبلوماسية والاستراتيجية– الطبعة الاول ٢٠٠٤ دار الشروق _عمان _.

٢. إسماعيل ، عصام نعمة– ترحيل الأجانب – دراسة تحليلية في ضوء القانون الدولي – ط١– ٢٠٠٣–.

٣. البرازي، تمام ، ملفات المعارضة السورية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،ط١، ١٩٩٤،.

٤ . البستاني ،سعيد يوسف ، المركز القانوني للاجانب و العرب في الدول العربية دراسة مقارنة ،ط١ ،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ، لبنان، ٢٠٠٤،.

٥. الرشيدي ، احمد (محرر) و آخرون ، الحماية الدولية للاجئين: اعمال ندوة الحماية الدولية للاجئين: القاهرة ١٧–١٨ نوفمبر ١٩٩٦ جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – مركز البحوث و الدراسات السياسية ١٩٩٧ .

٦. الغنيمي ، محمد طلعت– الأحكام العامة في قانون الأمم – منشأة المعارف – الإسكندرية – ١٩٧١.

٧. الهداوي ، حسن و غالي الداودي ،القانون الدولي الخاص ،الجزء الاول ، ،الجنسية – الموطن – مركز الاجانب،مطابع التعليم العالي ،بغداد ، ١٩٨٢–.

٨. الهلسه ،أيمن أديب سلامة ،الحماية الدولية لطالب اللجوء ،منشورات دار النهضة العربية، القاهرة

٩. اوراق معهد كارنيجي للسلام ، الاصلاح في سوريا : التأرجح بين النموذج الصيني وتغيير النظام ،٢٠٠٦.

١٠. باتريك سيل ، الاسد :الصراع على الشرق الاوسط ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ط ،٢٠٠٧،.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١. حداد ،رشاد محمد وغسان ، أوراق من تاريخ سوريا المعاصر ١٩٤٦ – ١٩٦٦، مركز المستقبل للدراسات، عمان ٢٠٠١.

١٢. حسن، ايمان محمد ,قنديل، اماني ، التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته على المنظمات الحقوقية ، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، ٢٠٠٦ , ص ٨٩.

١٣. خربوط ،مجد الدين القانون الدولي الخاص الجنسية ومركز الأجانب ،منشورات جامعة حلب كلية الحقوق ٢٠٠٦.

١٤. داود، محمد أحمد ،الحماية الأمنية للمدنيين تحت الإحتلال في القانون الدولي الإنساني ، ٢٠٠٨.

١٥. دليل القانون الدولي للاجئين ، مكتب مفوض الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠٠١، .

١٦. دونللى ، جاك ، حقوق الانسان العالمية بين النظرية و التطبيق ، المكتبة الاكاديمية ، ١٩٩٨،.

١٧. رشيدي، احمد ، حق التدخل: هل يعني اعادة النظر في مفهوم سيادة الدولة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،٢٠٠٥ ، ص ٣٤.

١٨. شباط ، فؤاد، المركز القانوني للأجانب في سورية، منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٦.

١٩. شطناوي ،فيصل ، حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، ط٢، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠٠١.

٢٠. صادق ،هشام علي، الجنسية والموطن ومركز الأجانب ، المجلد الثاني ، منشأة المعارف بالإسكندرية الطبعة الأولى، ١٩٧٧ ،.

٢١. عامر ، صلاح الدين ، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ط٢ ، القاهرة، ١٩٩٥،.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٢. علوان ،محمد ، اللاجئون في القانون الدولي والتشريعات المحلية : مؤسسة اللجوء في الاردن ، منشورات مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٤.

٢٣. علي، جعفر عبدالسلام، القانون الدولي لحقوق الإنسان ، دار الكتاب المصري، ١٩٩٩ .

٢٤. غيل بولنغ ، حق العودة الفردي واللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ دراسة في القانون الدولي. بيت لحم: بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، شباط ٢٠٠١. الدراسة مؤرشفة على موقع مركز بديل على شبكة الانترنتwww.badil.org :

٢٥. مارتن جريفيش و تيري اوكالا هان ، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للابحاث ، الامارات العربية المتحدة ،٢٠٠٨ .

الرسائل الجامعية :

١. مرابط زهرة ، الحماية الدولية للاجئين في النزاعات المسلحة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام ، جامعة مولودي معمري ، الجزائر ، ٢٠٠٦.

٢. البزايعة، خليل مصطفى ،دراسة ماجستير بعنوان : تأثير اللاجئين العراقيين على الاردن (٢٠٠٣-٢٠١١).

- **الدوريات و المقالات المنشورة فى مجلات علمية :**

١. العيسى ، طلال ،السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر"دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر" ، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية ،المجلد ٢٦، العدد الاول ،٢٠١٠.

٢. السعوي ، عبد العزيز ، حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. دراجي، ابراهيم ، مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها ، جامعة الامير نايف للعلوم الامنية ، الرياض ،٢٠١١.

٤. المناضل :المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد ٣٠٦ ، كانون الثاني –شباط ٢٠٠١.

٥. زكريا ، جاسم محمد ، حق العودة في الرؤية الغربية دراسة تحليلية في وجهة النظر الأوربية–الأمريكية،**مجلة الفكر السياسي** ، العدد ٢٤ السنة الثامنة ٢٠٠٦ .

٦. زيادة،رضوان ، حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا من الفكرة القومية الى ترسيخ السلطوية ، مجلة الديمقراطية ، القاهرة .

- **الصحف والمجلات والمقالات و التصريحات الصحفية :**

١. الجندي ، شذى : اللاجئون السوريون: هل هم لاجئون .. نازحون .. طالبو لجوء...أم ضيوف ؟، الحوار المتمدن–العدد: ٣٧٢٥ ، ٥/١٢/ ٢٠١٢ .

٢. الحاج صالح، ياسين ، في الجذور الاجتماعية والثقافية للفاشية السورية ، الحوار المتمدن–العدد: ٣٨١٩ – ٢٠١٢ / ٨ / ١٤ منشور على موقع الحوار المتمدن الالكتروني : www.alhewar.net

٣. جريدة الدستور الاردنية.

٤. جريدة الغد الاردنية.

٥. جريدة الرأي الاردنية .

٦. جريدة العرب اليوم الاردنية .

٧. جريدة الغد الاردنية.

٨. تصريح وزير الصحة الدكتور عبد اللطيف وريكات لجريدة الدستور المنشور بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩. زيارة السفير الاماراتي لمخيم رباع السرحان ، جريدة الدستور العدد المنشور بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٢.

١٠. تقرير هيومان رايتس وو تش عن اوضاع اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سوريا الى الاردن على الموقع الالكتروني http://www.hrw.org/ar/news/٢٠١٢/٠٧/٠٤

١١. فهد الفانك ، مقالة بعنوان : طوفان سوري منفلت ، منشورة بصحيفة الراي الاردنية يوم ٢٠١٣/٢/٩.

١٢. نداء الاغاثة المشترك بين الحكومة الاردنية و منظمات الامم المتحدة ، تشرين اول ٢٠١٢ ، ص ٣.

١٣. تصريح وزير التربية والتعليم د فايز السعدي منشور على موقع صحيفة العرب اليوم بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٤.

١٤. تصريح لمحافظ المفرق سليم الرواحنة منشور بجريدة الدستور بتاريخ ٢٠١١/١٢/٤ .

١٥. تصريح مير مستشفى المفرق الحكومي لجريدة الرأي الاردنية ، نشر بتاريخ ٢٠١٣/٤/٥.

١٦. تصريح منسق مخيمات اللجوء في المملكة أنمار الحمود منشور بجريدة الراي الاردنية بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٧.

١٧. تصريح امين عام وزارة المياه امين عام سلطة المياه المهندس باسم طلفاح منشور بجريدة الرأي يوم ٢٠١٣/٣/٤.

١٨. البند الرابع عشر من البند الخامس من مذكرة التفاهم بين الحكومة الاردنية و مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

١٩. ماهر ابو طير ، مقالة بعنوان أزمة اللاجئين السوريين ، جريدة الدستور العدد الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٩.

٢٠. تصريح آندرو هارير ممثل المفوضية في عمان لوكالة فرانس برس منشور بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢١. المادة ٣١ من قانون الاقامة و شؤون الاجانب رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣.
٢٢. تصريح نائب المفوض العام للمفوضية العامة للاجئين الدكتور يوسف الدرادكة منشور بجريدة الدستور تاريخ ٢٠١٢/٧/١٦.
٢٣. تصريح مدير ادارة الرعاية الصحية الاولية في وزارة الصحة الدكتور بسام حجاوي لجريدة الراي الاردنية منشور بتاريخ ٢٠١٢/٨/١١.

المقابلات

- مقابلة مساعد محافظ المفرق السيد محمود السعد .
- مقابلة مع الآنسة تالا قطان مسؤولة الشؤون الاعلامية بمكتب مفوضية اللاجئين بعمان يوم ٢٦ شباط ٢٠١٣.
- مدير صحة محافظة المفرق د.ضيف الله الحسبان مقابلة خاصة بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٣.

المواقع الالكترونية :

١. موقع الجزيرة نت يوم ٢٠١٢/١١/٢٧ على الموقع الالكتروني
WWW.ALJAZEERA.NET/NEWS/.../٩FAF٠٧١A-E٠٧٩-٤٠٨٦-٩٧EA-٢F٧E٢DDF٨DAD
٢. الموقع الالكتروني لمفوضية الامم الامتحدة لشؤون اللاجئين
٣. شارلوت ليندسي ، نساء يواجهن الحرب ، دراسة من اعداد اللجنة الدولية للصليب الاحمر منشورة على الموقع الالكتروني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

HTTP://WWW.ICRC.ORG/ARA/RESOURCES/DOCUMENTS/MISC/٥NWHLH.HTM ، آخر مراجعة للموقع ٢٠١٢/١٢/٤.

٤. بيانات عن حماية اللاجئين منشور على الموقع الالكتروني WWW.ICVA.CH/RO_٢٧_HANDOUTS_AR.DOC آخر تصفح يوم ٢٠١٢/١٢/٢٣.

٥. الموقع الالكتروني للمفوضية السامية للامم المتحدة لحقوق الانسان HTTP://WWW.OHCHR.ORG/AR/ISSUES/PAGES/WHATAREHUMANRIGHTS.ASPX آخر تصفح يوم ٢٠١٢/١٢/٢٣.

٦. حقوق الإنسان وحماية اللاجئين برنامج التعليم الذاتي رقم (٥)، المجلد الثاني ، منشو رات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،ديسمبر ٢٠٠٦، ص ٤٥ وما بعدها.

٧. المكتب المركزي للاحصاء ، رئاسة مجلس الوزراء ، على الموقع الالكتروني HTTP://WWW.CBSSYR.ORG/

٨. مظاهرة احتجاج في دمشق تطالب بالحريات .البي بي سي العربية .تاريخ النشر: ١٦-٠٣-٢٠١١، تاريخ الولوج ٢-١٢-٢٠١٣ .

٩. ناشطون حقوقيون يؤكدون سقوط أكثر من ١٠٠ قتيل في درعا السورية .جريدة الرياض . تاريخ النشر: ٢٤-٠٣-٢٠١١. تاريخ الولوج ١-١٢-٢٠١٣.

١٠. طلاق نار وانتشار كثيف لقوى الأمن مدعومة بمدرعات ودبابات في مدينة درعا .قناة فرانس ٢٤ .تاريخ النشر: ٢٥-٠٤-٢٠١١. تاريخ الولوج ٣-١٢-٢٠١٣.

١١. الأسد يصدر مرسوما لتجنيس أكراد شمال شرقي سورية .بي بي سي العربية . تاريخ النشر: ٠٧-٠٤-٢٠١١. تاريخ الولوج ٢٣-٠١-٢٠١٢.

١٢. الرئيس السوري يصدر مرسوما بإنهاء حالة الطوارئ .بي بي سي العربية .تاريخ النشر: ٢١-٠٤-٢٠١١. تاريخ الولوج ٢٣- النقبي، سالم ، ابعاد الاجانب ، جامعة المنصورة كلية التجارة ، ٢٠٠٣، ص ١٦٧.

- **المراجع الاجنبية :**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكتب :

١. Alan George, Syria: neither Bread nor Freedom : (London; New York, Zed Books, ٢٠٠٣).
٢. Alan Makovsky, Syria under Bashar Al–Asad: The Domestic scene and the ("Chinese Model "of reform, policy watch, Washington Institute for Near East Policy, Number ٥١٢, January ١٧.٢٠٠١.
٣. Md. Jahid ،An Introduction to International Refugee Law, M. Rafiqul Islam ..,Martinus Nijhoff PublishersHossain Bhuiyan
٤. Cambridge Handbook of international law,Anthony aust ,cambride university press ٢٠٠٥,.
٥. D.Anker and M.posner ,"the forty years crisis:a legislative history of refugees Act of ١٩٨٠"(١٩٨٠),٨٢ san diego L.Rev.١,at(٦٧).
٦. Daived W.lesch, The New Lion of Damascus: Bashar Al-asad and Modern (Syria (New Haven; London: Yale University press, ٢٠٠٥.
٧. Encyclopedia of Diasporas: Immigrant and Refugee Culture Around, vol(٢ ,Ian Skogga springer science ,٢٠٠٥,..) : Melvin Ember
٨. Human Rights and the Protection of Refugees Under International Law, Alan ,١٩٨٨,.,Canadian Human Rights Foundation,John P. HumphreyEric Nash
٩. Immigration and Asylum: From ١٩٠٠ to the Present, Matthew J. ,Randall A. Hansen , vol ١ , ٢٠٠٥, ..Gibney
١٠. Brookings Inheriting Syria: Bashar's Trial By Fire, Flynt Lawrence Leverett,., , ٢٠٠٥,..Institution Press
١١. Hartmann, C (٢٠٠١) Elections in Asia: A data handbook, & Nohlen, D, Grotz, F Volume I. .
١٢. Oppenheim's International Law, ٩th edn, London, ١٩٩٢, .
١٣. Refugee protection :a guide to international refugee law ,UNHCR ,. .
١٤. Refugees and international relations ,G.loescher and L.Monahan (١٩٨٩). .
١٥. Sir John Hope Simpson, The Refugee Problem, Oxford University Press, London,١٩٣٩.
١٦. Steven Heydeman, Authorianism in Syria: Intuitions and social conflict ١٩٤٦-١٩٧٠ (Ithaca; London : Cornell University press, ١٩٩٩).
١٧. The Impossible Border: Germany and the East, ١٩١٤-١٩٢٢, Annemarie Sammartino – ٢٠١٠,kornell university press, ..
١٨. The Law of Armed Conflict: International Humanitarian Law in War, Gary D. ,newyork ٢٠١٠,Solis, Cambridge University Press
١٩. The Politics of Protection: The Limits of Humanitarian Action, Elizabith G Ferris ,Brooking institute,٢٠١١,..
٢٠. The Rights of Refugees under International Law, James C. Hathaway, Cambridge University Press.٢٠٠٥.
٢١. The status of refugees in international law ,A .Grahl madsen ١٩٦٦,. .
٢٢. , Liza Schuste, The Use and Abuse of Political Asylum in Britain and Germany crownhouse, London, ٢٠٠٣, p٨١.
٢٣. Volker Prethes, The Political Economy of Syria under Asad. .

الرسائل الجامعية:

١. Compliance with international human rights and refugee rights principles. The Case of Myanmar and its Refugees in Thailand,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Alexandru Nartea. linköping university منشورة على الموقع الالكتروني
www.etd.fcla.edu/uf/ufe٠٠٠٤٧٦١/george_e.pdf

٢. European Border Security vs. Refugee Protection. The ability of the EU to protect refugees during the Arab Spring منشورة على الموقع الالكتروني https://openaccess.leidenuniv.nl/handle/١٨٨٧/١٩٣٨٦

- **المواقع الالكترونية :**

٢٤. http://www.unhcr-arabic.org/pages/٤be٧cc٢٧٤c٩.html
٢٥. http://www.germanheritage.com/biographies/atol/hoover.html
٢٦. http://www.icrc.org/eng/resources/documents/misc/٦t٧g٨٦.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملاحق

ملـحق رقـم ١

استبيان الدراسة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

يقوم الباحث باعداد دراسة عن دور الدولة القانوني والسياسي في حماية اللاجئين / اللاجئين السوريين في الاردن دراسة حالة لمعرفة مدى رضى مختلف شرائح مجتمع اللاجئين السوريين عن هذا الدور وفيما اذا كانت هذه الحماية تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الانسان ، و نظراً لأنك انت الذي تستطيع إعطاء صورة حقيقية عن هذا الموضوع ، فأرجو منك التكرم بقراءة العبارة بدقة ثم التعبير عن رأيك فيها بوضع علامة (✓) في المربع مقابل أي من التعبيرات التي تتوافق مع رأيك ، كما يؤكد الباحث ان المعلومات ستكون سرية .

واشكر لك تفضلك بمنحي جزءا من وقتك واهتمامك وتعاونك لانجاز هذا البحث .

الـبـا حث

٢. هاني جلال

يرجى التكرم بالاجابة عن الاسئلة التالية :

١	المخيمات موجودة ضمن مسافة آمنة من الحدود ؟	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
٢	هناك مخاطر من تسلل عناصر مسلحة الى داخل المخيمات	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
٣	يلاحظ وجود تجنيد قسري للاجئين أو استجداء تبرعات مالية أو استيلاء على مواد الاغاثة و غيرها من صور الدعم من قبل مجموعات مسلحة ؟	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
٤	تقوم الاجهزة الامنية الاردنية بتوفر الامن داخل المخيم بشكل كاف ؟	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
٥	تتوفر امكانية سهولة الوصول الى المركز الامني داخل المخيم لاعلام السلطات عن أي مشكلات امنية	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦	تسير الاجهزة الامنية داخل المخيم دوريات امنية توفر الحماية الفعالة للنساء و الاطفال	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
٧	يوجد اسباب قد تحدو باللاجئين و ملتمسي اللجوء لعدم الرغبة في طلب العون من رجال الامن في المخيم	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
٨	يقوم رجال الامن داخل المخيم بتأدية واجباتهم بكفاءة ونزاهة	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
٩	توفر الاجهزة الامنية حراسة كافية لمخازن المساعدات و المرافق العامة بالمخيم	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
١٠	قامت ادارة المخيم باتخاذ ترتيبات امنية تعتمد على مجتمع اللاجئين (مثل خطط لمراقبة الاحياء السكنية و وحدات الدفاع الذاتي ، دوريات حراسة ..)	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
١١	تمت مراعاة الاعتبارات الامنية عند تصميم مراكز خدمة المجتمع (مثلا الاضاءة ، المساكن مكان مراكزهيئات خدمة المجتمع	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
١٢	يتعرض اللاجئون خصوصا ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والمرضى لاخطار حينما يسعون للحصول على الغذاء او الماء او غير ذلك من المستلزمات	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
١٣	يتعرض اللاجئون في المخيم من الفتيات و النساء و الاطفال للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
١٤	توفر ادارة المخيم آليات للتصدي الفعال للمخاطر والحوادث التي تهدد حماية الاطفال	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
١٥		موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	توفر ادارة المخيم قنوات فعالة تمكن الاطفال من الابلاغ عن تعرضهم لاساءة المعاملة	☐				
١٦	يعتمد اللاجئون على آليات تسوية للمنازعات العشائرية	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
١٧	توفر ادارة المخيم اليات تضمن توفير فرص متساوية للوصول الى الغذاء (مثلا التوزيع على كافة اللاجئين ، مراقبة نظم توصيل المعونات – عملية المراقبة فيما بعد التوزيع).	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
١٨	هناك اهتمام خاص باصحاب الاحتياجات الخاصة (الاطفال دون الخامسة النساء العازبات والمرضعات و النساء اللاتي يعلن اسرهن ، المسنون الفرادى و اصحاب الاعاقات)	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
٢٠	تتوافر للاجئين في المخيم فرص الحصول على الكميات الكافية من المياه الصالحة للشرب و الطهي و الصرف الصحي و الخدمات الصحية	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
١٩	هناك شبكات كافية للصرف الصحي في المخيم مثل عدد المراحيض المحتاجة لكل اسرة و ضبط تصريف المخلفات و مكافحة ناقلات الامراض	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
٢١	يحصل اللاجئون على مساكن توفر الحماية من عوامل الطبيعة بما في ذلك التدفئة الملائمة ،فسحة كافية لممارسة الانشطة المنزلية الاساسية ، وحدة الاسرة وخصوصيتها	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
٢٢	يتوفر لدى اللاجئين الملابس المناسبة و مواد اخرى غير غذائية مثل (وقود الطهي البطانيات الصابون شبكات منع البعوض و مواد الصرف الصحي	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
٢٣	يستفيد اللاجئون في المخيم من خدمات الرعاية الصحية الاولية العلاجية و الوقائية المقدمة من المراكز الصحية العائدة للحكومة الاردنية	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
		موافق بشدة	موافق	لا اوافق	لا اوافق	محايد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٤	تتوفر خدمات الصحة الحكومية : الطوارئ ، الخدمات النفسية الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة والتطعيمات العلاج الخاص بالامراض المزمنة .	☐			بشدة	
٣	هناك عقبات للحصول على الخدمات الصحية الحكومية مثل عدم كفاية عدد الموظفين الذين يقومون بخدمات الرعاية بشكل عام و لا سيما عدد الموظفين من الاناث و الرعاية دون المستوى المطلوب و تكاليف خدمات الرعاية الصحية	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
٢٦	تتاح الخدمات الصحية بصورة متساوية للنساء والرجال	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
٢٧	يتوافر للاجئين بشكل متساوي فرصة الحصول على التعليم المجاني	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
٢٨	التعليم الثانوي والمهني متاح للاولاد والبنات من ابناء اللاجئين	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
٢٩	تتوفر للاجئين فرص تلقي التعليم الجامعي و التدريب المهني	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
٣٠	تتوفر للاجئين في المخيم فرص العمل و ممارسة التجارة والعمل الحر بشكل شرعي	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
٣١	تتوفر للاجئين في المخيم فرص للترفيه و ملئ اوقات الفراغ	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
	افضل الخروج من المخيم	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
	افضل البقاء في المخيم	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	يتعرض اللاجئون في المخيم لاستغلال من موظفي ادارة المخيم	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
	حاولت الهروب من المخيم	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
	يشعر اللاجئون بالرضا عن الظروف المعيشية بالمخيم	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
	لدي القدرة المادية على العيش خارج المخيم واستئجار منزل في المدينة والانفاق على كامل احتياجات اسرتي وعلى نفقتي الخاصة	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
	لدي اقارب او اصدقاء اردنيون يمكنهم تقديم المساعدة لي في حال خروجي من المخيم	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
	تقدمت بطلب كفالة خروج و لم احصل على موافقة الادارة	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
	تراعي ادارة المخيم النزاهة و العدالة عند النظر بطلب الحصول على كفالة الخروج من المخيم	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
		موافق بشدة	موافق	لا اوافق	لا اوافق	محايد

☐ ☐ ☐ ☐

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	يسهل الموظفون الاداريون عملية الهروب من المخيم	☐			بشدة	
	يسهل رجال الامن عملية الهروب من المخيم	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
	يسهل الموظفون الاداريون عملية الهروب من المخيم	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
	حاولت تهريب مساعدات اغاثية لاتمكن من اعالة اسرتي	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
	قمت بالمشاركة باحتجاجات جماعية للتعبير عن سوء اوضاع المخيم	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
	اشعر بالرضا عن سماح الحكومة الاردنية لي بالدخول الى اراضيها كلاجئ	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
	اشعر بالرضا عن جهود الحكومة الاردنية في حمايتي و تقديم ما يمكنها من مساعدة لي	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
	لاحظت مشاعر عنصرية و كراهية لدى الاردنيين تجاه اللاجئين	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐
	تقوم ادارة المخيم باجراء عقوبات على اللاجئين الذين يحاولون تخريب بعض الممتلكات او يحاولون الهرب او يرتكبون اية مخالفات مثل الامتناع عن توزيع و جبات الطعام	موافق بشدة ☐	موافق ☐	لا اوافق ☐	لا اوافق بشدة ☐	محايد ☐

شكرا جزيلا على تفضلكم بالاجابة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم ٢

مصفوفة الحساب الختامي لتقديرات الدراسة لأثر أزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني (مليون دينار)

البيان	الأثر لعام 2011	الأثر لعام 2012	المساعدات المباشرة	المجموع الكلي
أولا: الأثر القطاعي:				
أ- التعليم	3.257	10.968	2.478-	11.747
ب- قطاع الصحة	8.340	15.924	---	24.264
ج- الطاقة	12.571	38.807	---	51.378
د- الحماية والأمن والدفاع المدني	9.585	39.555		49.14
هـ- البنية التحتية	5.628	19.452		25.08
و- المياه	0.484	1.828		2.312
المجموع التقديري لأثر القطاعي	**39.865**	**126.534**		**163.921**
ثانيا: الأثر على المستوى الكلي				
أ- دعم المواد الغذائية	1.810	9.049		10.859
ب- المديونية الكلية للأردن	18.105	52.234		70.348
ج- الأثر على المستوردات	71.5	244.085		315.585
د- الاثر على سوق العمل	9	18		27
المجموع التقديري للأثر على المستوى الكلي	**100.415**	**323.368**		**423.783**
الأثر الإجمالي للاجئين على الاقتصاد الوطني (لا يشمل كلف مخيمات اللاجئين وتلك التي تعهدت بها الهيئات الدولية)	**140.28**	**449.902**		**590.182**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com